تواطؤ الدول الاستعماريّة:

تسليح وحماية الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة

ورقة عمل رقم 32

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and Refugee Rights

تشرين الأول 2025

الباحثة: صوفيا العيسة

تحرير: نضال العزة

تحرير النسخة العربية: فرح حمد

الرقم المعياري الدولي: ISBN: 978-9950-339-67-5

ورقة عمل رقم 32:

تواطؤ الدول الاستعماريّة: تسليح وحماية الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة

تشرين الأول 2025

© جميع الحقوق محفوظة
بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2025
الأصل من هذه الورقة صدر باللغة الإنجليزية، تموز 2025

يسمح بالاقتباس من هذه الورقة بما لا يتعدّى الـ 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبّق، شريطة توثيق المصدر حسب الأصول، بينما يشترط الحصول على إذن مكتوب من مركز بديل مسبقاً في حال اقتباس أو إعادة طباعة فقرات أطول من ذلك، أو في حال اقتباس أقسام أو فصول من هذا الإصدار، سواء جرى ذلك بالتصوير أو النسخ الالكتروني أو بأي شكل آخر.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين
هاتف: 02-2777086
تلفاكس: 02-2747346
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : www.BADIL.org

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامّة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكّل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورؤيته في كلّ المراحل وعلى كافّة المستويات من جهة ثانية. ومن خلالها يسعى بديل إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

قائمــة المحتويــات

1 **1. الملخّص التنفيذي**

5 **2. المقدمـــة**

9 **3. تواطؤ الدول: إطـار قانونـي**

9 1,3. تعريف التواطؤ

12 2,3. أشكال التواطؤ

21 3،3. تجريم التواطؤ: السوابق القضائيّة الصادرة عن محكمة العدل الدولية

26 **4. تواطؤ الدول في ارتكاب الجرائم في قطاع غزّة: التواطؤ العسكري والتواطؤ السياسي**

26 1،4. تواطؤ الدول من خلال تقديم العون العسكري للمنظومة الإسرائيلية

41 2،4. تواطؤ الدول وتقويض النظام الإنساني الذي ترعاه الأمم المتحدة واستبداله وإحلال جهات أخرى محلّه

55 3،4. شلّ آليات المساءلة وعرقلة منع الجرائم الإسرائيلية

87 **5. الخلاصـــة**

تواطؤ الدول الاستعماريّة:
تسليح وحماية الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة

1. الملخص التنفيذي

لم يزل الدعم الذي تؤمّنه الدول الغربية الاستعمارية يشكل عاملًا محوريًا من العوامل التي تمكّن النظام الإسرائيلي من اقتراف الجرائم وإدامة النكبة المستمرة منذ ما يربو على 77 سنة. فقد ضخّت هذه الدول المليارات من الدولارات من أجل تسليح النظام الإسرائيلي وتوفير الحماية الدبلوماسية له، مما يضمن له الإفلات من العقاب على الدوام. كما عمدت تلك الدول إلى حماية شركات الأسلحة والتكنولوجيا التي تُمِدّ النظام الإسرائيلي بالذخائر التي يستخدمها ورفدها بالإعانات، فضلًا عن المؤسسات الإعلامية التي تبثّ الأخبار المصطنعة والزائفة وتسوّق الجرائم الإسرائيلية.

فقد عمدت الدول المذكورة إلى زيادة الدعم العسكري والسياسي التي تقدمه للنظام الإسرائيلي، ولا سيما منذ شهر تشرين الأول 2023، عوضًا عن أن تتقيد بالالتزامات القانونية التي يرتبها القانون الدولي عليها، بما فيها الالتزامات الواردة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي تملي عليها وقف الإبادة ومنعها والامتناع عن التواطؤ فيها.

ويجري تحديد ملامح التواطؤ ومعالمه في الجرائم الدولية من خلال فئتين: أولهما التواطؤ بوصفه انتهاكًا يطال مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي العام، وثانيهما التواطؤ الذي يقوم في أساسه على الالتزامات السلبية المترتبة على الدول بموجب القانون الدولي الإنساني. وبناءً على ذلك، ينشأ التواطؤ عن إتيان الفعل، وليس الامتناع عن أدائه. وبعبارة أخرى، يُعدّ تواطؤ الدولة شكلًا من أشكال المسؤولية الثانوية، إذ تسهم الدولة في الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها دولة أخرى وتوقعها على القانون الدولي من خلال أفعال إيجابية (من قبيل تقديم العون أو المساعدة لها أو تشجيعها على أفعالها وغير ذلك).

ويتخذ تواطؤ الدول في اقتراف الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة شكلين رئيسيين: أحدهما عسكري والأخر سياسي.

ويثبت وجود التواطؤ بإثبات العلاقة السببية التي تجمع ما بين الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي والأفعال التي تؤديها الدول الثانوية. وينقسم هذا التواطؤ إلى ثلاث فئات رئيسية:

1) تقديم المعونة العسكرية.

2) شلّ قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والنظام الإنساني الذي تقوده الأمم المتحدة وإحلال جهات أخرى محلهما.

3) تعطيل آليات المساءلة وعوق العمل على منع الجرائم الإسرائيلية.

وقد أسهمت الدول الغربية الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، إسهامًا لا يُستهان به في الجرائم التي ما انفكت رحاها تدور في قطاع غزة منذ شهر تشرين الأول 2023. فلم تكتفِ هذه الدول بتزويد النظام الإسرائيلي بالأسلحة والمعلومات الاستخباراتية، بل منحته غطاءً من الشرعية السياسية والحماية الدبلوماسية. ولم تتوانَ تلك الدول عن عرقلة الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار، وتأمين الحصانة للنظام الإسرائيلي في مواجهة المساءلة في المحافل الدولية وتقويض الآليات الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال وقف تمويل وكالة الأونروا وتعطيل عملها.

ويمتد تواطؤ تلك الدول ليشمل كل بعد من أبعاد الجرائم التي يقترفها النظام الإسرائيلي، وهي:

1) الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة، بما تنطوي عليه من فرض ظروف تفضي إلى موتهم موتًا بطيئًا.

2) التهجير القسري الممنهج الذي طال ملايين الأشخاص مرارًا وتكرارًا.

3) عوق المساعدات الإنسانية واستخدامها كما لو كانت سلاحًا وفرض التجويع الذي يجري تصميمه على نحو مقصود.

4) استهداف البنية التحتية المدنية وتدميرها بصورة متعمدة ومقصودة، بما فيها المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء.

5) القتل المتعمد الذي يستهدف الفلسطينيين بمجموعهم.

ومما لا يخفى أنه لولا الدعم الذي تقدمه هذه الدول، لما تمكن النظام الإسرائيلي من أن يقترف جرائمه على هذا النطاق وعلى مدى هذه الفترة وبهذا المستوى من الإفلات من العقاب في قطاع غزة. فقد يسّر الدعم والحماية اللذان قدمتهما تلك الدول الأفعال التي يُقْدِم النظام الإسرائيلي عليها، وأسهما في تشكيل الظروف المواتية التي ارتُكبت هذه الجرائم فيها وأضفيا طابعًا شرعيًا عليها. وفي وسع المرء أن يفترض، إن لم يكن هذا الافتراض في حكم البديهة، بأن الأفعال التي أقدمت بعض الدول عليها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتجاوز مرحلة التواطؤ وتتخطاها إلى مستوى الشراكة في اقتراف تلك الجرائم.

لقد غدت الجرائم التي تُقترف في غزة اليوم، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، ممكنة بالدرجة الأولى في ظل نظام إمبريالي عالمي يوفر الحماية لحالة يعمل فيها النظام الإسرائيلي على فرض الاستعمار والتهجير القسري والفصل العنصري في فلسطين ويضفي سمة طبيعية عليها منذ ما يزيد عن 77 سنة.

وليس ي وسع آليات المساءلة الدولية والآليات التي تعتمدها الأمم المتحدة في هذا المجال أن تؤدي عملها بمنأى عن الدول التي تنضوي في عضويتها، إذ تعد مقيدة بالإرادة السياسية التي تبديها الدول (التي تفوقها في نفوذها). وفي الحالة الفلسطينية، جرى توظيف الشطر الأعظم من تلك الإرادة لصالح حماية النظام الإسرائيلي وضمان استمراره في الإفلات من العقاب. وقد اضطلعت هذه الدول المتنفذة بدور محوري في عرقلة إجراءات المساءلة الواجبة بحق النظام الإسرائيلي وفي تقديم العون له في ارتكاب جرائمه في غزة وتشجيعه عليها ومُضيّه فيها.

ولا تستدعي المساءلة الأصيلة في مواجهة هذه الجرائم إنفاذ وقف إطلاق النار وتفكيك النظام الإسرائيلي فحسب، بل تشترط كذلك معاقبة وملاحقة الدول المتواطئة التي تيسر لهذا النظام أن يقترف أفعاله وتسهم في استمرارها. وبالنظر إلى غياب الإرادة السياسية

لـدى الـدول، ينبغـي أن ينطلـق التصـدي لهيمنـة النظـام الإسـرائيلي وحلفائـه المتواطئيـن معـه مـن القاعـدة. فالمقاومـة الفلسـطينية، التـي تقتـرن مـع المسـاعي الدؤوبـة والإسـتراتيجية التـي تبذلهـا حركـة التضامـن العالميـة، تمثـل السـبيل الوحيـد الـذي يفضـي إلـى إنهـاء حـرب الإبـادة الجماعيـة التـي تفعـل فعلهـا فـي قطـاع غـزة، ومعاقبـة النظـام الإسـرائيلي القائـم علـى الاسـتعمار والفصـل العنصـري ومحاسـبة الـدول الغربيـة الاسـتعمارية علـى تواطئهـا معـه.

2. المقدمـــة

مـا فتـئ الدعـم الـذي تؤمّنـه الـدول الغربيـة الاسـتعمارية يشـكّل ركيـزة أساسـية مـن ركائـز قـدرة منظومـة الاسـتعمار الاحلالـي والفصـل العنصـري الإسـرائيليّة (فيمـا بعـد المنظومـة الإسـرائيلية أو المنظومـة الاسـتعمارية) علـى ارتـكاب الجرائـم وإدامـة النكبـة المسـتمرة[1] فـي فلسـطين منـذ أكثـر مـن 77 عامـاً. فقـد لعبـت هـذه الـدول دوراً محوريـاً فـي إرسـاء دعائـم المشـروع الاسـتعماري الصهيونـي وترسـيخه علـى مـدى طويـل مـن الزمـن، بـدءاً مـن وعـد بلفـور الـذي صـدر عـام 1917 والانتـداب البريطانـي الـذي جثـم علـى أرض فلسـطين فـي الفتـرة الممتـدة بيـن عامـي 1922 و1948،[2] مـروراً بخطـة التقسـيم التـي أصدرتهـا الأمـم المتحـدة عـام 1947[3] ومـا تلاهـا مـن الاعتـراف الدولـي بالمنظومـة الإسـرائيلية، انتهـاءً بإبـرام اتفاقيـات أوسـلو[4] والترويـج «لمخططـات السـلام»[5] وحـلّ الدولتيـن. وقـد ضمنـت هـذه الـدول، فـي الوقـت نفسـه، إفـلات منظومـة الاسـتعمار والفصـل العنصـري الإسـرائيلية مـن العقـاب مـن خـلال مـا تقدمـه لهـا مـن دعـم سياسـيّ هائـل، يتضمّـن إعاقـة آليـات المسـاءلة فـي المؤسسـات الدوليـة، كاسـتخدام حـق النقـض (الفيتـو) ضـد مشـاريع القـرارات التـي قـد يصدرهـا مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة،[6] ممـا يشـكل إخـلالًا بالالتزامـات التـي تقـع علـى عاتقهـا بموجـب القانـون

---

1 يعرّف بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين النكبة المستمرة على أنها «المشروع الاستعماري الدائم بجميع أركانه التي تضمن الحفاظ على بقائه ودعمه من خلال عدد كبير من السياسات والممارسات والقوانين الصهيونية-الإسرائيلية الهادفة إلى تهجير السكان قسراً بهدف تغيير التكوين الديموغرافي والجغرافي في فلسطين بحدودها الانتدابية.» مركز بديل، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل – الإصدار العاشر، 2019-2021»، ص. (ix)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2023/08/29/survey2021-ara-1693308661.pdf.

2 أنظر: مركز بديل، «التهجير القسري للسكّان: الحالة الفلسطينية: مقدمة»، ورقة العمل رقم 1 (بيت لحم، مركز بديل، حزيران 2015)، ص. 18-15، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp15-fpt-intro-ara-1618824512.pdf,

3 أنظر: مركز بديل، «خذوا يوم التضامن وأعيدوا لنا فلسطيننا وحقوقنا!... التضامن الحقيقي مع فلسطين يتطلب أفعالًا ملموسة» بيان صحفي، 28 تشرين الثاني 2025، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15588.html.

4 أنظر: مركز بديل، «تصورات الشباب حول عملية أوسلو للسلام: النجاح، والفشل، والبدائل»، ورقة العمل رقم 27 (بيت لحم، مركز بديل، آب 2021)، ص. 7، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/09/15/wp27-pal-youth-vs-oslo-ar-1631700884.pdf.

5 ومن هذه المخططات، مثلًا، «صفقة القرن» التي طرحها دونالد ترامب. أنظر: مركز بديل، «رؤيـة ترامـب / صفـقة القـرن: تصفية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وإخلال خطير بالقانون الدولي»، ورقة موقف (بيت لحم، مركز بديل، أيار 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/20/deal-of-the-century-refugee-issue-positionpaper-may2020-ar-1618905588.pdf.

6 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد 50 مشروع قرار كان يمكن ان تصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكانت توجّه الانتقادات للمنظومة الإسرائيلية. أنظر:
Jewish Virtual Library, "U.N. Security Council: U.S. Vetoes of Resolutions Critical to Israel," Jewish Virtual Library, accessed June 30, 2025, https://www.jewishvirtuallibrary.org/u-s-vetoes-of-un-security-council-resolutions-critical-to-israel.

الدولي. ولم تزل الحكومات تتّخذ، على مستوياتها المحلية، إجراءات صارمة ترمي إلى قمع حركات التضامن مع فلسطين بطرق عدة، كاستخدام العنف الذي تمارسه أجهزة الشرطة التابعة لها بحق المتظاهرين وحظر الرموز الفلسطينية وتجريم النشطاء والمجموعات بوصفهم «إرهابيين» أو من «داعمي الإرهاب ومساندیه» واعتقال المتظاهرين والنشطاء وترحيلهم من أراضيها.[7]

وقد مكّن دعم وتأييد هذه الدول للمنظومة الإسرائيلية من بقائها واستمرارها على أرض الواقع، بركائزها القائمة على الاستعمار الاحلالي والفصل العنصري والتهجير القسري، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة إلى الديار الأصلية، إنكاراً يتّخذ طابعاً ممجنها.

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة أقسى صور الاستعمار والعنف اللذين ما انفكت المنظومة الإسرائيلية تمارسها على مدى عقود. فمنذ عام 2007، ما زالت هذه المنظومة تفرض حصاراً برّياً وبحرياً وجوياً قاسياً على القطاع، إذ تفرض القيود من خلاله على تنقّل الأفراد وحركة البضائع منه وإليه. ولم يزل تواطؤ الدول يشكّل محوراً أساسياً في الإبقاء على المنظومة الإسرائيلية التي ترتكز على الهيمنة والسيطرة، بما يشمل تواطؤها في جميع الحروب الكبرى التي شنّتها على قطاع غزة. ففي هذا المضمار، ضخّت الدول الغربية الاستعمارية مليارات الدولارات لتسليح المنظومة الإسرائيلية وتأمين الحماية الدبلوماسية لها، ممّا يضمن لها الإفلات من العقاب على الدوام. وفضلاً عن ذلك، تقدم هذه الدول الحماية والإعانات لشركات الأسلحة والشركات التكنولوجية التي تُمدها بالذخائر التي تستخدمها في حروبها، ناهيك عن المؤسسات الإعلامية التي تؤمّن تطبيع/تقبّل الجرائم التي تقترفها وتيسّر تبريرها في أوساط العامة.[8]

إنّ هذه العلاقة التي تقوم على أساسٍ من التنسيق بين الدول وشركات صناعة

---

7 مركز بديل، «تواطؤ الدول الاستعمارية في تقليص مساحة الحريات لحركة التضامن مع فلسطين»، (بيت لحم: مركز بديل، حزيران 2024، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15042.html. وهذه الورقة منشورة باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2024/06/10/position-paper-shrinking-spaces-2024-1718008089.pdf.

8 Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Francesca Albanese, *From economy of occupation to economy of genocide* (UN Doc. A/HRC/59/23, presented June 30, 2025), https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session59/advance-version/a-hrc-59-23-aev.pdf.

الأسلحة ووسائل الإعلام تغذي الجرائم التي تقترفها منظومة الاستعمار الاحلالي والفصل العنصري الإسرائيلية منذ عقود وترفدها، وترسّخ الأسس التي ترتكز عليها ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت ويسّرت نشوب حالة التصعيد الراهنة، لا سيما الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

فعلى مدى فترة تربو على 20 شهراً، لا تزال الدول تزيد من حجم الدعم العسكري والسياسي الذي تقدمه للمنظومة الإسرائيلية، بدل أن تمتثل للالتزامات القانونية المترتبة عليها بموجب القانون الدولي – بما فيها الالتزامات التي تنص عليها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها [فيما يلي «اتفاقية الإبادة الجماعية»]، والتي تفرض على الدول وقف الإبادة الجماعية ومنعها والامتناع عن التواطؤ في ارتكابها. تقف هذه الورقة على هذا الدعم وتبيّنه على وجه التفصيل، وتقيم الدليل على التواطؤ في اقتراف الجرائم والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية، وخاصة في قطاع غزة منذ يوم 7 تشرين الأول 2023.

القانون الدولي لا يقدم على تحديد التواطؤ وبيانه في نصوص مباشرة أو وافية، إذ لا يزال الإطار الذي يحكم التواطؤ وينظّمه يتّسم بالقصور. ولذلك، تعتمد هذه الورقة تعريفاً عملياً للتواطؤ من خلال دراسة المسؤولية التي تتحملها الدول والتبعات التي تترتب عليها بموجب القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وتقف الورقة على ملامح التواطؤ ومعالمه في الجرائم الدولية من خلال فئتين: أولاهما التواطؤ بوصفه إخلالاً بالمسؤولية التي تقع على عاتق الدولة بموجب القانون الدولي العام، وثانيتهما التواطؤ بوصفه قائماً على الالتزامات السلبية- (الامتناع عن إتيان أفعال محددة محظورة) - التي يمليها القانون الدولي الإنساني على الدول. وتشير الورقة إلى التمييز الجوهري بين التواطؤ والإخفاق في المنع أو اتخاذ الإجراءات اللازمة. فبينما يُعَدّ التواطؤ نتيجة مترتبة على الإقدام على فعل من الأفعال، يمثل الإخفاق نتيجة تتمخض عن الامتناع عن إتيان هذا الفعل وإنفاذه. وبناءً على ذلك، يكون التعريف العملي الذي نعتمده على الوجه التالي: تواطؤ الدول هو شكل من أشكال المسؤولية الثانوية تنشأ حين تسهم دولة/دول، من خلال أفعال إيجابية (من قبيل تقديم العون والمساعدة والتشجيع وغيره)، في الجرائم والانتهاكات – بحسب القانون الدولي – التي ترتكبها دولة أخرى.

وانطلاقاً من هذا التعريف، تتناول هذه الورقة تواطؤ الدول، ولا سيما تواطؤ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، في الجرائم والانتهاكات التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة ضمن محورين رئيسيين، هما: التواطؤ العسكري والتواطؤ السياسي. وتقيم الورقة الدليل على ممارسة التواطؤ من خلال ما تثبته من وجود علاقة سببية قائمة بين الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية والإجراءات التي تنفّذها الدول الأخرى، والتي تندرج ضمن ثلاث فئات رئيسة، هي: (1) تقديم العون العسكري، (2) وتقويض الدور التي تتولاه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والنظام الإنساني التابع للأمم المتحدة واستبدالهما وإحلال جهات أخرى محلهما، (3) وشلّ آليات المساءلة وإعاقة العمل لمنع الجرائم التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الورقة تستعرض مجموعة غير حصرية تبيّن تواطؤ الدول الغربية في الجرائم التي اقترفتها منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلية في قطاع غزة حتى مطلع شهر تموز 2025.

3. تواطؤ الدول: إطار قانوني

يبين هذا الفصل مكونات التواطؤ في الجرائم الدولية وملامحه من خلال ثلاث من صور المسؤولية وأشكالها: (1) التواطؤ الذي يأتي في صورة تقديم العون أو المساعدة لارتكاب فعل غير مشروع دولياً، (2) والتواطؤ الذي يَرِد على شكل تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على إخلالٍ بقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، (3) والتواطؤ الذي يأتي على انتهاك للالتزامات السلبية التي تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي الإنساني (واجب الامتناع عن إتيان أفعال معينة). ويقدم المبحث (3،1) تعريفاً عاماً للتواطؤ، ويتناول الأشكال المختلفة التي قد يأتي عليها، مع إلقاء نظرة عامة على المباحث التي تليه. ويتناول المبحث (3،2) التواطؤ في إطار القانون الدولي العام، من خلال الحدود التي يقرّرها القانون بشأن مسؤولية الدول، تحديداً من خلال مفهومي تقديم العون وتقديم المساعدة. وكذلك يتطرق إلى التواطؤ في إطار القانون الدولي الإنساني وما يفرضه من التزامات على الدول. وأخيراً يدرس المبحث (3،3) الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية، في ماضيها وحاضرها، في الدعاوى التي انطوت على تواطؤ والمسؤولية الجنائية التي تترتب على عاتق الدول.

3,1. تعريف التواطؤ

تُرتكب جريمة التواطؤ عندما «تُخلّ جهة فاعلة بقاعدة من القواعد التي وُضعت لمنعها من التأثير (سلبياً) في ارتكاب فعل غير مشروع.»[9] ويشير التواطؤ، في معناه العام، إلى المسؤولية القانونية التي يتحملها الطرف الثانوي نتيجةً لإسهامه في الفعل غير المشروع الذي يرتكبه الطرف الرئيس، من خلال أفعال تقدم العون أو تؤثر سلبياً في ارتكاب الجريمة. وعلى الرغم من أن هذه المسؤولية لا تنشأ إلا بعد ارتكاب الفعل الرئيس، يعدّ التواطؤ في الفعل غير المشروع سبباً مستقلاً يرتب المسؤولية وينشئها بمعزل عن الفعل الأصلي الذي شهد تقديم العون له. وبناءً على ذلك، يعدّ الفاعل المتواطئ

9 Erik Kok, "The Principle of Complicity under International Law – Its Application to States and Individuals in Cases Involving Genocide, Crimes against Humanity and War Crimes," in *The Diversification and Fragmentation of International Criminal Law*, ed. Larissa van den Herik and Carsten Stahn (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2012), 558, https://doi.org/10.1163/9789004236912_021.

مسؤولاً عمّا أقدم عليه من فعل يسّر ارتكاب الفعل الأصلي، دون أن يتحمل المسؤولية عن الجريمة الأصلية في حد ذاتها.[10]

وعلى خلاف المفاهيم القانونية التي تحظى بتعريف يتسم بقدر أكبر من الصراحة، لا يُعدّ التواطؤ مصطلحاً له تعريف مباشر في القانون الدولي العام. وقد لجأ الكثيرون إلى اختصاص القانون العام في سبيل الخروج بتعريف للتواطؤ. وعلى الرغم من أن تواطؤ الدول يختلف من حيث الحد الأدنى للمسؤولية المترتبة على التواطؤ الفردي، يسهم القانون المحلي في إرساء الإطار العام للتواطؤ بوصفه مبدأً من مبادئ القانون. فالقانون الفيدرالي بشأن التواطؤ في الولايات المتحدة وقانون التواطؤ والتحريض لسنة 1861 في إنجلترا وويلز يتناولان مسألة التواطؤ من خلال الطرق التي تسهم في إتيان الأفعال غير المشروعة، بما فيها تقديم العون أو التحريض أو تقديم المشورة أو إتاحة الوسائل والظروف التي تيسّر ارتكاب الجريمة.[11] **ويمكن اعتبار التواطؤ نمطاً من أنماط المسؤوليّة الثانوية التي يمكن أن تتحقّق بطريقتين، هما ممارسة التأثير وتقديم المساعدة.**[12] ويشير التأثير إلى التأثير المتعمّد في القرار الذي يتخذه الطرف الرئيس فيما يتّصل بارتكاب الجريمة، وهو ينطوي على إسداء المشورة والإقناع والتشجيع والتسهيل وغير ذلك. ومن جانب آخر، تشمل المساعدة «الطرق التي قد يساعد بها شخص شخصاً آخر في ارتكاب جريمة من الجرائم، بما تتضمّنه هذه المساعدة من توفير الوسائل سواء كانت مادية أم معلوماتية، أو إتاحة الفرص المواتية أو مد يد العون في التحضير لارتكاب هذه الجريمة أو تنفيذها.»[13]

وتقيم هذه الورقة الحجّة على أن تواطؤ الدول يُعد شكلاً من أشكال المسؤولية القانونية التي يمكن أن تتجلّى بطرق متباينة بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده، ولكل صورة من هذه الصور معايير وحدود دنيا مختلفة تحدّد الأفعال التي تستتبع تلك المسؤولية وتبيّنها. وتتأتى إحدى هذه الطرق من المسؤولية الثانوية التي تقع على عاتق الدول،

10 أنظر:

Vladyslav Lanovoy, *Complicity and Its Limits in the Law of International Responsibility*, Studies in International Law, volume 59 (Oxford Portland, Oregon: Hart Publishing, 2016), 4-5.

11 أنظر:

Miles Jackson, *Complicity in International Law*, First edition, Oxford Monographs in International Law (Oxford: Oxford University Press, 2015), 10.

12 أنظر:

Sanford H. Kadish, "Complicity, Cause and Blame: A Study in the Interpretation of Doctrine," *California Law Review* 73, no. 2 (March 1985): 342, https://doi.org/10.2307/3480313.

13 المصدر السابق، ص. 343.

وذلك على الوجه الذي تعرّفه مشاريع المواد التي وضعتها لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. **فالتواطؤ ينشأ باعتباره إخلالاً بمسؤولية الدول في الحالات التي تقدم فيها دولة من الدول العون أو المساعدة لدولة أخرى في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً (المادة (16) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا)، أو في الإبقاء على وضع غير مشروع نشأ عن الإخلال بقاعدة قطعيّة من قواعد القانون الدولي (المادة (41) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً)**. وقد قضت محكمة العدل الدولية، التي أشارت إشارة صريحة إلى مصطلح «التواطؤ» – وذلك في عبارة «التواطؤ في الإبادة الجماعية» على وجه التحديد – بأنها لن تعمد إلى **التمييز بين معنى التواطؤ في الإبادة الجماعية ومبدأ تقديم العون أو المساعدة على النحو الذي تنص المادة (16) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً**. وكانت المحكمة قد قرّرت، أثناء تحقُّقها من الأفعال التي أقدم الجناة عليها على صعيد تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب الإبادة الجماعية في سربرنيتسا في البوسنة والهرسك، أنها سوف تتحقق من هذه الأفعال «على نحو لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك المفاهيم التي يقررها القانون العام بشأن المسؤولية الدولية.»[14] كما شددت المحكمة على الاختلافات القائمة بين الالتزام الذي يوجب منع ارتكاب الفعل من جهة، والتواطؤ من جهة أخرى. فبينما يُشترط للتواطؤ الإقدام على فعل إيجابي يرمي إلى تقديم العون أو المساعدة للجناة، فإن منع إتيان فعل ما ينطوي على إخفاق في اتخاذ التدابير اللازمة. **فالتواطؤ ينشأ عن إتيان الفعل المحظور، في حين أن الإخفاق في عدم منع ذلك الفعل الجرمي ينتج عن الإهمال.**[15]

كما يمكن أيضاً استنباط تعريف للتواطؤ من الالتزامات السلبية (الالتزام بالامتناع عن إتيان فعل ما) التي تقع على عاتق الدول، حسبما ينصّ القانون الدولي الإنساني عليها. وتعد المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف لسنة 1948 من أبرز الشواهد في هذا المقام، إذ أن الدول ملزمة بالامتناع عن تقديم العون أو المساعدة للدول التي تنتهك هذه الاتفاقيات. ويرد تأكيد هذا المبدأ كذلك في القواعد التي يقررها القانون الإنساني العرفي، والتي تنصّ على أنه «يجب ألا تشجّع الدول انتهاكات القانون الدولي الإنساني

14 *Case Concerning Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)*, Judgment, I.C.J. Reports 2007, para. 420, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/91/091-20070226-JUD-01-00-EN.pdf.

15 المصدر السابق، الفقرة 432.

مـن قبـل أطـراف النـزاع المسـلح. ويجـب أن تمـارس نفوذهـا، إلـى الحـد الممكـن، لوقـف انتهـاكات القانـون الدولـي الإنسـاني.»[16] وبهـذا المعنـى، يمكـن تشـكيل مفهـوم التواطـؤ علـى أسـاس انتهـاك المـادة المشـتركة الأولـى ومخالفتهـا، أو مـن خـلال إسـهام دولـة مـن الـدول فـي الانتهـاكات التـي توقِعهـا دولـة أخـرى علـى القانـون الدولـي الإنسـاني بوجـه عـام.

وفـي نهايـة المطـاف، يمكـن تعريـف تواطـؤ الـدول علـى أنـه شـكل مـن أشـكال المسـؤولية الثانويـة التـي تسـهم فيهـا دولـة ثانويـة (ليسـت الدولـة المنتهكـة الرئيسـة) فـي ارتـكاب انتهـاك يمـس القانـون الدولـي مـن جانـب دولـة رئيسـة مـن خـلال أفعـال بعينهـا (مـن قبيـل تقديـم العـون أو المسـاعدة أو التأثيـر، أو التشـجيع وغيرهـا). وتُعـرّف هـذه الورقـة تواطـؤ الـدول بموجـب إطاريـن، ينطـوي أحدهمـا علـى الإخـلال بمسـؤولية الـدول عـن طريـق تقديـم العـون أو المسـاعدة فـي الانتهـاكات التـي ترتكبهـا دولـة أخـرى – وذلـك بموجـب أحـكام القانـون الدولـي العـام وقواعـده. امّـا الآخـر فيتضمّـن انتهـاك الالتزامـات السـلبية التـي تقتضـي مـن الـدول أن تحتـرم القانـون الدولـي الإنسـاني وصكوكـه الرئيسـة، وفـي مقدمتهـا اتفاقيـات جنيـف. وبنـاءً علـى مـا سـيقدّمه البحـث أدنـاه، ينبغـي أن تُقْـدِم الدولـة، لكـي تتسـنى إدانتهـا بالتواطـؤ، علـى الفعـل الـذي يسـتتبع المسـؤولية وهـي تملـك الركـن المعنـوي الـذي يُشـترط وجـوده مسـبقًا – والـذي يتمثـل فـي العلـم بالجريمـة (أدنـى درجـات الركـن المعنـوي) وفـي القصـد (اعلـى درجـات الركـن المعنـوي).

2,3. أشكال التواطؤ

1,2,3. تواطؤ الدولة بموجب قواعد المسؤوليّة الدولية: تقديم العون أو المساعدة

عـادةً مـا يُنسـب التواطـؤ إلـى مفاهيـم ذات صلـة بـه، مثـل تقديـم العـون والمسـاعدة والتحريـض، وهـو يقـع فـي عمومـه ضمـن إطـار القانـون فيمـا يخـص مسـؤولية الـدول. وتنـص مشـاريع المـواد التـي وضعتهـا لجنـة القانـون الدولـي بشـأن مسـؤولية الـدول عـن الأفعـال غيـر المشـروعة دوليـاً علـى المعاييـر التـي تفـوق غيرهـا فـي شـموليّتها، علـى صعيـد إعمـال

16 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي»، القاعدة 144: «كفالة احترام الجميع للقانون الدولي الإنساني»، على الموقع الإلكتروني: https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule144 (وقد زرناه واطلعنا عليه في 11 تموز 2025).

مسؤولية الدول وترتيبها بموجب القانون الدولي. وتُعدّ مشاريع المواد المذكورة ملزِمة من الناحية القانونية بالنظر إلى أنّها تشكل مادة القانون الدولي العرفي.[17] وتنص المادة (16) من مشاريع هذه المواد على ما يلي:

تكون الدولة التي تُعاون أو تُساعد دولة أخرى على ارتكاب فعل غير مشروع دولياً من جانب هذه الأخيرة مسؤولة عن ذلك دولياً إذا:

أ) فعلت تلك الدولة ذلك وهي تعلم بالنتائج المترتبة على الفعل غير المشروع دولياً؛

ب) وكان هذا الفعل غير مشروع دولياً لو ارتكبته تلك الدولة.[18]

وتميّز لجنة القانون الدولي، في تعليقها التوضيحي على المادة (16)، بين فعل تقديم العون والمساعدة من جهة، وفعل الاشتراك في ارتكاب الفعل أو المشاركة فيه من جهة أخرى. إذ تُحمّل المسؤولية الرئيسية عن الفعل للدولة التي تقدم على ذلك الفعل، وتنسب دوراً مساندا للدولة التي تقدّم المساعدة أو العون لها فيه. وتوضّح اللجنة أنه في الحالات التي يكون «من الواضح فيها أن ذلك الفعل غير المشروع دولياً كان سيحدث في أي حال»، فإن المسؤولية عن ارتكاب ذلك الفعل لا تمتد إلى الدولة التي تقدّم المساعدة، بل لا تكون هذه الدولة «مسؤولة إلا عندما يكون سلوكها قد **سبّب الفعل غير المشروع دولياً أو أسهم فيه**» (التوكيد مضاف).[19] ويورد التعليق التوضيحي ثلاث طرق تعمل المادة (16) من خلالها على تقييد نطاق المسؤولية الناتجة عن تقديم العون أو المساعدة: (1) يجب أن تكون الدولة المتواطئة على علم ودراية بالظروف التي تجعل من سلوك الدولة التي تتلقى المساعدة منها سلوكاً غير مشروع دولياً، (2) و «أن المعونة أو المساعدة المقدمة هي لتيسير ارتكاب ذلك الفعل، ويجب أن تيسر ارتكابه فعلاً»، (3) وأنّ الفعل المرتكب كان من شأنه، لو كانت الدولة المقدمة للمساعدة قد ارتكبته هي نفسها، أن يكون غير مشروع.»[20] «ولا يوجد اشتراط بأن تكون المعونة أو المساعدة مخصّصة لارتكاب الفعل غير

---

17 *Bosnia v. Serbia*, I.C.J. Reports 2007, para. 420.

18 الجمعية العامة للأمم المتحدة، «مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (12) A/RES/56/83، كانون الأول 2001)، المادة 16، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/A/RES/56/83.

19 لجنة القانون الدولي، «التعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة الثالثة والخمسون (23 نيسان1- حزيران و2 تموز10- آب 2001)، ص. 114، الفقرة 1، نيويورك: الأمم المتحدة (2001).

20 المصدر السابق، ص. 114، الفقرة 3،

المشروع دولياً، **بل يكفي أن تكون هذه المساعدة قد ساهمت في ذلك الفعل** (التوكيد مضاف).»[21]

وفضلًا عما تقدم، ينص هذا التعليق التوضيحي على وجود طرق عدة قد تنشأ من خلالها مسؤولية الدولة عن تقديم العون أو المساعدة: «فعلى سبيل المثال، **قد تتحمل دولة ما المسؤولية إذا ما ساعدت دولة أخرى في التحايل على جزاءات مفروضة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو إذا ما قدمت معونة مادية إلى دولة تستخدم تلك المعونة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان** (التوكيد مضاف).» وفي الحالة الأخيرة، تؤكد لجنة القانون الدولي وجوب دراسة الظروف على أساس كل حالة على حدة من أجل تحديد ما إذا كانت المساعدة قد قُدّمت **عن علم ومع وجود النية** لتيسير ارتكاب الانتهاك.[22] وبينما تشترط المادة (16) في أحكامها أنه يتعيّن أن تكون الدولة على علم بالظروف المحيطة بالجريمة، يوضح التعليق التوضيحي أنه لا بدّ من توفر كل من العلم والنية معاً. ومع ذلك، يعتقد العديد من الباحثين بأن العلم والنية في سياق المسؤولية الواقعة على عاتق الدول لا يختلفان اختلافاً كبيراً، فقد «اقترح بعض المعلقين أنه في الحالات التي تكون فيها الدولة على علم فعلي بعدم قانونية الفعل، يمكن إسناد النية إلى تلك الدولة. وهذه طريقة بديلة تفضي إلى النتيجة ذاتها، وهي أنه إذا توفر علم فعلي أو شبه مؤكد بعد قانونية الفعل، فثمة نيّة.»[23]

وفي المحصلة، يتمثّل القصد الجنائي (الركن المعنوي) الذي يُشترط لتقديم العون أو المساعدة بموجب أحكام المادة (16) في **العلم** بظروف الفعل غير المشروع الذي جرى ارتكابه، وبأن العون المقدم سوف يُسهم في تيسير ارتكاب ذلك الفعل، مع ما يقترن به من **نيّة** إتيانه. أما فيما يتصل بالفعل الجرمي (الركن المادي)، فينبغي أن يُسهم سلوك الدولة المتواطئة **إسهاماً فعلياً** في تيسير ارتكاب الفعل غير المشروع، أي أن يُسهم فيه على نحو ملموس.

وبموجب أحكام المادة (41)، تتناول مشاريع المواد التي أعدّتها لجنة القانون الدولي

---

21 المصدر السابق، ص. 115، الفقرة 5،

22 المصدر السابق، ص. 116، الفقرة 9،

23 Harriet Moynihan, *Aiding and Assisting: Challenges in Armed Conflict and Counterterrorism* (London: Chatham House, 2016), 21, available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-11-11-aiding-assisting-challenges-armed-conflict-moynihan.pdf

بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً الالتزام الذي يقتضي الامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في حالات الإخلال التي توقعه الدول الأخرى على القواعد الآمرة التي يقررها القانون الدولي. وتُعدّ هذه القواعد الآمرة من القواعد الأساسية التي يضعها القانون الدولي، والتي لا يجوز لأي دولة أن تخالفها أو أن تتجاهلها. وقد حدّدت لجنة القانون الدولي، في قائمة غير حصرية، ثمانية قواعد آمرة وهي: حظر العدوان، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتمييز العنصري والفصل العنصري، والعبودية، والتعذيب. فضلاً عن القواعد الأساسية التي يستند القانون الدولي الإنساني إليها، وحق الشعوب في تقرير المصير.[24] وتنص المادة (41) على أن الدولة يجب ألا تعترف بشرعية أي إخلال خطير بالتزام ناشئ بموجب القواعد الآمرة، وألا «تقدّم أي عون أو مساعدة يساهمان في الحفاظ على ذلك الوضع.»[25]

وفيما يتعلّق بالجزئية الأولى من المادة (41)، التي تنصّ على الامتناع عن الاعتراف بالإخلال الخطير، يوضح التعليق الذي وضعته لجنة القانون الدولي أن هذا الالتزام «لا يشير إلى الاعتراف الرسمي بهذه الأوضاع فحسب، بل يحظر أيضاً الأعمال التي قد تنطوي على اعتراف ضمني بها.»[26] ويزيد التعليق بأن «الامتناع الجماعي عن الاعتراف شرط مسبق لأي رد منسق من جماعة الدول على هذه الإخلالات [التي تمس القواعد الآمرة] وأنه يشكل الرد الضروري الأدنى من الدول على الإخلالات الخطيرة.»[27]

امّا الجزئية الثانية من المادة (41)، يبين تعليق لجنة القانون الدولي أن الحظر المفروض على تقديم العون والمساعدة بموجب أحكام المادة (41) يختلف عما ورد في المادة (16). فالمادة (41) تتجاوز تقديم العون والمساعدة في فعل يشكل إخلالاً بالقانون الدولي لتشمل الإبقاء على الوضع غير المشروع الذي نشأ عن ذلك الإخلال، وبحيث يعد هذا الحكم سارياً ونافذاً حتى وإن لم يكن الخرق لا يزال مستمراً. كما تنصّ هذه المادة على أنه في الوقت الذي تشترط فيه المادة (16) توفُّر النية والعلم بظروف الفعل غير المشروع، فإنه لا يُشترط وجود هذين الركنين لكي تدخل المادة (41) حيز النفاذ والسريان، «لأنه لا يُعقل أن تجهل دولة ارتكاب دولة أخرى إخلالاً خطيراً.»[28]

---

24 ILC, *Draft Conclusions on Peremptory Norms of General International Law (Jus Cogens), with commentaries,* Yearbook of the International Law Commission, vol. II, Part Two (2022), 6.

25 «مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، المادة 41.

26 «التعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، ص. 224، الفقرة 5.

27 المصدر السابق، الفقرة 8.

28 المصدر السابق، الفقرة 11.

وتقـرّر هـذه المبـادئ أنـه يُمنـع منعـاً قاطعـاً علـى دولـة مـن الـدول أن تقـدم العـون أو المسـاعدة لدولـة أخـرى ترتكـب جرائـم دوليـة وتخـلّ بالقواعـد الآمـرة التـي يرعاهـا القانـون الدولـي. ويُعـد القانـون ملزِمـاً مـن الناحيـة القانونيـة فيمـا يخـصّ مسـؤولية الـدول، باعتبـاره قاعـدة مـن قواعـد القانـون الدولـي العرفـي، وأي إخـلال بـه يعـرّض الدولـة للمسـاءلة الدوليـة.

2,2,3. التواطؤ بموجب القانون الدولي الإنساني: الإخلال بالالتزامات السلبية الواقعة على عاتق الدول

بينمـا لا يَـرِد اصطـلاح أو تعريـف يبيّـن التواطـؤ فـي إطـار القانـون الدولـي الإنسـاني، الا أنـه يمكـن اسـتنباط أركانـه فـي ضـوء الالتزامـات المفروضـة علـى الـدول. وتشـمل هـذه الالتزامـات [بموجـب أحـكام القانـون الدولـي الإنسـاني وقواعـده] التزامـات سـلبية، بمعنـى واجـب الامتنـاع عـن ارتـكاب أي فعـل يخالـف القانـون الدولـي ويخـلّ بـه، والتزامـات إيجابيـة، بمعنـى الواجـب الـذي يقتضـي اتخـاذ التدابيـر الواجبـة لحمايـة حقـوق الإنسـان وإنفـاذ سـيادة القانـون. وبينمـا تخـلّ الـدول بالتزاماتهـا السـلبية وتخالفهـا فـي الحـالات التـي تُقْـدِم فيهـا علـى اتخـاذ إجـراء فعلـي يتعيـن عليهـا ألا تأتيـه، فهـي تنتهـك الالتزامـات الإيجابيـة المترتبـة عليهـا عندمـا تُقصّـر فـي اتخـاذ الإجـراء المطلـوب وتتخلـف عنـه. وإذ يسـتدعي التواطـؤ اتخـاذ إجـراء فعلـي، حسـبما بيّنّـاه أعـلاه، يركـز هـذا المبحـث أساسـاً علـى الالتزامـات السـلبية التـي ينـص القانـون الدولـي الإنسـاني عليهـا وعلـى الطـرق التـي قـد تنتهـك دولـة ثانويـة (ليسـت الدولـة المنتهكة الرئيسـة) مـن خلالهـا الالتـزام القانونـي الـذي يملـي عليهـا أن تمتنـع عـن الإقـدام علـى فعـل مـن الأفعـال.

بمقتضـى أحـكام المـادة الأولـى المشـتركة، تقـرر اتفاقيـات جنيـف لسـنة 1949 التزامـات إيجابيـة وسـلبية وتضعهـا علـى عاتـق الـدول، وتشـترط عليهـا أن «تحتـرم هـذه [الاتفاقيـات] وتكفـل احترامهـا فـي جميـع الأحـوال.»[29] وينـصّ التعليـق الـذي وضعتـه اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر علـى هـذه المـادة الأولـى علـى أنـه «بموجـب الالتـزام السـلبي، لا يجـوز للأطـراف السـامية المتعاقـدة **أن تشـجع الانتهـاكات التـي تقـع علـى الاتفاقيـات مـن جانـب أطـراف**

29 أنظر: اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، 12 آب 1949، الوثيقة (75 U.N.T.S. 31)، المادة (1).

النـزاع أو تقـدم العـون أو المسـاعدة فيهـا (التوكيـد مضـاف).»[30] كمـا يسـلّط هـذا التعليـق الضـوء علـى أنـه «مـن التناقـض» أن تُلـزم المـادة الأطـراف السـامية المتعاقـدة بضمـان التـزام قواتهـا بالقانـون وأن تسـمح لهـا فـي الوقـت ذاتـه بـأن تقـدم المسـاعدة لأطـراف أخـرى فـي ارتـكاب الانتهـاكات.[31] وعليـه، يعـد انتهـاك المـادة الأولـى المشـتركة أساسـاً صـورة مـن صـور التواطـؤ، إذ ينطـوي هـذا الإخـلال علـى الإخفـاق فـي الامتنـاع عـن التواطـؤ فـي ارتـكاب انتهـاك جسـيم يمـس اتفاقيـات جنيـف.

ويشـير تعليـق اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر إلـى المـادة (16) مـن مشـاريع المـواد المتعلقـة بمسـؤولية الـدول عـن الأفعـال غيـر المشـروعة دوليـاً، ويؤكّـد أنـه ينبغـي للـدول ألا تقـدم العـون أو المسـاعدة لدولـة أخـرى فـي الانتهـاك الـذي ينشـأ عـن فعـل غيـر مشـروع دوليـاً. ومـع ذلـك، يشـدّد هـذا التعليـق علـى أن المـادة الأولـى المشـتركة مـن اتفاقيـات جنيـف، وعلـى خـلاف المـادة (16) مـن مشـاريع المـواد المتعلقـة بمسـؤولية الـدول عـن الأفعـال غيـر المشـروعة دوليـاً، لا تتوقّـف علـى إثبـات ركـن القصـد لأنهـا «لا تتسـامح مـع إسـهام دولـة مـا فـي ارتـكاب الانتهـاكات التـي يوقعهـا طـرف مـن أطـراف النـزاع علـى الاتفاقيـات عـن علـم، أيّـاً كانـت نواياه.»[32] ويؤكـد هـذا التعليـق مـا يلـي:

> يُعـد الالتـزام بضمـان احتـرام الاتفاقيـات **التزامـاً أساسـياً مسـتقلاً وقائمـاً بذاتـه يفـرض شـروطاً تتّسـم بقـدر أكبـر مـن الصرامـة مـن تلـك التـي تشـترطها القواعـد الثانويـة المرتبطـة بالمسـؤولية التـي تتحملهـا الـدول عـن تقديـم العـون أو المساعدة.** فالمسـألة المطروحـة تتجـاوز مجـرد تقديـم العـون أو المسـاعدة فـي ارتـكاب الانتهـاكات التـي تمـس قواعـد القانـون الدولـي، وإنّمـا تتّصـل بتقديـم العـون أو المسـاعدة فـي انتهـاك القواعـد التـي أبـدت الأطـراف السـامية المتعاقـدة تعهـداً خاصـاً ومحـدداً باحترامهـا وضمـان احترامهـا. وتأسيسـاً علـى ذلـك، **يشـكّل تقديـم الدعـم المالـي أو المـادي أو أي نـوع آخـر مـن أنـواع الدعـم مـع العلـم بـأن هـذا الدعـم سـوف يُسـتخدم فـي ارتـكاب الانتهـاكات الواقعـة علـى القانـون الإنسـاني إخـلالاً بالمـادة الأولـى المشـتركة، حتـى وإن لـم يـرقَ هـذا الإخـلال إلـى حـد تقديـم العـون أو**

---

30 ICRC Database, *Treaties, States Parties and Commentaries*, Convention (III) relative to the Treatment of Prisoners of War. Geneva, 12 August 1949., Commentary of 01.01.2020, Article 1 - Respect for the Convention, para. 187, https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciii-1949/article-1/commentary/2020.

31 المصدر السابق، الفقرة 191.

32 المصدر السابق، الفقرة 192.

المساعدة في ارتكاب فعل من الأفعال غير المشروعة التي تُقدم عليها الدول التي تتلقى الدعم المذكور، وذلك بما يتماشى مع مقاصد مسؤولية الدول (التوكيد مضاف).[33]

وبينما لا يُستدل من التعليق الذي خرجت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر أي غموض أو شائبة في أن الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لا يجوز لها أن تشجع على انتهاك هذه الاتفاقيات، الا أنه لا يقدّم تعريفاً عاماً لمفهوم التشجيع. إذ يورد التعليق مثالاً على الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن مشاركة الولايات المتحدة في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا في عام 1986، والذي يقضي بأن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن التشجيع من خلال توزيع دليل يتضمن نصائح تتعارض مع القانون الدولي الإنساني على جماعات الكونترا.[34] وقررت المحكمة، في معرض تقييم ما إذا كانت أفعال الولايات المتحدة تندرج ضمن تعريف التشجيع، أنّه «مما يكتسي أهمية جوهرية دراسة ما إذا كان ذلك التشجيع قد جرى تقديمه لأشخاص في ظروف كان ارتكاب تلك الأفعال فيها يعد أمراً محتملاً أو يمكن توقّعه.» ورأت المحكمة أن «نشر دليل [...] وتعميمه ينبغي اعتباره شكلاً من أشكال التشجيع، الذي كان من المحتمل أن يتّسم بفعاليته ونجاعته، على ارتكاب أفعال تتعارض مع المبادئ العامة التي يرسيها القانون الدولي الإنساني والتي يرد النص عليها في المعاهدات.»[35] وهذا هو الشاهد الوحيد الذي تورده اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهو يبيّن شرطاً صارماً للأفعال التي يمكن أن تدخل في باب التشجيع. وفي الواقع، يمكن القول إنّ ما عمدت الولايات المتحدة إليه من تقديم دليل يحتوي على تعليمات و«نصائح» تحرض جماعات على ارتكاب انتهاكات تمس حقوق الإنسان يتجاوز حدود التشجيع أو حتى التواطؤ، ليصل في شقّ كبير منه إلى حد المشاركة الفعلية في اقتراف الجريمة.

ومع ذلك، يمكن الاستنتاج من هذا الشاهد أنّ إثبات التشجيع يستدعي وجود ركنين، **أولّهما أن تكون الدولة المتواطئة قدّمت التشجيع وهي على علم ودراية بأن ارتكاب الجريمة والانتهاك كان محتملاً أو متوقّعاً، وثانيهما أن يكون لهذا التشجيع الذي**

33 المصدر السابق، الفقرة 193.

34 المصدر السابق، الفقرة 191.

35 ICJ, *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua case*, Merits, Judgment, 1986, 130, para. 256, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/70/070-19860627-JUD-01-00-EN.pdf.

قدّمته تلك الدولة تأثيراً فعلياً في دعم ارتكاب الجرائم والانتهاكات أو استمرارها أو تصاعد وتيرتها.

ويتّسم إثبات العامل الثاني [التأثير الفعلي] من عوامل التشجيع بقدر أكبر من التعقيد. فالتواطؤ السياسي، وعلى خلاف تقديم المساعدة العسكرية أو الاقتصادية أو اللوجستية، لا يتميّز بوضوح معالمه ولا ينطوي على دعم مادي يمكن تلمُّسه –إذ لا يمكن تتبّع مسار الرصاصات والقنابل وعزوها إلى بيان سياسي أو دعم دبلوماسي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا وفي هذا المقام: متى تتجاوز البيانات السياسية أو الأفعال على المستوى الدبلوماسي العتبة المقررة لكي تصل إلى مرتبة التشجيع الذي يشكّل عنصراً من عناصر التواطؤ؟ ولكي يتحقّق العامل الثاني، تقتضي الضرورة دراسة السياق والأثر الفعلي الذي تفرزه تلك الأفعال على ارتكاب الجرائم المرتكبة أو استمرارها أو تصعيدها. فعلى مستوى الطرف المتواطئ، ينبغي أن يضع التحليل في الاعتبار القوة السياسية التي تتبوّأها الدولة المتواطئة ومدى نفوذها، وكيف تؤثّر هذه القوة في النظام الدولي وفي أفعال الدولة التي ترتكب الجرائم موضع التحليل. ويشمل التواطؤ السياسي على هذا المستوى دراسة البيانات والتصريحات السياسية التي تنمّ عن تقديم الدعم أو التشجيع، **والنظر في مضمونها وتوقيتها وتأثيرها في صانعي القرار في الدولة التي تُقدِم على ارتكاب الجرائم، وما يترتب على ذلك من أثر في تنفيذ تلك الجرائم على أرض الواقع**. وهذا يتضمن أفعالاً دبلوماسية كاستخدام حق النقض (الفيتو) لإعاقة إصدار القرارات بشأن وقف إطلاق النار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو عرقلة آليات المساءلة الدولية وتعطيلها.

ولكي نثبت العلاقة السببيّة القائمة بين التشجيع وما يتمخّض عنه من آثار ماديّة على ارتكاب جريمة من الجرائم الدولية واستمرارها، لا بد لنا من أن ندرس السياق الزمني والموضوعي الأوسع. فهذا الأمر لا يقتصر على تحديد الأفعال التي تنطوي على تقديم الدعم كلّ على حدة، بل يقتضي إجراء تقييم للسلوك أو الطريقة التي تتفاعل تلك الأفعال من خلالها مع سلوك الدولة التي ترتكب تلك الجريمة، أو التأثير الذي تفرزه على دوائر صناعة القرار فيها، أو ما ترتبه من أثر على استجابة النظام الدولي لها أو كل هذه الأمور مجتمعة. ويشمل ذلك تحليل تسلسل الأحداث، ولا سيما السياسات والإجراءات والبيانات التي تصدر عن الدولة التي تقترف الجريمة قبل أن تعبّر الدولة المتواطئة عن دعمها لها وبعد أن تعرب عنه.

وفي المحصّلة، يمكن تصنيف التواطؤ بوجهٍ تقريبي إلى **ثلاثة أشكال من المسؤولية**، وذلك حسب طبيعة الانتهاك الأساسي والإطار القانوني الساري، على النحو الذي نبيّنه أدناه.

1. تقديم العون أو المساعدة بموجب أحكام المادة (16) من مشروع المواد المتعلّقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليّاً: ينشأ هذا الشكل من أشكال التواطؤ عندما تُقدم دولة من الدول عن عمد وقصد على تقديم العون أو المساعدة لدولة أخرى تيسيراً لارتكاب فعل غير مشروع دولياً. ويستدعي ذلك ألّا تكون الدولة المتواطئة على علم ودراية بالفعل غير المشروع الأساسي فحسب، بل أن تقصد من الدعم الذي تقدمه أن يُسهم في ارتكاب هذا الفعل.

2. تقديم المساعدة في الإبقاء على أوجه الإخلال الخطير التي تمس القواعد الآمرة بموجب أحكام المادة (41) من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً: ترتبط المسؤولية بدولة تقدّم العون أو المساعدة في الإبقاء على الإخلال الخطير الذي يقع على القواعد الآمرة. وعلى خلاف المادة (16)، لا تشترط هذه الصورة من صور التواطؤ إثبات القصد، إذ يكفي العلم بأنّ تلك المساعدة تُسهم في استمرار الإخلال وبقائه.

3. انتهاك الالتزامات السلبية بموجب أحكام المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف: يتأتّى هذا الشكل من أشكال التواطؤ من الواجب الذي يحتّم ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما يشمله من واجب الامتناع عن تأمين الدعم للانتهاكات التي توقعها أطراف أخرى على هذا القانون. وعلى غرار المادة (41) من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، يعدّ الركن المعنوي هنا أدنى في منزلته من ذلك الذي تشترطه المادة (16)، إذ يكفي العلم بأن الدعم المقدَّم سوف يُسهم في الانتهاك الذي يرتكبه الطرف الرئيسي.

3،3. تجريم التواطؤ: السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية

1،3،3. قضية البوسنة ضدّ صربيا: تواطؤ الدولة في الإبادة الجماعية

تورد اتفاقية الإبادة الجماعية نصاً صريحاً تقرّ فيه أنّ «الاشتراك في الإبادة الجماعية» يُعد من جملة الأفعال المعاقب عليها بموجب أحكام المادة الثالثة (هـ).[36] وقد صرّحت محكمة العدل الدولية، في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود [فيما يلي «قضية البوسنة ضد صربيا»]، بأنّ تعريف التواطؤ بموجب أحكام المادة الثالثة (هـ) من الاتفاقية «ينطوي على تأمين الوسائل التي تتيح ارتكاب الجريمة أو تيسّرها».[37] وحسبما تبيَّن لنا فيما تقدَّم أعلاه، كانت المحكمة قد قضت بأنه ليس ثمّة تمييز أو فارق بين تعريف التواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية وتعريف تقديم العون أو المساعدة الوارد في متن المادة (16) من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً.[38]

وتُؤكد محكمة العدل الدولية أنّه لكي تتحمّل دولة ما المسؤولية عن التواطؤ في الإبادة الجماعية، يجب أولاً إثبات أنّ هذه الإبادة قد ارتُكبت بالفعل.[39] ومع ذلك، لا يُشترَط صدور الإدانة السابقة بحقّ فرد من الأفراد الذين ارتكبوا هذه الجريمة. وعلاوةً على ذلك، بيّنت المحكمة أنّ معيار الإثبات الذي تعتمده هنا أعلى من تلك المعايير التي ترعاها المحاكم الجنائية، إذ أشارت إلى أنها تملك الصلاحية بموجب نظامها الأساسي لكي تحدّد ما إذا كانت الإبادة الجماعية أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة قد وقعت. وأكّدت المحكمة أن اشتراط وجود الإدانات التي صدرت مسبقاً بحقّ الأفراد قد يعرقل إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما في الحالات التي قد يحاول فيها قادة الدول الإفلات من الملاحقة القضائية. ولهذا السبب، خلصت المحكمة إلى أنّه يمكن تحميل الدولة المسؤولية عن التواطؤ في الإبادة الجماعية حتى في ظلّ غياب صدور الإدانات المسبقة بحقّ الجناة الأفراد.[40]

---

36 الأمم المتحدة، «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، 9 كانون الأول 1948، وثيقة الأمم المتحدة رقم (U.N.T.S. 277 78)، المادة الثالثة (ه).

37 *Bosnia v. Serbia*, I.C.J. Reports 2007, para. 419.

38 المصدر السابق، الفقرة 420.

39 المصدر السابق، الفقرة 180.

40 المصدر السابق، الفقرة 182.

وتُخضع محكمة العدل الدولية مسألة إثبات التواطؤ في الإبادة الجماعية لتدقيق صارم للغاية. فكما هو الحال تماماً في حالة الإبادة الجماعية، يتوقّف إثبات التواطؤ في الإبادة الجماعية على مبدأ القصد الخاص. وقد ارتأت المحكمة أن التواطؤ، في سياق المسؤولية الدولية عن الإبادة الجماعية، يقتضي وجود صلة بين القصد الخاص الذي يقف وراء الإبادة الجماعية والدوافع التي تحرّك الجهة المتواطئة. **ويستدعي التواطؤ أن يكون لدى الجهة المتواطئة (بمعنى الجهة المسؤولة أو الجهاز الرسمي في الدولة الذي قدّم العون أو المساعدة في الإبادة الجماعية) علم ومعرفة، في الحد الأدنى، بنيّة الطرف الأساسي لتدمير جماعة تحظى بالحماية. ولا يمكن إثبات التواطؤ إذا لم يتوفر هذا الشرط.**[41] وقد خلص الحكم النهائي الذي نطقت المحكمة به أنه لا يمكن إثبات التواطؤ في الإبادة الجماعية، حيث أنه من الصعب إثبات أن السلطات في بلغراد، بمعنى أولئك الذين قدموا العون والمساعدة لصرب البوسنة الذين ارتكبوا مذبحة سربرنيتسا، كانوا على علم بالقرار الذي قضى بإبادة الرجال المسلمين البالغين في الوقت الذي صدر فيه هذا القرار. ورأت المحكمة أن ذلك «القرار اتُّخذ قبل فترة وجيزة من تنفيذه الفعلي،» وقضت بأنه لم يكن في الإمكان إثبات أن تلك السلطات «قدمت العون للجناة الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية وهم على علم تام بأن هذا العون كان سيُستخدم في ارتكاب الإبادة الجماعية.»[42]

وبحسب ما بيّناه في المبحث 2، ثمة فروق أصيلة بين التواطؤ في الإبادة الجماعية والواجب الذي يملي منع وقوعها. فبينما يتمثل هذا الأخير في الإخفاق في اتخاذ الإجراء المطلوب، يُشترط للأول أن تقدم الدولة على فعل إيجابي. وقررت المحكمة أنه «لا يتسنّى التوصل إلى استنتاج يثبت التواطؤ بحقّ دولة من الدول ما لم تكن أجهزتها على علم ودراية بأن الإبادة الجماعية كانت على وشك أن تُرتكب أو كان العمل جارياً على ارتكابها، في الحد الأدنى. وإذا كان العون والمساعدة اللذين جرى تقديمها، **منذ اللحظة التي باتت فيها على علم فيها وفيما بعد**، لمرتكبي الأفعال الجنائية أو لأولئك الذين كانوا على وشك ارتكابها، قد أتاحا ارتكاب تلك الأفعال أو يسّراها (التوكيد مضاف).» وفي المقابل، قد تقع مخالفة الالتزام بمنع الفعل الجنائي حتى في الحالات التي لم تكن فيها الدولة على يقين بالخطر الجسيم الذي ينطوي على ارتكاب الإبادة الجماعية، ولكن كان ينبغي لها أن تكون على علم بها.[43]

---

41 المصدر السابق، الفقرة 421.

42 المصدر السابق، الفقرتان 423-422.

43 المصدر السابق، الفقرة 432.

2,3,3. نيكاراغوا ضد ألمانيا

قدمت نيكاراغوا طلباً إلى محكمة العدل الدولية، في 1 آذار 2024، من أجل رفع دعوى على ألمانيا بسبب انتهاك الالتزامات المترتبة عليها كدولة فيما يتعلّق بما أقدمت عليه المنظومة الإسرائيلية من إخلال بالقواعد الآمرة في فلسطين، وطلبت اتخاذ تدابير مؤقتة في هذا الخصوص. وطلبت نيكاراغوا من المحكمة أن تصدر حكماً تعلن فيه أن ألمانيا تتحمل المسؤولية عن: (1) التخلّف عن الوفاء بالالتزام الذي يملي عليها منع الإبادة الجماعية بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني والإسهام في ارتكاب هذه الإبادة الجماعية، (2) والتخلّف عن الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1948 وبروتوكولاتها و«مبادئ عدم جواز الانتهاك» التي يقرّرها القانون الدولي الإنساني من خلال عدم احترام الالتزام الذي يقتضي منها أن تحترم القواعد الواردة فيه، (3) والتقصير في الالتزام بقواعد أخرى من القواعد الآمرة من خلال «تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع غير القانوني الناشئ عن استمرار الاحتلال العسكري الجاثم على أرض فلسطين، بما يشمله ذلك من العون الذي تقدمه للهجوم المتواصل على غزّة دون وجه مشروع»؛ (4) والإخفاق في الالتزام بطائفة أخرى من القواعد الآمرة من خلال تقديم العون والمساعدة أو التخلّف عن منع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي و«إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.»[44]

ويبيّن الطلب أن ألمانيا قدّمت قدراً لا يُستهان به من الدعم السياسي والمالي والعسكري للمنظومة الإسرائيلية، وهي على دراية تامّة بأن هذا الدعم ييسّر انتهاك القانون الدولي، بما يشمل أعمال الإبادة الجماعية التي تُقترف بحق الفلسطينيّين.[45] كما اعتبرت نيكاراغوا أن ما عمدت إليه ألمانيا من تعليق المساعدات التي تقدّمها لوكالة الأونروا «لا يشكّل في حد ذاته إخلالاً بالواجب الذي يقضي عليها أن تمنع الإبادة الجماعية وأن تضمن احترام قوانين الحرب من جانب الأطراف الأخرى فحسب، بل يشير [أيضًا] إلى درجة أكبر من التورّط في تيسير هذه الأنشطة غير القانونية.»[46]

---

44 *Alleged Breaches of Certain International Obligations in Respect of the Occupied Palestinian Territory (Nicaragua v. Germany),* filed March 1, 2024, Application instituting proceedings and request for the indication of provisional measures, para. 3, available at: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/193/193-20240301-app-01-00-en.pdf.

45 المصدر السابق، الفقرة 13.

46 المصدر السابق، الفقرتان 15-14.

وخلص الطلب الذي رفعته نيكاراغوا إلى أنّ دراية ألمانيا بالأفعال غير القانونية التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية استلزم سريان الالتزامات التي تُرتّب عليها منع الإبادة الجماعية، والامتناع عن التواطؤ فيها وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقواعد الآمرة.[47] وتأسيساً على ذلك، ترى نيكاراغوا أنّ الأفعال التي أقدمت ألمانيا عليها تشكّل انتهاكاً لاتفاقية الإبادة الجماعية ومبادئ القانون الدولي العرفي، والالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف. فهي لا تنتهك هذه الالتزامات «من خلال تقصيرها في ضمان الامتثال للشروط التي تقرّرها الاتفاقية فحسب، بل من خلال ما تقدّمه من العون، بما يشمله من [المعدات] العسكرية، التي قد تُستخدم في ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية والانتهاكات الجسيمة التي تمسّ اتفاقيات جنيف لسنة 1949 والهجمات الموجّهة ضد الأعيان المدنية أو المدنيّين المحميّين أو غيرها من جرائم الحرب. »[48]

واستناداً إلى هذه الأسس، طلبت نيكاراغوا من المحكمة أن تتّخذ تدابير مؤقّتة تُلزِم ألمانيا بأن: (1) «تعلّق المساعدات التي تقدمها لإسرائيل على الفور،» (2) و«تبذل كل جهد ممكن على الفور لكي تضمن أن الأسلحة التي سلّمتها لإسرائيل لا تُستخدم في ارتكاب الإبادة الجماعية، أو تساهم في أعمال الإبادة الجماعية أو تستخدم على نحو ينتهك القانون الدولي الإنساني،» (3) تتقيّد بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني، (4) وتتراجع عن قرارها بشأن تعليق تمويل وكالة الأونروا، و(5) «تتعاون في سبيل وضع حدّ للإخلالات الخطيرة التي تمسّ القواعد الآمرة التي يقررها القانون الدولي، من خلال وقف دعمها» للمنظومة الإسرائيلية.[49]

وأشار التقييم الذي خرجت محكمة العدل الدولية به، في أمرها الصادر في يوم 30 نيسان 2024، إلى أنّ الإطار القانوني الألماني الذي ينظّم تصدير الأسلحة، يتحقّق من المخاطر التي تنطوي على استخدام هذه الأسلحة في الانتهاكات الماسة بالقانون الدولي الإنساني أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. كما لاحظت المحكمة أنّ تراخيص تصدير الأسلحة من ألمانيا إلى المنظومة الإسرائيلية شهدت تراجعاً منذ شهر تشرين

47 المصدر السابق، الفقرة 12.
48 المصدر السابق، الفقرة 67.
49 المصدر السابق، الفقرة 101.

الثانـي 2023[50] وبيّنـت، فضـلًا عـن ذلـك، أن تمويـل وكالـة الأونـروا إنمـا هـو أمـر طوعـي، وأن ألمانيـا «تدعـم مبـادرات تهـدف إلـى تمويـل عمـل الوكالـة» عـن طريـق الاتحـاد الأوروبـي. وبنـاءً علـى هـذه الاسـتنتاجات، قـرّرت المحكمـة ألّا تقضـي باتخـاذ تدابيـر مؤقّتـة ضـد ألمانيـا. ومـع ذلـك، لا تـزال هـذه القضيـة قيـد النظـر أمـام المحكمـة.[51]

تتنـاول الفصـول التاليـة مـن هـذه الورقـة عمـل ألمانيـا المتواصـل علـى صعيـد تقديـم الدعـم العسـكري والسياسـي للمنظومـة الإسـرائيلية بطـرق متعـدّدة، منهـا وقـف تمويـل وكالـة الأونـروا وشـلّ قدرتهـا علـى العمـل، ممّـا يثبـت تواطؤهـا فـي الجرائـم التـي تُرتكـب فـي قطـاع غـزة.

50 *Alleged Breaches of Certain International Obligations in respect of the Occupied Palestinian Territory (Nicaragua v. Germany),* Provisional Measures, Order of 30 April 2024, I.C.J. Reports 2024, para. 17-18.

51 المصدر السابق، الفقرتان 20-19.

4. تواطؤ الدول في ارتكاب الجرائم في قطاع غزة: التواطؤ العسكري والتواطؤ السياسي

منذ يوم 7 تشرين الأول 2023، ما فتئت المنظومة الإسرائيلية تصعّد من سياساتها التي تنفّذها بحقّ الشعب الفلسطيني دون وجه قانوني، ومن جرائمها التي تقترفها بحقهم إلى حد لا يستهان به وعلى نحو يتّسم باتّخاذها طابعاً ممنهجاً. تعمد المنظومة إلى إخضاع سكان قطاع غزّة لقصف مكثف وواسع النطاق، وتدمير معظم المنازل والبنية التحتيّة الحيوية وإلحاق الأضرار الفادحة بها، بما فيها المدارس والمستشفيات، وفرض حصار مطبق على القطاع، ومنع إدخال أي معونات إنسانية ومنتجات وخدمات أساسية، بما تشمله من إمدادات الغذاء والمياه والوقود. ناهيك عن التهجير القسري الجماعي الذي ما انفك يطال سكان قطاع غزّة المرة تلو المرة. وتشكّل الأفعال التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما تنطوي عليه من الإخلال الخطير بالقواعد الآمرة، وجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات سافرة لاتفاقيات جنيف.

تركز هذه الورقة على تواطؤ الدول في الجرائم والانتهاكات التالية التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة، وهي **الإبادة الجماعية، والتدمير العشوائي الذي لا تبرّره ضرورة، والقتل العمد، وإعاقة المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح، والتجويع، والتهجير والنقل القسريين للسكان**. ويبيّن المبحث التالي تواطؤ الدول في هذه الجرائم من خلال الأفعال والإجراءات التالية: (1) تقديم الدعم العسكري للمنظومة الإسرائيلية، (2) وتقويض دور وكالة الأونروا والنظام الإنساني الذي ترعاه الأمم المتحدة واستبدالهما وإحلال جهات أخرى محلّهما، (3) وشل آليات المساءلة وتعطيل الإجراءات الكفيلة بمنع الجرائم الإسرائيلية.

1،4. تواطؤ الدول من خلال تقديم العون العسكري للمنظومة الإسرائيلية

ما زال العون والدعم العسكريّين يشكّلان أبرز أوجه تواطؤ الدول في الإبادة الجماعية التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة. **فباستخدام الأسلحة التي يجري إنتاجها في الخارج وتوريدها منه**، أسفرت الهجمات وأعمال القصف التي تشنّها المنظومة

الإسرائيلية عن استشهاد ما يربو على 57,680 فلسطينياً وإصابة ما يزيد عن 137,409 آخرين.[52] وتشير التقديرات إلى أن ما نسبته 69% من المباني في قطاع غزة دُمّرت أو تضررت بشكل جزئي، بما فيها 92% من الوحدات السكنية،[53] و94% من المستشفيات،[54] و95.2% من المدارس[55] و92% من الطرق الرئيسة.[56] ولا تتسبّب الهجمات التي تنفذها المنظومة الإسرائيلية في قتل الفلسطينيين في قطاع غزة قتلاً مباشراً فحسب، بل تسهم كذلك في موتهم موتاً بطيئاً من خلال تهيئة ظروف معيشية قسرية ترمي إلى القضاء عليهم.[57] فقد أدّى تدمير البنية التحتية الحيوية والقصف المتواصل (إلى جانب أوامر «الإخلاء») إلى تهجير أكثر من 1.9 مليون فلسطيني على نحو متكرّر، وحرمانهم من أبسط مقوّمات الحياة، كالغذاء والمياه والمأوى وإمدادات الكهرباء.[58] وتشكّل هذه الأفعال الجرائم التالية: الإبادة الجماعية والتدمير العشوائي والقتل العمد والتجويع والتهجير القسري، من جملة جرائم أخرى.

يدرس هذا المبحث تواطؤ الدول في هذه الجرائم، ولا سيّما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، من خلال استمرار تدفّق الأسلحة وتقديم الدعم اللوجستي، التي لم تزل تُستخدم على نطاق واسع في الهجمات وعمليات القصف التي تشنّها المنظومة الإسرائيلية، وتسهم بحكم ذلك فيما تقدم ذكره من الجرائم التي تُقترف بحق السكان

---

52 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Reported Impact Snapshot | Gaza Strip (9 July 2025)," OCHA oPt, July 9, 2025, https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-9-july-2025.

53 United Nations Satellite Centre (UNOSAT), "UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment," December 13, 2024, https://unosat.org/products/4047.

54 منظمة الصحة العالمية، «منظمة الصحة العالمية تحذر من أن النظام الصحي بات على حافة الانهيار مع تصاعد الأعمال العدائية في غزة»، 22 أيار 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.who.int/ar/news/item/24-11-1446-health-system-at-breaking-point-as-hostilities-further-intensify--who-warns.

55 Education Cluster, "Education Overview in 2024: The State of Education in Gaza and the West Bank" (February 2025), ReliefWeb, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/education-overview-2024-state-education-gaza-and-west-bank-current-realities-and-future-priorities-february-2025.

56 مجموعة البنك الدولي، «تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة لأضرار البنية التحتية في غزة»، بيان صحفي، 2 نيسان 2024، على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/04/02/joint-world-bank-un-report-assesses-damage-to-gaza-s-infrastructure.

57 مركز بديل، «التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة»، ورقة العمل رقم 31، (بيت لحم: مركز بديل، 2024)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15551.html، وهذه الورقة منشورة باللغة الإنجليزية على موقع المركز: https://badil.org/cached_uploads/view/2024/06/10/forced-displacement-as-an-act-of-genocide-in-the-gaza-strip-v6-1718021197.pdf.

58 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 177 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، 27 حزيران 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/fbt5d.

الفلسطينيين في قطاع غزّة. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنّ المعلومات الواردة في هذا المبحث لا تعد شاملة ووافية، فبالنظر إلى غياب الشفافية عن مدى الدعم الكامل الذي تُمِدّ تلك الدول المنظومة الإسرائيلية به، لا يحيط هذا المبحث بنطاق تواطئها العسكري في الجرائم الإسرائيلية بشكل تام.

1,1,4. صفقات الأسلحة واستمرار تدفق الأسلحة دون انقطاع

(أ) الولايات المتحدة

تعدّ الولايات المتحدة أكبر الموردين الذي يمدّون المنظومة الإسرائيلية بالأسلحة، إذ تشكّل المساعدات العسكرية حجر الأساس في العلاقة التي تجمعهما معاً. **فعلى مدى الفترة الممتدة بين عامي 1946 و2024، قدّمت الولايات المتحدة للمنظومة الإسرائيلية مساعدات عسكرية بلغت قيمتها 228 مليار دولار.**[59] وقد جعلت الولايات المتحدة من أمن المنظومة الإسرائيلية وتفوقها العسكري على الدوام أولوية أمريكية، إذ تعُد ذلك عنصراً محورياً في مصالح أمنها القومي. وقد جرى تقنين هذا الالتزام وترسيخه في التشريعات الأمريكية، وذلك من خلال قوانين من قبيل قانون مراقبة تصدير الأسلحة، الذي يضمن التفوق العسكري النوعي لصالح المنظومة الإسرائيلية على وجه التحديد، بمعنى قدرتها على المحافظة على تفوّقها العسكري على القوى الأخرى في المنطقة ومواجهة التهديدات العسكرية وهزيمتها بأقل قدر ممكن من الأضرار التي قد تلحق بها.[60] وتنصّ هذه القوانين في جملة أحكامها على ضمان ألّا تفرز مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط أثراً سلبياً على التفوّق العسكري النوعي الذي تحظى به المنظومة الإسرائيلية، فضلاً عن الالتزام بدعم أمنها من خلال تقديم المساعدات الدفاعية وتعزيز التعاون في المجال العسكري.

وما فتئت الولايات المتحدة تزيد من المساعدات العسكرية التي تمد المنظومة الإسرائيلية بها، حتى غدت هي أكبر مورّد لها وغدت المنظومة أكبر متلقٍ للمساعدات الأمريكية منذ أن باشرت الولايات المتحدة إنفاذ سياسة التفوق العسكري النوعي في

59 Jonathan Masters and Will Merrow, "U.S. Aid to Israel in Four Charts," Council on Foreign Relations, November 13, 2024, https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts.

60 Arms Export Control Act, 22 U.S.C. § 2776(h).

أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي.[61] فبموجب إحدى مذكّرات التفاهم التي أُبرمت عام 2016 وجرى التفاوض بشأنها في عهد إدارة الرئيس أوباما، وافقت الولايات المتحدة على الالتزام بإمداد المنظومة الإسرائيلية بمساعدات عسكرية سنوية تصل قيمتها إلى 3.8 مليار دولار أمريكي من سنة 2019 حتى سنة 2028.[62] ويندرج نحو 3.3 مليار دولار من هذا المبلغ ضمن برامج التمويل العسكري الأجنبي، مما يتيح للمنظومة الإسرائيلية أن تحصل على أحدث الأسلحة، مثل طائرات (F-35) المقاتلة والذخائر دقيقة التوجيه.[63] أما المبلغ المتبقي، وقدره 500 مليون دولار، فيُرصد «لبرامج التعاون في مجال الدفاع الصاروخي»[64] بما فيها منظومات القبة الحديدية ومقلاع داوود وسهم (2/3).[65] وفيما سبق، شكّل الدعم العسكري الذي قدمته الولايات المتحدة للمنظومة الإسرائيلية بين عامي 2019 و2023 ما نسبته 69% من وارداتها من الأسلحة.[66]

وتصنِّف الولايات المتحدة المنظومة الإسرائيلية باعتبارها «حليفاً رئيساً من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)»، مما يجعلها مؤهلة للحصول على تمويل إضافي لتجهيزات الأسلحة ضمن برنامج المنح العسكرية (EDA). وصرّحت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها قدّمت للمنظومة الإسرائيلية مساعدات وصلت قيمتها إلى 6.6 مليار دولار ضمن هذا البرنامج منذ سنة 1992. كما أفادت الوزارة بأن «القيادة الأمريكيّة الأوروبيّة تحتفظ في إسرائيل بمخزون احتياطي الأسلحة التابعة للجيش الأمريكي، والذي يمكن استخدامه لتعزيز الدفاعات الإسرائيلية في حالات الطوارئ العسكرية المفصلية.»[67]

---

61 Report by the Comptroller General of the United States, U.S. *Assistance to the State of Israel*, GAO/ID-83-51 (Washington, DC: U.S. General Accounting Office, 1983), https://www.gao.gov/assets/id-83-51.pdf.

62 Office of the Press Secretary, "Memorandum of Understanding Reached with Israel," fact sheet, The White House President Barack Obama (National Archives, September 14, 2016), https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/09/14/fact-sheet-memorandum-understanding-reached-israel.

63 Bureau of Political-Military Affairs, "U.S. Security Cooperation with Israel," fact sheet, United States Department of State, April 25, 2025, https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-israel/.

64 المصدر السابق.

65 Masters and Merrow, "U.S. Aid to Israel."

66 Amnesty International, "U.S.-Made Weapons Used by Government of Israel in Violation of International Law and U.S Law," press release, Amnesty International, April 29, 2024, https://www.amnestyusa.org/press-releases/u-s-made-weapons-used-by-government-of-israel-in-violation-of-international-law-and-u-s-law/.

67 Bureau of Political-Military Affairs, "U.S. Security Cooperation with Israel."

وما انفكت الولايات المتحدة تتواطأ في جرائم المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة منذ الساعات الأولى من صباح يوم 7 تشرين الأول 2023. فقد صرّح مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية، في إحدى البيانات الصحفية الأولى، بأن الولايات المتحدة «تقدّم كل الدعم الذي تحتاج إليه إسرائيل » وتنسّق معها «على جميع مستويات تسلسل قياداتنا العسكرية.»[68] وفي يوم 11 تشرين الأول 2023، صرّح الرئيس الأمريكي بايدن بأن الولايات المتحدة سوف تضمن أن يكون في مقدور المنظومة الإسرائيلية «الدفاع عن نفسها،» وتعهد بتقديم «مساعدة عسكرية إضافية، تشمل الذخيرة وأنظمة الاعتراض من أجل إمداد منظومة القبة الحديدية.»[69] **ولم تُخفِ الولايات المتحدة أنها سوف ترسل أسلحة إلى المنظومة الإسرائيلية لكي تستخدمها في قطاع غزة على وجه التحديد.**

وتظلّ الولايات المتحدة، حسبما دأبت عليه على مدى تاريخها، أكبر الجهات التي تزود المنظومة الإسرائيلية بالأسلحة في حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على غزة. ففي هذا المضمار، يفيد أحد التقارير التي أصدرها معهد واتسون للشؤون الدولية في جامعة براون بأن الولايات المتحدة أرسلت ما لا يقل عن 17.9 مليار دولار من المساعدات العسكرية إلى المنظومة الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين شهريْ تشرين الأول 2023 وأيلول 2024.[70] ومع ذلك، يعد هذا الرقم أقل من الحقيقة بشوط بعيد، إذ أن التقرير لا يستند إلّا إلى التكاليف التي نشرها الكونغرس الأمريكي على الملأ وأتاحها للعامة. وفضلاً عن ذلك، أشار التقرير إلى أن «إدارة بايدن أبرمت ما لا يقل عن 100 صفقة أسلحة مع إسرائيل منذ شهر تشرين الأول 2023، وكانت قيمة هذه الصفقات تقل عن الحدّ الذي يستوجب إبلاغ الكونغرس بتفاصيلها.»[71] ويبلغ هذا الحد 14 مليون دولار للمعدات العسكرية الرئيسة، و50 مليون دولار فيما يخص «المواد والخدمات الدفاعية.»[72] ومن بين ما يزيد عن 100

68 Office of the Press Secretary, "Background Press Call by a Senior Administration Official Regarding Hamas Terrorist Attacks in Israel," press briefing, The White House (National Archives, October 7, 2023),

69 U.S. Mission Argentina, "Remarks by President Biden on the Terrorist Attacks in Israel," U.S. Embassy in Argentina, October 11, 2023, https://ar.usembassy.gov/remarks-by-president-biden-on-the-terrorist-attacks-in-israel/.

70 Linda J. Blimes, William D. Hartung, and Stephen Semler, *United States Spending on Israel's Military Operations and Related U.S. Operations in the Region*, October 7, 2023 – September 30, 2024" (Providence: Watson School of International and Public Affairs, October 7, 2024), 4, https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2023/2024/Costs%20of%20War_US%20Support%20Since%20Oct%207%20FINAL%20v2.pdf.

71 المصدر السابق، ص. 5.

72 المصدر السابق.

صفقة من صفقات الأسلحة، لم يُعرض على الكونغرس سوى ستّ منها، والتي جرى نشرها على الملأ في وقت لاحق.[73]

ازداد الدعم العسكري الموجه للمنظومة الإسرائيلية وتعزّز في عهد إدارة ترامب الجديدة. ففي 1 آذار 2025، صرّح وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، بأن الولايات المتحدة «وافقت على ما يقرب من 12 مليار دولار من مبيعات الأسلحة الرئيسية ضمن برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية [كذا] لإسرائيل»[74] منذ أن تولى الرئيس ترامب منصبه. وتشمل الأسلحة التي أرسلتها إدارة ترامب إلى المنظومة الإسرائيلية «أكثر من 35,500 قنبلة من طراز (MK 84) و(BLU-117)»، والتي ثبت أن الأخيرة استخدمتها في عمليات القصف التي تشنّها على قطاع غزّة.[75]

وبسبب القصف المتواصل الذي تشنّه المنظومة الإسرائيلية على شتّى أرجاء قطاع غزة، ونتيجة لما تقوم به من منع التنقل والحركة، بات يتعذر إجراء تحقيقات شاملة ووافية. ومع ذلك، فقد سلّطت التحقيقات المحدودة التي أُجريت الضوء على الاستخدام الهائل للأسلحة الأمريكية وأثرها الملموس في الهجمات التي تشنّها المنظومة الإسرائيلية على قطاع غزة. ففي شهر كانون الأول 2023، وعقب شهرين من بدء الإبادة الجماعية الإسرائيلية، أفادت التقارير بأن "إسرائيل" ألقت 22,000 قنبلة على قطاع غزة، من تلك التي زودتها الولايات المتحدة بها على مدى فترة دامت ستة أسابيع.[76] كما كشفت التحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية في الشهر نفسه النقاب عن أن القوات الإسرائيلية استخدمت ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAMs)، والتي زودتها الولايات المتحدة بها في الغارات الجوية التي استهدفت المناطق المدنية المكتظة بالسكان في غزّة. وأماط التحقيق اللثام عن العثور على شظايا من هذه الذخائر بين أنقاض المنازل التي دُمّرت في غارتين منفصلتين أسفرتا عن استشهاد 43 فلسطينيًا.[77] وفضلًا عن ذلك، خلصت دراسة أعدّها

---

73 Masters and Merrow, "U.S. Aid to Israel."

74 Marco Rubio, Secretary of State, "Military Assistance to Israel," press statement, U.S. Department of State, March 1, 2025, https://www.state.gov/military-assistance-to-israel/.

75 The Associated Press, "Trump Administration Approves Major Nearly $3 Billion Arms Sale to Israel," AP News, March 1, 2025, https://apnews.com/article/israel-arms-sale-gaza-bombs-3dcb519c65978c7598e42b3742547e9b.

76 Missy Ryan et al., "Biden's Arming of Israel Faces Backlash as Gaza's Civilian Toll Grows," *The Washington Post*, December 9, 2023, https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/12/09/us-weapons-israel-gaza/.

77 منظمة العفو الدولية، «إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الذخائر أمريكية الصنع قتلت 43 مدنيًا في غارتين جويتين إسرائيليتين موثّقتين في غزة – تحقيق جديد»، منظمة العفو الدولية، 5 كانون الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/12/israel-opt-us-made-munitions-killed-43-civilians-in-two-documented-israeli-air-strikes-in-gaza-new-investigation/.

باحثـون فـي مركـز فرانسـوا-كزافييـر باغنـود للصحّـة وحقـوق الإنسـان بجامعـة هارفـارد، إلـى أن القـوات الإسـرائيلية ألقـت 592 قنبلـة مـن طـراز (Mark-84) التـي تنتجهـا الولايـات المتحـدة علـى المناطـق القريبـة مـن المستشـفيات خـلال الفتـرة الممتـدة بيـن يومـي 7 تشـرين الأول و17 تشـرين الثانـي 2023. وقـد انفجـر مـا لا يقـل عـن 38 قنبلـة مـن هـذه القنابـل علـى مقربـة مـن «المستشـفيات التـي تقـع فـي مناطـق الإخـلاء التـي حددهـا الجيـش الإسـرائيلي.» وشـدّدت هـذه الدارسـة علـى أنّـه «بالنظـر إلـى تأثيـر الانفجـار المعـروف الـذي تُسـبّبه قنابـل (M-84)، فمـن المرجـح أن الأثـر الناجـم عـن هـذه الانفجـارات قـرب المستشـفيات قـد أسـفر عـن قتـل أشـخاص فـي تلـك المستشـفيات وفـي محيطهـا وإصابتهـم بجـروح، ومـن بينهـم مدنيـون وأفـراد الطواقـم الطبيـة، ناهيـك عـن إلحـاق الأضـرار بالبنيـة التحتيـة للمنشـآت الصحيـة.»[78] وأفـاد الخبـراء الذيـن عملـوا علـى دراسـة الحفـر – والتـي يبلـغ قطـر الواحـدة منهـا 12 متـراً، التـي نشـأت بعـد القصـف العنيـف علـى مخيـم جباليـا وأدت إلـى استشـهاد 195 فلسـطينياً علـى الأقـل، بـأنّ الذخيـرة التـي اسـتُخدمت فـي هـذا القصـف كانـت علـى الأرجـح مـن نـوع قنبلـة (MK 84).[79] **وبعبـارة أخـرى، تسـتخدم المنظومـة الإسـرائيلية القنابـل التـي توزّدهـا الولايـات المتحـدة إليهـا فـي اقتـراف جرائـم الإبـادة الجماعيـة والتدميـر العشـوائي والقتـل العمـد.**

(ب) ألمانيا والاتحاد الأوروبي

مـا انفكّـت البلـدان الأوروبيـة، علـى مـدى تاريخهـا، تتواطـأ فـي الجرائـم التـي ترتكبهـا المنظومـة الإسـرائيلية، وذلـك مـن خـلال مـا تقدّمـه مـن دعـم عسـكري ليـس بالقليـل. وتتصـدّر ألمانيـا هـذه البلـدان، إذ تُعـد أكبـر الـدول الأوروبيـة وثانـي أكبـر الجهـات العالميـة التـي تـزوّد المنظومـة الإسـرائيلية بالأسـلحة. ففـي الفتـرة الممتـدة بيـن عامـي 2018 و2022، صادقـت ألمانيـا علـى صفقـات بلغـت قيمتهـا 910 مليـون دولار لصالـح المنظومـة الإسـرائيلية – هـذه الصفقـات التـي شـكّلت «نصـف صـادرات الاتحـاد الأوروبـي مـن الأسـلحة خـلال هـذه الفتـرة.»[80] وفـي هـذا

78 Dennis Kunichoff et al., "Are Hospitals Collateral Damage? Assessing Geospatial Proximity of 2000 Lb Bomb Detonations to Hospital Facilities in the Gaza Strip from October 7 to November 17, 2023," PLOS *Global Public Health* 4, no. 10 (October 2024): 1–14, https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0003178.

79 Emma Graham-Harrison, Manisha Ganguly, and Elena Morresi, "Cratered Ground and Destroyed Lives: Piecing Together the Jabalia Camp Airstrike," *The Guardian*, November 1, 2023, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2023/nov/01/jabalia-camp-airstrike-gaza.

80 Mark Akkerman and Niamh Ní Bhriain, *Partners in Crime: EU Complicity in Israel's Genocide in Gaza* (Amsterdam: Transnational Institute, June 2024), 4, available at: https://www.tni.org/files/2024-06/Partners-in-Crime-Report-TNI-web_0.pdf

المقام، يفيد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بأن ما نسبته 30% من واردات المنظومة الإسرائيلية من الأسلحة الرئيسية على مدى الفترة الواقعة بين عامي 2019 و2023 جاءت من ألمانيا.[81] وفي سنة 2022، وقّعت ألمانيا عقداً ضخماً وطويل الأمد بلغت قيمته 3.3 مليار دولار لصالح المنظومة الإسرائيلية من أجل شراء ثلاث غوّاصات «من المتوقع تسليمها لها ابتداءً من عام 2031 وبعدها.»[82]

وفي عام 2023، أمدّت ألمانيا المنظومة الإسرائيلية بمساعدات عسكريّة وصلت قيمتها إلى 361 مليون دولار، بموجب 308 رخصة لتصدير الأسلحة، والتي صدرت الموافقة على أغلبها بعد يوم 7 تشرين الأول.[83] وقد تضاعف الدعم العسكري الألماني للمنظومة الإسرائيلية بالمقارنة مع عام 2022، التي قدّمت فيها ألمانيا مساعدات عسكرية قدرها 37 مليون دولار.[84] وفي عام 2023، صادقت ألمانيا على 65 رخصة «للمركبات البرية ومكوناتها»، و15 رخصة «للقنابل والطوربيدات والصواريخ والمقذوفات والأجهزة الناسفة والمواد المتفجرة الأخرى والمعدات والملحقات ذات الصلة»، على حين تضمّنت الرخص الأخرى معدات وتكنولوجيا عسكرية وغيرها.[85] وتفيد التقارير بأنّ بعض الأسلحة التي صدّرتها ألمانيا إلى المنظومة الإسرائيلية خلال عام 2023، شملت سفن كورفيت من فئة (ساعر 6)، ومحركات ديزل لناقلات الجند المدرعة ودبابات (ميركافا 4) وطوربيدات للغوّاصات. ويبيّن تحقيق أجرته جمعية فورينزيس (Forensis) أن سفن الكورفيت من طراز (ساعر 6) والمركبات المدرّعة الإسرائيلية المتطورة، مثل ناقلة الجند المدرعة (إيتان) ودبابات (ميركافا 4)، التي تدعم ألمانيا المنظومة الإسرائيلية بها، تُستخدم فعلياً في حرب الإبادة الجماعية التي لا تزال هذه المنظومة تشنّها على قطاع غزة. **وقد تبيّن ضلوع هذه الأنظمة وارتباطها بعمليات القتل العمد التي تطال المدنيين، والتدمير العشوائي الذي يمسّ البنية التحتية بلا مسوّغ، وتجريف الأراضي الزراعية**

81 Zain Hussain, "How Top Arms Exporters Have Responded to the War in Gaza," commentary, Stockholm International Peace Research Institute, October 3, 2024, https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2024/how-top-arms-exporters-have-responded-war-gaza.

82 David Gritten, "Gaza War: Where Does Israel Get Its Weapons?," *BBC News*, September 3, 2024, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68737412.

83 Forensis, "Short Study: German Arms Exports to Israel 2003-2023" (Berlin: Forensis, April 2, 2024), 5, https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2023/04/Forensis-Report-German-Arms-Exports-to-Israel-2003-2023.pdf.

84 Reuters, "German Military Exports to Israel up Nearly 10-Fold as Berlin Fast-Tracks Permits | *Reuters*," November 8, 2023, https://www.reuters.com/world/europe/german-military-exports-israel-up-nearly-10-fold-berlin-fast-tracks-permits-2023-11-08/.

85 Forensis, *German Arms Exports to Israel*, 17.

على نحو ممنهج، في خضمّ حملة التجويع التي تفرضها المنظومة الإسرائيلية على سكان قطاع غزة.[86]

وفي شهر تشرين الأول 2024، وعلى الرغم من إقرار محكمة العدل الدولية بوجود أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّ "إسرائيل" ترتكب إبادة جماعية في قطاع غزة، وافقت ألمانيا على تقديم مساعدات عسكرية تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار لها.[87] وممّا له أهميته في هذا المقام، أن نؤكّد أنه يتعذر علينا تحديد الحجم الحقيقي لما تسهم به ألمانيا وغيرها في الجرائم المرتكبة في قطاع غزة بسبب غياب الشفافية في الإنفاق الحكومي المتعلّق بالمساعدات العسكرية التي تقدَّم للمنظومة الإسرائيلية.

وبينما لا يقدّم الاتحاد الأوروبي دعماً عسكرياً مباشراً، إلّا أنه يمدّ الشركات العسكرية التي تزود المنظومة الإسرائيلية بالأسلحة بمساعدات واسعة النطاق، تأتي في صورة الأموال العامة الأوروبية. فوفقاً لما جاء في ورقة بحثية نشرها معهد «ترانزناشونال» (Transnational Institute)، تحصل هذه الشركات التي تصنع الأسلحة – بما فيها شركة «راينميتال» (Rheinmetall) الألمانية، ونامو (Nammo) النرويجية وليوناردو (Leonardo) الإيطالية –على مبلغ يقارب 577.2 مليون دولار بموجب القانون، بشأن زيادة إنتاج الذخائر ودعم صندوق الدفاع الأوروبي.[88] وتشترك شركة «راينميتال» الألمانية في إنتاج أسلحة على شاكلة مدافع الهاوتزر (M109) مع شركة الأسلحة البريطانية (BAE Systems)، «والتي استُخدمت في قصف مناطق مكتظة بالسكان في غزة.»[89] وحسبما ورد على لسان لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية، زوّدت شركة «راينميتال» المنظومة الإسرائيلية بما مجموعه 10,000 قذيفة من ذخائر الدبابات الدقيقة من عيار 120 ملم، بعدما طلبت الأخيرة هذه الذخائر في شهر تشرين الثاني 2023. إذ «أفادت التقارير بأنّ ألمانيا نظرت في تسريع العمل على تسليم هذه الذخائر من خلال تقديمها لها من مخزونات جيشها الحالية، وطلب المزيد منها من شركة راينميتال.»[90] وفي هذه الأثناء، سلّمت الشركة الأمريكية التابعة لشركة «نامو»

---

86 المصدر السابق، ص. 8-7.

87 *Reuters*, "Germany Approves over $100 Million in Arms Exports to Israel, Angering Rights Groups," *The Times of Israel*, October 24, 2024, https://www.timesofisrael.com/germany-approves-over-100-million-in-arms-exports-to-israel-angering-rights-groups/.

88 Akkerman and Ní Bhriain, *Partners in Crime*, 5.

89 Niamh Ní Bhriain and Mark Akkerman, "The EU's Support for Israel Makes It Complicit in Genocide," opinion, *Al Jazeera*, July 6, 2024, https://www.aljazeera.com/opinions/2024/7/6/the-eus-support-for-israel-makes-it-complicit-in-genocide.

90 American Friends Service Committee (AFSC), "Companies Profiting from the Gaza Genocide," accessed May 7, 2025, https://afsc.org/gaza-genocide-companies.

(التي تشترك الحكومة النرويجية في ملكيّتها)، صواريخ (M141) الخارقة للتحصينات، إذ أرسلت 1,800 من أصل 3,000 منصّة لإطلاق هذه الصواريخ بحلول نهاية شهر تشرين الأول 2023.[91] ولا يشير هذا الأمر إلى تواطؤ المجمّع الصناعي العسكري الغربي بعمومه في الجرائم التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية فحسب، بل يبيّن كذلك تواطؤ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من خلال مشاركتهم في تشغيل هذه الشركات العسكرية وتمويلها.

(ج) المملكة المتحدة

تُعتبر المملكة المتحدة من أكبر موّردي الأسلحة إلى المنظومة الإسرائيلية، إذ أمدّتها بما لا يقل عن 655 مليون دولار بين عامي 2015 و2024 من خلال 1,285 رخصة، انطوت في مجملها على مكوّنات المعدات العسكرية والغواصات والمركبات القتالية والصواريخ.[92] وقد أبرمت المملكة المتحدة عقوداً متعددة في مجال التسليح مع الشركات العسكرية الإسرائيلية أو الشركات التابعة لها، بما شمله ذلك من إنفاق 472.8 مليون دولار – منذ عام 2012 – على عقود أبرمتها مع شركة «إلبِت سيستمز» (Elbit Systems) الإسرائيلية، و164.5 مليون دولار – بين عامي 2019 و2023 – على عقود وقعتها مع شركة «رافائيل» (Rafael) (التي كانت تمثّل مختبر الأبحاث التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية).[93] وممّا يستدعي الانتباه أن صناعات الدفاع البريطانية تُسهم بما نسبته «15% من القيمة الإجمالية لكل طائرة من طائرات (F-35) المقاتلة،» وهي الطائرة التي تستخدمها المنظومة الإسرائيلية في قصف قطاع غزة.[94] وقد أقرّت المملكة المتحدة في وقت سابق بأنّ الصادرات العسكرية التي أرسلتها إلى "إسرائيل" قد استُخدمت في الحروب السابقة على قطاع غزة، بل إنّها علّقت بعض تراخيص الأسلحة «بسبب استخدامها ضد المدنيين في غزة» في سنة 2009.[95] ومع ذلك، وبدلًا من أن تضع حدّاً لتواطؤها مع المنظومة الإسرائيلية، تواصل المملكة المتحدة بيع الأسلحة لها، الأمر الذي يرسخ مشاركتها في الجرائم التي ما انفكت "إسرائيل" ترتكبها على مرّ السنوات.

---

91 المصدر السابق.

92 Campaign Against Arms Trade (CAAT), "Overview: UK Arms Export Licences to Israel (2015–present)," database, accessed May 7, 2025, https://caat.org.uk/data/exports-uk/overview?region=Israel&date_from=2015-04.

93 British Palestinian Committee (BPC), *British Military Collaboration with Israel* (London: BPC, January 28, 2025), 13, https://static1.squarespace.com/static/611a64c35baa3f33556d5454/t/6798b1604694e819057b4184/1738060146895/British+Military+Collaboration+Report.

94 CAAT, *Gaza & UK Arms Sales to Israel - Fact Sheet* (November 14, 2023), https://caat.org.uk/app/uploads/2023/11/Fact-sheet-re-Gaza-2023-11-14.pdf.

95 Manchester City Council, *Notice of Motion – Ban of Arms Sales to Israel*, agenda item 10, Council Meeting, July 10, 2024, https://democracy.manchester.gov.uk/mgAi.aspx?ID=15043

وفي شهر كانون الأول 2023، أجرت وزيرة الأعمال والتجارة البريطانية مراجعة لرخص تصدير الأسلحة إلى المنظومة الإسرائيلية، و «أقرّت بـ 28 رخصة سارية المفعول، و28 طلباً لإصدار رخص على رأس سلّم الأولويات للمراجعة، نظراً لاحتوائها على **معدات يرجَّح أن قوات الدفاع الإسرائيلية تستخدمها في العمليات الهجومية في غزة** (التوكيد مضاف).»[96] وكانت من جملة الرخص السارية رخص لمكونات مروحيات قتالية وزوارق بحرية وغيرها من المعدات. أما الرخص التي كانت قيد الدراسة، فشملت مكونات «طائرات عسكرية ومناظير تصويب وأجهزة استهداف وذخيرة للأسلحة الخفيفة ومواد لإنتاج محركات الطائرات العسكرية.»[97] وقرّرت الوزيرة ألّا تعلّق هذه الرخص، وأن تبقي عليها «قيد المراجعة المستمرة والدقيقة.»[98] وعلى مدى الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول 2023 وأيار 2024 فقط، مُنحت أكثر من 100 رخصة للشركات البريطانية لغايات بيع الأسلحة للمنظومة الإسرائيلية.[99]

وفي شهر أيلول 2024، أعلن وزير الخارجية البريطاني الجديد من حزب العمال، ديفيد لامي، أنّ المملكة المتحدة كانت بصدد تعليق 30 رخصة (من أصل 350 رخصة سارية) كانت ممنوحة لـ "إسرائيل"، بسبب «استخدامها في النزاع في غزة.»[100] وبحلول شهر كانون الأول 2024، كُشف النقاب عن أنّ المملكة المتحدة، وعلى الرغم من تعليق تلك الرخص، أصدرت 33 رخصة جديدة لتصدير المعدات العسكرية إلى المنظومة الإسرائيلية، من بينها ثلاث رخص بكميّات غير محدودة.[101]

وقد تُرجمت كلّ هذه الأرقام والمعطيات إلى قصفٍ مباشر طال الفلسطينيين في قطاع

96 *The King (on the application of Al-Haq) v. Secretary of State for Business and Trade*, case no. AC-2023-LON-003634 (High Court of Justice, King's Bench Division, Administrative Court), "Summary Grounds of the Secretary of State," 2024, 9-10, available at: https://www.glanlaw.org/_files/ugd/26e1a5_14f16c2640e24bc99211ee41243e9c45.pdf.

97 المصدر السابق، ص. 10-9، الفقرة 29.

98 المصدر السابق، ص. 1، الفقرة 1.

99 Oxfam, "Does the UK Sell Arms to Israel?," Oxfam GB, May 13, 2025, https://www.oxfam.org.uk/get-involved/campaign-with-oxfam/gaza-israel-crisis-sign-petition-call-for-ceasefire-now/does-the-uk-sell-arms-to-israel/.

100 David Lammy, Secretary of State for Foreign, Commonwealth and Development Affairs, "*Middle East Update*," UK Parliament, Commons Hansard, September 2, 2024, vol. 753, col. 37, https://hansard.parliament.uk/commons/2024-09-02/debates/F5A06C09-84E1-4788-AF6F-E1560E2B25D3/MiddleEastUpdate#contribution-78DA6459-BB53-4645-8872-CB7C4F535069

101 John McEvoy, "Labour Allowed Dozens of Arms Exports to Israel after Weapons Sanctions," Declassified UK, December 12, 2024, https://www.declassifieduk.org/labour-allowed-dozens-of-arms-exports-to-israel-after-weapons-sanctions/.

غـزة. وعلـى الرغـم مـن صعوبـة معرفـة نسـبة الأسـلحة التـي تزوّدهـا المصـادر الأجنبيـة والتـي تسـتخدمها المنظومـة الإسـرائيلية فـي قطـاع غـزة، إلّا أننـا نسـتنتج هنـا أن قـدرة المنظومـة الإسـرائيلية علـى تنفيـذ هجمـات علـى نطـاق واسـع وعلـى نحـو متواصـل فـي جميـع أنحـاء قطاع غـزة علـى مـدى 21 شـهرًا كانـت لتتراجـع إلـى حـدّ بعيـد لـولا الـدول التـي تزوّدهـا بمليـارات الـدولارات مـن الأسـلحة. هـذا مـا يمثلّـه التواطـؤ المباشـر فـي الإبـادة الجماعيـة، والقتـل العمـد، والتدميـر العشـوائي غيـر المبـرّر، والتهجيـر القسـري.

وعـلاوةً علـى مـا تقـدّم، يـدلّ حجـم الدعـم العسـكري الـذي تقدّمـه الـدول – بمـا يشـمل نشـر القـوات الأمريكيـة، ووجـود الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة، علـى أن مسـؤولية الـدول قـد تتجـاوز حـدود التواطـؤ وتصـل إلـى حـدّ المشـاركة فـي الجرائـم التـي ترتكبهـا منظومـة الاسـتعمار والفصـل العنصـري الإسـرائيلية.

2,1,4. الدعم في المجالات اللوجستية والاستخباراتية

إلـى جانـب الصفقـات وتزويـد المنظومـة الإسـرائيلية بكميـات لا حصـر لهـا مـن الأسـلحة، يتجلّى تواطـؤ الـدول فـي تبـادل المعلومـات الاسـتخباراتية العسـكرية، كتسـيير رحـلات المراقبـة الجويـة فـي سـماء قطـاع غـزة وتدريـب القـوات الإسـرائيلية وعقـد الاجتماعـات الاسـتخباراتية مـع المسـؤولين العسـكريين فـي تـل أبيـب.

وقـد سـلّط تقريـر اللجنـة البريطانيـة الفلسـطينية الضـوء علـى أن المملكـة المتحـدة والولايـات المتحـدة وألمانيـا مـا فتئـت تسـتخدم القواعـد العسـكرية الاسـتعمارية البريطانيـة فـي قبـرص، وتحديـداً فـي أكروتيـري وديكيليـا، لنقـل الأسـلحة والمعلومـات الاسـتخباراتية إلـى المنظومـة الإسـرائيلية خـلال إبادتهـا الجماعيـة لقطـاع غـزة. ويفيـد هـذا التقريـر بـأنّ «الولايـات المتحـدة كانـت قـد نقلـت، بحلـول يـوم 24 تشـرين الأول 2023، عشـرين طائـرة نقـل ثقيـل مـن مسـتودعات الأسـلحة فـي أوروبـا إلـى قاعـدة أكروتيـري.» وخـلال هـذه الفتـرة نفسـها، كانـت هنـاك رحـلات شـحن يوميّـة تُرسَـل مـن هـذه القاعـدة إلـى تـل أبيـب. كمـا أشـار التقريـر إلـى نمـط مـن أنمـاط رحـلات المراقبـة البريطانيـة التـي تقلـع مـن قاعـدة أكروتيـري إلـى قطـاع غـزة، إذ سُـجِّل مـا يقـارب الـ 250 رحلـة فـي الفتـرة الممتـدة بيـن يومـي 3 كانـون الأول 2023 و6 حزيـران 2024.[102] وتزعـم المملكـة المتحـدة أن هـذه الرحـلات كلهـا «تُوظَّـف

102 BPC, *British Military Collaboration with Israel*, 15

فـي دعـم عمليـات إنقـاذ الرهائـن بشـكل حصـري»،[103] بيـد أن هـذه الرحـلات اسـتمرّت[104] حتـى خـلال فتـرة وقـف إطـلاق النـار الـذي أُعلـن بيـن شـهري كانـون الثانـي وآذار، وشـهدت خلالهـا عمليـات تبـادل للأسـرى.

ويسـوّق وزيـر الخارجيـة البريطانـي ادّعـاءً يقـول فيـه أنّ المملكـة المتحـدة غيـر قـادرة علـى التوصّـل إلـى نتيجـة بشـأن مـا إذا كانـت "إسـرائيل" ترتكـب انتهـاكات للقانـون الدولـي، مُرجعـاً ذلـك لـ «نقـص المعلومـات عـن الأحـداث الدائـرة فـي غزة.»[105]علماً بـأن العديـد مـن شـخصيات عسـكرية مـن المملكـة المتحـدة قامـت بزيـارة النظـام الإسـرائيلي خـلال الإبـادة الجماعيـة التـي يرتكبهـا فـي قطـاع غـزّة. وقـد قامـت مجلـة «ديكلاسـيفايد» (Declassified)، والتـي تتّخـذ مـن المملكـة المتحـدة مقـراً لهـا، بكشـف النقـاب عـن أنّ «الشـخصيات الأرفـع مسـتوى فـي الجيـش البريطانـي أجـرت مـا لا يقـل عـن خمـس زيـارات لـم يُعلـن عنهـا إلـى النظـام الاسـرائيلي، علـى مـدى الأشـهر التـي أعقبـت الهجمـات التـي اسـتهلّت شـنّها علـى غـزة فـي شـهر تشـرين الأول 2023»، وكان مـن جملتهـا زيـارات أُجريـت للبحـث فـي «العمليـات المسـتقبلية فـي المنطقـة.»[106] وليسـت هـذه الزيـارات سـوى دليـل إضافـي للتأكيـد علـى أنّ المملكـة المتحـدة لا تتواطـأ عـن علـم فـي الجرائـم الدوليـة التـي ترتكبهـا المنظومـة الإسـرائيلية فـي قطـاع غـزة فحسـب، بـل قـد تشـارك مباشـرة فـي وضـع خطـط هـذه الجرائـم كذلـك.

كمـا تـم الكشـف عـن أفـراد مـن الجيـش الإسـرائيلي الذيـن يتلقّـون تدريبـات مـن الجيـش البريطانـي. ففـي شـهر تشـرين الثانـي 2024، اعترفـت الحكومـة البريطانيـة بأنّـه جـرى تعييـن سـتة أفـراد مـن القـوات الإسـرائيلية فـي السـفارة الإسـرائيلية بالمملكـة المتحـدة، وأنّ هـؤلاء يشـاركون فـي «دورات تدريبيـة تقودهـا وزارة الدفـاع البريطانيـة.»[107] وفـي شـهر تشـرين الأول

---

103 George Allison, "UK Intelligence Sharing with Israel Solely on Hostages," UK Defence Journal, October 10, 2024, https://ukdefencejournal.org.uk/uk-intelligence-sharing-with-israel-solely-on-hostages/

104 John McEvoy, "Why is Britain still sending spy flights towards Gaza?," Declassified UK, January 28, 2025, https://www.declassifieduk.org/why-is-britain-still-sending-spy-flights-towards-gaza/.

105 Samara Baboolal, "UK Military Support to Israel Breaches International Law, British Palestine Committee Says," *JURIST*, January 25, 2025, https://www.jurist.org/news/2025/01/uk-military-support-to-israel-breaches-international-law-british-palestine-committee-says/.

106 Mark Curtis, "The UK Military's Secret Visits to Israel," Declassified UK, January 9, 2025, https://www.declassifieduk.org/the-uk-militarys-secret-visits-to-israel/

107 Mark Curtis, "U.K. is Training Israeli Military in Britain," Declassified UK, February 12, 2024, https://www.declassifieduk.org/u-k-is-training-israeli-military-in-britain/

2024، رفضت وزارة الدفاع البريطانية طلباً رُفع إليها بموجب قانون حرية المعلومات من أجل تقديم توضيح بشأن طبيعة هذه الدورات ومحتواها.[108]

وفي سياق مشابه، رفعت الولايات المتحدة من مستوى تقديم الدعم الاستخباراتي للمنظومة الإسرائيلية منذ بداية الإبادة الجماعية التي تشنها الأخيرة على قطاع غزة. ففي شهر تشرين الثاني 2023، أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» بأن الجيش الأمريكي كان ينفّذ مهام المراقبة باستخدام طائرات مسيّرة من طراز (MQ-9) فوق قطاع غزة. وتُعد هذه الطائرات من الطرازات التي استخدمتها القوات الجوية الأمريكية وفي وقت سابق في «شنّ الغارات الجوية وجمع المعلومات الاستخباراتية في العراق وأفغانستان وسوريا.»[109] وبحلول شهر آذار 2024، كشف تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن أنّ الولايات المتحدة صادقت على مذكّرة سريّة بعد يوم واحد من 7 تشرين الأول 2023، من أجل توسيع نطاق تبادل المعلومات الاستخباراتية مع المنظومة الإسرائيلية: «تشارك الولايات المتحدة ما يُعرف بالمعلومات الاستخباراتية الخام، **كالبثّ الحيّ بالفيديو** من الطائرات المسيّرة التي تجمع المعلومات الاستخباراتية فوق غزة، مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (التوكيد مضاف).»[110] وادّعى المسؤولون الأمريكيون أنّ هذه المعلومات الاستخباراتية لا يجري تبادلها لأغراض تيسير الغارات الجوية أو العمليات البرية، وإنما من أجل دعم «جهود إنقاذ الرهائن ومنع التوغلات المستقبلية إلى داخل إسرائيل [وبما يشمل] مراقبة الحشود أو التحركات قرب الحدود.»[111]

ولم تتّخذ الولايات المتحدة أيّ خطوات ملموسة تكفل الالتزام بالقانون الدولي، بخلاف تصريحها الذي اكتفت فيه بالقول أنّه يجب على "إسرائيل" الضمان بأنّ استخدام المعلومات الاستخباراتية التي تتبادلها معها لا يؤدّي إلى إلحاق الأذى بالمدنيين. وبينما يدّعي المسؤولون الأمريكيون أنّ المعلومات الاستخباراتية الأمريكية لا تُستخدم

108 Mark Curtis, "Amid Lebanon Invasion, UK Covers Up Israeli Military Training," Declassified UK, October 1, 2024, https://www.declassifieduk.org/amid-lebanon-invasion-uk-covers-up-israel-military-training/

109 Riley Mellen and Eric Schmitt, "U.S. Drones Are Flying Over Gaza to Aid in Hostage Recovery, Officials Say," Visual Investigations, *The New York Times*, November 2, 2023, https://www.nytimes.com/2023/11/02/world/middleeast/israel-hamas-gaza-hostages-us.html.

110 Warren P. Strobel and Nancy A. Youssef, "U.S. and Israel's 'Unprecedented' Intelligence Sharing Draws Criticism," National Security, *The Wall Street Journal* (Washington), March 31, 2024, https://www.wsj.com/politics/national-security/u-s-and-israels-unprecedented-intelligence-sharing-draws-criticism-a85979b4.

111 المصدر السابق.

فـي آليـات تطويـر الاسـتهدافات، إلّا أنّ تبـادل المعلومـات الاسـتخباراتية الأوليـة يتخطّـى تقديـم المشـورة ويتجاوزهـا إلـى مسـتوى تأميـن الدعـم العمليـاتي للمنظومـة الاسـتعمارية. وهنـا، يمكـن الاسـتنتاج بـأن التسـجيلات المصـوّرة التـي تُسـلَّم للمنظومـة الإسـرائيلية تلتقـط المدنييـن والعامليـن فـي المجـال الإنسـاني، إلـى جانـب المقاوميـن الفلسـطينيين. وكمـا بـات واضحـاً خـلال الأشـهر الإحـدى والعشـرين المنصرمـة، كان الاسـتهداف المتعمـد والقتـل العمـد الـذي طـال المدنييـن والعامليـن فـي مجـال تقديـم المعونـات يشـكل سـمة متكـررة فـي الإبـادة الجماعيـة فـي قطـاع غـزة. **فالولايـات المتحـدة تُسـهم، مـن خـلال عملهـا المتواصـل علـى تزويـد المنظومـة الإسـرائيلية بتسـجيلات مصـوّرة، فـي أفعـال وجرائـم هـذه المنظومـة، بـل وتيسّـرها أيضـاً. وبالتالـي، تعـد متواطئـة تواطـؤاً مباشـراً فـي هـذه الجرائـم والانتهـاكات التـي مـا انفكـت تمـس القانـون الدولـي.**

وعـدا عـن تبـادل المـواد المصـوّرة التـي تُلتقـط لأغـراض اسـتخباراتية، تشـير التقاريـر إلـى نشـر وتوزيـع ضبـاط الاسـتخبارات مـن سـلاح الجـو الأمريكـي مـن أجـل مسـاعدة المنظومـة الإسـرائيلية فـي عمليـات الاسـتهداف الهجوميـة. فوفقـاً لمـا نشـره موقـع «ذا إنترسـبت» (The Intercept)، كشـفت إحـدى الوثائـق التـي جـرى الحصـول عليهـا بموجـب قانـون حريـة المعلومـات، أنّ ضبـاط ارتبـاط فـي مجـال الاسـتخبارات الأمريكيـة، ممّـن يتخصّصـون فـي المعلومـات الاسـتخباراتية المسـتمدة مـن الأقمـار الصناعيـة والمخصصـة لعمليـات الاسـتهداف، أُرسـلوا إلـى "إسـرائيل" فـي أواخـر شـهر تشـرين الثانـي 2024. وأفـاد الموقـع بـأنّ خبـراء فـي هـذا المجـال صرّحـوا بـأنّ فريقـاً مـن الضبـاط كهـذا الفريـق «يوظّـف [فـي عـادة الأحـوال] مـن أجـل تقديـم معلومـات اسـتخباراتية مسـتقاة مـن الأقمـار الصناعيـة للإسـرائيليين **لغايـات عمليـات الاسـتهداف الهجوميـة** (التوكيـد مضـاف).»[112]. وهـذا يؤكّـد، مـرة أخـرى، علـى أنّ الولايـات المتحـدة ضالعـة فـي مشـاركة واسـعة فـي العمليـات الهجوميـة التـي يشـهدها قطـاع غـزة، بمـا يشـمله ذلـك مـن تنسـيق لهـذه الهجمـات. **ولا يشـكّل ضلـوع الولايـات المتحـدة الـذي يصـل إلـى هـذه الدرجـة تواطـؤاً فحسـب، بـل يعـد مشـاركة مباشـرة فـي الهجمـات وعمليـات القصـف، وهـي تشـارك بالتالـي فـي الجرائـم التاليـة التـي تقترفهـا المنظومـة الإسـرائيلية: الإبـادة الجماعيـة والقتـل العمـد والتدميـر العشـوائي والتهجيـر القسـري.**

112 Ken Klippenstein and Matthew Petti, "Biden Admin Deployed Air Force Team to Israel to Assist With Targets, Document Suggests," *The Intercept*, January 11, 2024, https://theintercept.com/2024/01/11/israel-air-force-targeting-intelligence/.

2،4. تواطؤ الدول وتقويض النظام الإنساني الذي ترعاه الأمم المتحدة واستبداله وإحلال جهات أخرى محله

دأبت المنظومة الإسرائيلية، على مدار الإبادة الجماعية، على استخدام المعونات الإنسانية كسلاح ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزة. إذ تعمل على افتعال المجاعة والتجويع وتهيئة الظروف التي تُؤدّي إلى الموت البطيء في سبيل تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في القطاع. ومن أبرز الوسائل التي تعتمدها المنظومة الإسرائيلية في تنفيذ هذه السياسة هو ما تقدم عليه من استهداف للمنظمات الإنسانية وعرقلة عملها على نحو ممنهج ومتعمّد. ويتناول هذا المبحث بالدراسة النقدية الدور الذي تضطلع به الدول المتواطئة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تيسير هذه الجرائم والمشاركة فيها. ويركّز المبحث على المساعي التي ترمي إلى تعطيل عمل وكالة الأونروا وإعاقة وصول المساعدات ودعم خطط استبدال نظام الإغاثة الذي تقوده الأمم المتحدة بآلية خاصة من آليات المساعدات التي تتسم بطابع عسكري – من قبيل مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) – وإسهامها المباشر في ارتكاب الجرائم والأفعال غير المشروعة دولياً، بما فيها الإبادة الجماعية والتهجير القسري والتجويع واستخدام المعونات كسلاح.

1،2،4. إثبات علم الدول ومعرفتها: الدعوات التي تطلقها "إسرائيل" لفرض الحصار

ممّا لا يختلف عليه اثنان أنّ الدول على علم ومعرفة بأنّ المنظومة الإسرائيلية تستخدم المعونات الإنسانية كسلاح، وتوظّفها باعتبارها أداة من أدوات الإبادة الجماعية. ففي يوم 9 تشرين الأول 2023، وبعد يومين فقط من بدء الإبادة الجماعية في قطاع غزة، دعا وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك، يوآف غالانت، إلى فرض «حصار كامل [...] لا كهرباء، لا ماء، لا طعام، لا وقود» على غزة، وأعلن أنّهم يقاتلون «حيوانات بشرية» وأنهم يتصرفون بناءً على ذلك.[113] وجرى إخطار الدول بصفة رسمية بالجرائم والأفعال التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية، من خلال المنظمات الإنسانية ومسؤولي الأمم المتحدة والقرارات والتدابير المؤقتة التي أصدرتها المحاكم الدولية آنذاك. ففي وقت مبكّر في شهر تشرين الثاني 2023، حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أنّ «المدنيين يواجهون

113 يوآف غالانت (@yoavgallant)، «لقد أصدرت الأوامر بفرض حصار كامل على غزة.» منصة (X) 9 تشرين الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://x.com/yoavgallant/status/1711335592942875097 (بالعبرية) (وقد زرناه واطلعنا عليه في 16 أيار 2025).

الاحتمال الوشيك بالتعرض للتجويع.»[114] وبحلول شهر شباط 2024، حذّر مسؤولو الأمم المتحدة مجلس الأمن من أنّ شريحة من سكان غزة باتوا «على بُعد خطوة واحدة من المجاعة.»[115] ودعت محكمة العدل الدولية، في التدابير المؤقتة لقضية الإبادة الجماعية التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد "إسرائيل"، أن تقوم الأخيرة باتّخاذ «تدابير فورية وفعّالة من أجل تيسير تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية القاسية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة.»[116] إنّ في هذه الإشارة التي أوردتها محكمة العدل الدولية اخطاراً للدول بأنّ النظام الإسرائيلي يمنع تقديم المعونات والمساعدات الأساسية، في سياق حالة يحتمل أنها تشهد ارتكاب إبادة جماعية. كما تعزّزت هذه الإشارة من خلال مذكرات الاعتقال التي أصدرها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، والتي تضمّنت ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب.[117]

ولا يقتصر ما تقوم به المنظومة الإسرائيلية من منع لإدخال المساعدات والسلع على الغذاء وحده، بل أيضاً على إدخال الخيام والبيوت المتنقلة ومواد الإيواء التي يحتاجها المهجّرون قسراً،[118] وإدخال الأدوية المنقذة للحياة والإمدادات الطبية الأساسية إلى المستشفيات

---

114 WFP, "Gaza Faces Widespread Hunger as Food Systems Collapse, Warns WFP," November 16, 2023, https://www.wfp.org/news/gaza-faces-widespread-hunger-food-systems-collapse-warns-wfp.

115 UNSC, "Famine Imminent in Gaza, Humanitarian Officials (OCHA, FAO, WFP) Tell Security Council, Calling for Immediate Ceasefire – Security Council- Press release," 9560TH MTG (PM) SC/15604, February 27, 2024, https://press.un.org/en/2024/sc15604.doc.html.

116 *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel),* Provisional Measures, Order of 26 January 2024, I.C.J. Reports 2024, para. 86(4), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf.

117 المحكمة الجنائية الدولية، «الحالة في دولة فلسطين: الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية ترفض طعون دولة إسرائيل في اختصاصها وتصدر أمرين بالقبض على بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت»، بيان صحفي، 21 تشرين الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges?lang=Arabic.

118 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 263 | قطاع غزة»، 11 شباط 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-263-gaza-strip. وأنظر: أيضًا

Hosni Nedim and Ikram Kouachi, "Gaza Government Denies Entry of Mobile Homes for Shelter, Calls for Increased Humanitarian Aid," *Anadolu Agency* (Gaza City), February 21, 2025, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/gaza-government-denies-entry-of-mobile-homes-for-shelter-calls-for-increased-humanitarian-aid/3488924.

التـي تعالـج المرضـى والجرحـى[119] وإدخـال إمـدادات الوقـود والكهربـاء الضروريـة لعمـل البنـى التحتيـة الحيويـة، بمـا فيهـا منشـآت الميـاه والصـرف الصحـي.[120] وهـذا بعينـه هـو العمـل المتعمّـد الـذي يتسـبب فـي تهيئـة ظـروف معيشـية يُـراد بهـا تدميـر الشـعب الفلسـطيني فـي قطـاع غـزة تدميـراً ماديـاً، سـواء كان كليـاً أم جزئيـاً؛ هـذا الفعـل الـذي يشـكل فعـلا مـن أفعـال الإبـادة الجماعيـة بموجـب اتفاقيـة الإبـادة الجماعيـة (المـادة 2(ج)).[121]

ففـي يـوم 2 آذار 2025، أعـادت المنظومـة الإسـرائيلية فـرض حصـار شـامل ومطبـق علـى إدخـال جميـع المسـاعدات الإنسـانية وإمـدادات الغـذاء والميـاه والكهربـاء والمسـتلزمات إلـى قطـاع غـزة.[122] وفـي شـهر أيـار 2025، زاد حلفاؤهـا الرئيسـيون مـن حـدة الانتقـادات بشـأن الحصـار الـذي تفرضـه علـى غـزة وهـدّدوا باتّخـاذ «إجـراءات» فـي حـال لـم تشـهد الأوضـاع تحسـناً. وقـد أصـدرت المملكـة المتحـدة وكنـدا وفرنسـا بيانـاً تحذيريـاً جـاء فيـه أنـه «إذا لـم توقـف إسـرائيل هجومهـا العسـكري المتجـدد وترفـع القيـود المفروضـة علـى المسـاعدات الإنسـانية، فسـوف نتّخـذ خطـوات ملموسـة إضافيـة ردا علـى ذلـك.»[123] كمـا علّقـت المملكـة المتحـدة المباحثـات بشـأن التجـارة الحـرة مـع "إسـرائيل"،[124] وشـرع الاتحـاد الأوروبـي فـي مراجعـة اتفاقيـة

---

119 أنظر:

Medicins Sans Frontiers (MSF), "Siege of Gaza: MSF Denounces Deliberate Humanitarian Catastrophe," May 15, 2025, https://www.doctorswithoutborders.ca/siege-of-gaza-msf-denounces-deliberate-humanitarian-catastrophe/ ; see also MSF, "Palestine: Aid instrumentalized, health system under fire in Gaza," May 21, 2025, https://www.doctorswithoutborders.ca/palestine-aid-instrumentalized-health-system-under-fire-in-gaza/.

120 هيومن رايتس ووتش، «نقص الإبلاغ عن الوفيات والأمراض الناتجة عن الحرمان من المياه» في «الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية: تعمُّد إسرائيل حرمان الفلسطينيين في غزة من المياه»، 19 كانون الأول 2024، على الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/report/2024/12/19/390031.

121 مركز بديل، «التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة».

122 أنظر:

Lazar Berman, "Israel Halts Aid into Gaza, Citing Hamas Refusal to Extend First Phase of Truce," *The Times of Israel*, March 2, 2025, https://www.timesofisrael.com/israel-halts-aid-into-gaza-over-hamas-refusal-to-extend-first-phase-of-truce/

وأنظر: أيضًا بنيامين نتنياهو (@netanyahu)، «في ضوء رفض حماس لخطة ويتكوف»، 2 آذار 2025، منصة (X)، على الموقع الإلكتروني: https://x.com/netanyahu/status/1896181407271288865 (وقد زرناه واطلعنا عليه في 16 أيار 2025).

123 UK Prime Minister's Office, "Joint Statement from the Leaders of the United Kingdom, France and Canada on the Situation in Gaza and the West Bank," press release, GOV.UK, May 19, 2025, https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-from-the-leaders-of-the-united-kingdom-france-and-canada-on-the-situation-in-gaza-and-the-west-bank.

124 Gavin Blackburn, "UK Suspends Trade Talks with Israel and Sanctions West Bank Settlers," Euronews, May 20, 2025, 95000, https://www.euronews.com/my-europe/2025/05/20/uk-suspends-trade-talks-with-israel-as-concerns-grow-over-gaza-military-operation.

الشراكة التي يعقدها معها.[125] وتحت وطأة الضغط الدولي المتزايد، أعلنت المنظومة الإسرائيلية في يوم 19 أيار 2025 عن السماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من جديد، تحت إشراف منظمات إنسانية دولية بعينها، وذلك حتى يحين الوقت الذي تباشر فيها مؤسسة غزة الإنسانية عملياتها في أواخر شهر أيار.[126] (يرد المزيد من التفاصيل حول مؤسسة غزة الإنسانية في المبحث 3,2,4). وعلى الرغم من أنّ هذه التصريحات جاءت متأخرة ولم ترقَ إلى ما هو مطلوب – وإلى ما تعد الدول ملزَمة بتنفيذه من الناحية القانونية – في مواجهة ارتكاب الجرائم الدولية، فقد أكّدت مجدّداً أنه من خلال الإرادة السياسية فقط يمكن حمل المنظومة الإسرائيلية على تغيير سلوكها ووقف الجرائم التي ترتكبها. وبالطريقة نفسها، يسهم الدعم المتواصل الذي تمد هذه الدول المنظومة الإسرائيلية به، سواء كان من خلال الإجراءات أو التصريحات، في استمرار الجرائم والانتهاكات في قطاع غزة.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكّد، أنّ دولاً كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا لا تعتبر من كبار حلفاء المنظومة الإسرائيلية فحسب، بل تملك أيضاً قوة على الساحة الدولية لا يُستهان بها، تمارس من خلالها نفوذاً كبيراً في تحديد ما إذا كان هناك فعل دولي جماعي أم لا. وفضلاً عن ذلك، لا تُعدّ الأفعال التي تُقدِم هذه الدول عليها أفعالاً لا أثر لها، بل تترتّب عليها تبعات كبرى من شأنها أن تقرّر الإرادة الجماعية للدول، إضافةً إلى مساهمتها في الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، وقف تمويل الأونروا لا يعني حجب لتمويل أثره بسيط على موازنة الوكالة، بل يتسبب في شلّ قدرتها وتدميرها، وييسّر ارتكاب الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة بحق الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها، وهو ما سنوضحه في المبحث التالي. **ومما لا يخفى أنّ هذه الدول على دراية تامة (1) بالجرائم التي ما فتئت تُرتكب في قطاع غزة، بما فيها الإبادة الجماعية وتعمّد استخدام المساعدات والتجويع كسلاح ضدّ الفلسطينيين، (2) وبإسهامها الكبير في اقتراف هذه الجرائم.**

---

125 "EU to Review Trade and Cooperation with Israel over Gaza Offensive," *Euronews*, May 21, 2025, https://www.euronews.com/my-europe/2025/05/21/eu-to-review-its-trade-and-cooperation-with-israel-over-gaza-offensive.

126 بالنظر إلى أن الانتقادات التي وجهتها الدول لم تتسم بطابع جدي وحيث لم تُتخذ أي إجراءات ملموسة، تراجع النظام الإسرائيلي عما كان قد أعلنه من السماح بإدخال المساعدات، واقتصرت الإجراءات التي اتخذها على التحركات الشكلية التي سعى من خلالها إلى تحسين صورته، إذ لم تصل إلى منطقة التحميل عند معبر كرم أبو سالم سوى 500 شاحنة بين يومي 19 أيار و27 أيار، ولم تتسلم المنظمات الإنسانية سوى 200 شاحنة لكي توزعها داخل قطاع غزة. أنظر: Gisha, "Gaza Now: May 29, 2025,", Gaza Now: Facts and Figures, May 29, 2025, https://gisha.org/en/data-gaza-290525-eng/.g/.

2,2,4. شلّ قدرة وكالة الأونروا وإعاقة عملها

ما زالت المنظومة الإسرائيلية، إلى جانب ما تعمد إليه من منع إدخال جميع المساعدات وإمدادات الغذاء والمياه والكهرباء والسلع التجارية إلى قطاع غزة، تقود حملة ممنهجة تستهدف وجود المنظمات الإنسانية الدولية وعملها في القطاع، ترسيخاً لجريمة الإبادة الجماعية والتجويع واستخدام المساعدات الإنسانية كسلاح. وكانت الأونروا، الوكالة الأكبر والأهم في قطاع غزة، أولى المؤسسات التي واجهت هذه الهجمات. فحتّى في الفترة التي سبقت يوم 7 تشرين الأول 2023، كانت الأونروا تمثل حجر الأساس الذي يرتكز عليه الدعم الإنساني في غزّة، حيث كانت تقدم المساعدات والخدمات الأساسية لما نسبته 80% من سكانه – وهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعتمدون على المساعدات التي تؤمّنها لهم نتيجة للحصار المفروض على القطاع منذ 17 عاما (في ذاك الوقت) واستشراء البطالة.[127] **وتُعدّ الأونروا، بوصفها الوكالة الإنسانية الوحيدة التي تمارس عملها على نطاق واسع وتملك البنية التحتية الثابتة في جميع أنحاء القطاع، الوكالة التي تفوق غيرها في قدرتها على إيصال المساعدات والخدمات على نطاق كبير في ظل الحصار وحالات الطوارئ.** لقد ورد الاعتراف مراراً وتكراراً بالأونروا بوصفها الشريان الذي يؤمّن سبل الحياة للفلسطينيين المحاصرين والمجوّعين والمصابين في القطاع بعدما شنّت المنظومة الإسرائيلية عدوانها الواسع على قطاع غزة.[128]

وتستمر المنظومة الإسرائيلية، على مدى حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، في منع الأونروا من تقديم الخدمات بشكل كامل، بعد إخلائها قسراً من شمال قطاع غزة[129] وشنّ الهجمات المباشرة على منشآتها، بما فيها المدارس التي كانت تؤوي المهجّرين، وموظّفيها ومواقع توزيع المساعدات التي تديرها.[130] وفي شهر كانون الثاني 2024، صعّدت المنظومة الإسرائيلية من الحملة التي أطلقتها في سبيل نزع الصفة الشرعية عن الوكالة وشيطنتها، إذ اتهمت 12 موظفاً من موظّفيها بالمشاركة في العمليات التي

---

127 الأونروا، «غزة _ 15 عشر عامًا من الحصار»، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/7NLwJ (وقد زرناه واطلعنا عليه في 29 أيار 2025).

128 أنظر، مثلاً، الموقع الإلكتروني: https://press.un.org/en/2024/gaspd825.doc.htm.

129 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 6 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية»، 15 تشرين الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/_BEXa.

130 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 178 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، 4 تموز 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/CI4jv.

نفذتها المقاومة في يوم 7 تشرين الأول.[131] وفي أعقاب هذه الادعاءات، سرعان ما أعلنت 15 حكومة – وهي حكومات **النمسا وإستونيا وفنلندا وألمانيا وإيطاليا ولاتفيا ولتوانيا وهولندا ورومانيا والسويد والولايات المتحدة وآيسلندا والمملكة المتحدة واليابان وكندا وأستراليا** – تعليق التمويل الذي كانت تقدّمه للوكالة.[132] وعلى أثر هذه المزاعم التي افترتها المنظومة الإسرائيلية على الوكالة، شدّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على أنّ الأونروا «تمثّل العمود الفقري للتدخلات الإنسانية بكاملها في غزة،» ودعا جميع «الدول الأعضاء إلى ضمان استمرار عمل الأونروا المنقذ للحياة.»[133]

وعلى الرغم من أنّ المساهمات المالية التي تُقدَّم للوكالة تعد طوعية من الناحية الرسمية، تكاد قدرة الأونروا على تأدية عملها على نطاق واسع تعتمد اعتماداً كاملاً على هذه المساهمات المقدمة من عدد من كبار الدول المانحة. ودون استمرار التمويل من هذه الدول، فسوف تتقلص خدمات الأونروا – التي تقدم المساعدات المنقذة للحياة وفرص العمل ومجموعة واسعة من الخدمات لما مجموعه 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجّل في مناطق عملها المختلفة – إلى حدّ كبير أو تتوقف بالكامل. وحسبما صرّحت الوكالة به: «**لا يمكن تنفيذ عمل الأونروا دون مساهمات دائمة تقدّمها الدول والحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الحكوميين، الذين شكّلوا ما نسبته 93% من إجمالي المساهمات في عام 2023** (التوكيد مضاف).»[134] وكانت قائمة كبار المانحين، خلال السنوات القليلة الماضية، تشمل الاتحاد الأوروبي وألمانيا والسويد والنرويج والولايات المتحدة، إذ بلغت مساهماتها مئات الملايين سنوياً. وبين عامي 2021 و2023، كانت الولايات المتحدة أكبر مموّلي الوكالة، إذ قدّمت لها ما يزيد عن 339 مليون دولار في عامي 2021[135]

---

131 فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا، «مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا في قطاع غزة»، 26 كانون الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/OO6n_.

132 منظمة العفو الدولية، «إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يتعين على الدول المانحة التراجع عن قرارها القاسي بسحب تمويل الأونروا»، أخبار، 29 كانون الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/01/israel-opt-states-must-reverse-cruel-decision-to-withdraw-unrwa-funding/.

133 "Gaza: Why We Must Continue to Support UNRWA," United Nations Regional Information Centre for Western Europe (UNRIC), January 31, 2024, https://unric.org/en/gaza-why-we-must-continue-to-support-unrwa/.

134 الأونروا، «الشركاء الحكوميون»، على الموقع الإلكتروني: https://www.unrwa.org/ar/our-partners/government-partners (وقد زرناه واطلعنا عليه في 30 أيار 2025).

135 UNRWA, *2021 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - TOP 20 Donors as 31 December 2021*, UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/top_20_donors_2021_overall_ranking.pdf

و2022،[136] ورفعت مستوى دعمها إلى ما يربو على 422 مليون دولار في عام 2023.[137] وخلال هذه الفترة نفسها، كانت ألمانيا تصنّف باعتبارها ثاني أبرز المانحين، إذ قدّمت مبلغاً يفوق 212 مليون دولار في عام 2023 وحدها.[138] وتدرك هذه الدول المانحة جيداً مدى النفوذ الذي تشكله مساهماتها المالية، وبحكم ذلك، عمدت إلى توظيف استخدام الدعم الذي تقدمه كأداة للضغط السياسي. فقد أسهمت هذه الدول إسهاماً واعياً وفاعلاً في الجرائم التي ارتكبتها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة على المدى القصير، وأعانت هذه المنظومة في مساعيها الرامية إلى تفكيك الأونروا واستبدالها، وبالتالي تقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين كافة، بما فيها حقّهم في تقرير المصير وجبر الضرر.[139]

وبعدما علّقت الدول التمويل الذي كانت تقدّمه للأونروا، واجهت الوكالة عجزاً مالياً بلغ قدره 450 مليون دولار، إذ صرّح مفوضها العام، فيليب لازاريني، في شهر شباط 2024 بأن الوكالة «وصلت إلى نقطة الانهيار.»[140] وصرّحت الأونروا، في تقريرها الذي يغطي الفترة الواقعة بين يومي 1 كانون الثاني و30 حزيران 2024، بأن النقص الحاد في التمويل والقيود المفروضة على إمكانية الوصول أفضيا إلى تنفيذ عملية واحدة فقط لتوزيع الدقيق من أصل ثلاث عمليات كانت مقررة لتوزيعه، والوفاء بما نسبته 12% فحسب من احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتمويل ما لم تزد نسبته عن 6% من احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية. وتلقّت الخدمات الصحية في حالات الطوارئ القليل من الدعم المطلوب، ممّا أدى إلى نقص المياه النظيفة والفرشات والمراحيض والإمدادات الطبية على نطاق واسع.[141] وبحلول شهر آذار 2024، أفاد القائمون

---

136 UNRWA, *2022 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - TOP 20 Donors as 31 December 2022*, UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/top_20_donors_2022_overall_ranking.pdf

137 UNRWA, *2023 Confirmed Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - TOP 20 Donors as 31 December 2023*, UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/top_20_donors_overall_ranking_2023.pdf

138 المصدر السابق.

139 تُكلّف الأونروا، بموجب الولاية المعهودة إليها، بتأدية عملها إلى حين تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، الذي يتضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، ورد ممتلكاتهم، وتعويضهم وتقديم الضمانات بعدم تكرار ما حل بهم. وتأسيسًا على ذلك، تضطلع الوكالة بدور محوري في حماية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي القضية التي يسعى النظام الإسرائيلي إلى محوها وطمسها منذ عقود.

140 Harriet Sherwood, "UN's Palestinian Aid Agency 'at Breaking Point' after $450m Budget Shortfall," *The Guardian*, February 25, 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/feb/25/uns-palestinian-aid-agency-at-breaking-point-after-450m-budget-shortfall.

141 UNRWA, *oPt Flash Appeal Progress Report (1 January – 30 June 2024)*, page 6, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/opt_flash_appeal_progress_report_2024_final_final_update.pdf.

على النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي بأن ما يربو على 1.1 مليون شخص في قطاع غزة يواجهون مستوى كارثياً من انعدام الأمن الغذائي،[142] وهو ما شكل أعلى رقم يسجل على الإطلاق على مقياس التصنيف حتى ذلك التاريخ.[143] وما من شك في أنّ التداعيات المترتبة على وقف تمويل الأونروا والهجمات التي تستهدفها أسهمت إسهاماً مباشراً في تفاقم حالة التجويع وتهيئة ظروف معيشية يراد بها تدمير السكان، وهو ما يشكل فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية.

وقد ظلّت الادعاءات التي روّجتها المنظومة الإسرائيلية دون إثبات وبلا أساس، فقد أعاد العديد من الدول التمويل الذي كانت تقدّمه للوكالة، باستثناء السويد التي أعلنت في شهر كانون الأول 2024 قرارها بوقف التمويل في عام 2025،[144] فضلًا عن الولايات المتحدة. ففي عهد الرئيس بايدن، أقرّ الكونغرس الأمريكي حظراً لمدة عام على تمويل الأونروا، وذلك حتى شهر آذار 2025،[145] وهو إجراء أيّدته إدارة ترامب ورسّخته في وقت لاحق من خلال أمر تنفيذي صدر في شهر شباط 2025، ينصّ على وقف جميع أشكال التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة بصفة دائمة.[146]

وممّا لا خلاف فيه أن الدول تعي الأهمية التي تتبوأها الأونروا في تقديم المساعدات في قطاع غزة، وهي تعي كذلك كيف أن قطع التمويل عنها وإطلاق الحملات التي تستهدف شيطنتها سوف تفرز أثرها على وصول الخدمات إلى الفلسطينيين. وبصرف النظر عمّا إذا كان بعض موظفي الأونروا قد شاركوا في عمليات المقاومة في يوم 7

---

142 IPC, *IPC Global Initiative - Special Brief*, March 2024, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/03/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

143 UN, "Secretary-General's Press Encounter on Gaza Food Insecurity Report," March 18, 2024, https://www.un.org/unispal/document/secretary-generals-press-encounter-on-gaza-18mar24/.

144 الأونروا، «قرار حكومة السويد بوقف تمويل الأونروا في عام 2025 مخيب للآمال»، 18 تشرين الأول، 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/UFTyZ.

145 Foundation for Defense of Democracies, "U.S. Bans UNRWA Funding for One Year," March 25, 2024, https://www.fdd.org/analysis/2024/03/25/u-s-bans-unrwa-funding-for-one-year/.

146 Executive Order 14199, "Withdrawing the United States from and Ending Funding to Certain United Nations Organizations and Reviewing United States Support to All International Organizations," *The White House*, February 4, 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/withdrawing-the-united-states-from-and-ending-funding-to-certain-united-nations-organizations-and-reviewing-united-states-support-to-all-international-organizations/.

تشرين الأول أم لا، فإن وقف تمويل الوكالة ومعاقبة الفلسطينيين الذين يشارفون على الموت وقد أنهكهم الجوع وأصابهم الجفاف ونالت الأمراض منهم وطالهم التهجير في قطاع غزة يُعد، في الحد الأدنى، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. وما من شك في **أنّ حجب التمويل عن الوكالة وشلّ عملها يفضي عمليا إلى تعطيل الجهة الرئيسة التي تتكفّل بإيصال المعونات الإنسانية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، مما يؤدي إلى ازدياد وطأة التجويع والإبادة الجماعية.** إن قرارات وقف التمويل تتناقض مع التدابير المؤقتة الملزِمة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن ضمان وصول المعونات الإنسانية على الفور،[147] وتساعد المنظومة الإسرائيلية على التحايل على هذه التدابير في نهاية المطاف. ولا يغيب عن بالنا أنّ توضيحات لجنة القانون الدولي على مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، تحديداً عن الأفعال غير المشروعة دولياً، تورد المساعدة التي تقدَّم لدولة ما لغايات الالتفاف على العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن باعتبارها شاهداً على أن تلك الدولة قد تتحمل المسؤولية عن تقديم العون والمساعدة. وقد يسّرت الدول التي أيدت ادعاءات المنظومة الإسرائيلية، من خلال ما قامت به من قطع التمويل عن الأونروا، للنظام الإسرائيلي أن يقدم على ما هو أكثر من مجرد «الالتفاف» على التدابير التي قررتها محكمة العدل الدولية، بل إنها أسهمت في انتهاك تلك التدابير ومخالفتها كذلك. وهذا يُعد فعلًا من أفعال التواطؤ المؤثرة في الجرائم التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية والتي تتمثل في الإبادة الجماعية والتجويع واستخدام المساعدات كسلاح.

3,2,4. استبدال النظام الإنساني الذي تقوده الأمم المتحدة وعسكرة المساعدات

تواصل المنظومة الإسرائيلية، بالتوازي مع عملها على إعاقة عمل الأونروا وتهميشها، طرح مخططات ترمي إلى بسط سيطرتها على المساعدات الإنسانية وتحويلها إلى أداة توظّفها في تعزيز أهدافها العسكرية الاستراتيجية، والتي تتمثل على وجه التحديد في استعمار قطاع غزة وتهجير سكانه قسراً. وقد عرضت المنظومة هذه المخططات على المجتمع الدولي باعتبارها الحلّ «الإنساني» الوحيد، إذ ادّعت زوراً أن حركة حماس تسيطر على المساعدات وتنهبها – وهو ادّعاء رفضه مسؤولون في الأمم المتحدة، بمن فيهم

147 *South Africa v. Israel*, Order of 26 January 2024, I.C.J. Reports 2024, para. 86(4) https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf.

مديـر برنامـج الأغذيـة العالمـي[148] ورئيـس مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة.[149] وينظـر هـذا المبحـث فـي بُعـد يحتـل أهميـة بالغـة فـي تواطـؤ الولايـات المتحـدة فـي الجرائـم التـي تقترفهـا المنظومـة الإسـرائيلية، بمـا يشـمله مـن اسـتخدام المسـاعدات كسـلاح ضـد الفلسـطينيين، والتجويـع والإبـادة الجماعيـة والتهجيـر القسـري، مـع التركيـز بوجـه خـاص علـى الـدور الـذي اضطلعـت بـه فـي آخـر مـا اسـتجد مـن هـذه الإسـتراتيجية وأخطرهـا، وهـي مـا عُـرف بمؤسسـة غـزة الإنسـانية.

ففـي يـوم 4 أيـار 2025، صـادق المجلـس الـوزاري الحربـي الإسـرائيلي علـى خطـة جديـدة بشـأن توزيـع المسـاعدات فـي قطـاع غـزة، بحيـث تتولـى إدارتهـا شـركات عسـكرية أمنيـة خاصـة أمريكيـة مـع القـوات الإسـرائيلية.[150] وقـد اسـتهلت آليـة توزيـع المسـاعدات هـذه عملهـا فـي يـوم 26 أيـار 2025 **تحـت مظلـة "مؤسسـة غـزة الإنسـانية"، وهـي منظمـة غيـر ربحيـة سـجلت فـي الولايـات المتحـدة** فـي وقـت مبكـر يرجـع إلـى شـهر تشـرين الثانـي 2024،[151] وفـي سويسـرا كذلـك.[152] وتنفـذ هـذه الشـركة عملياتهـا بالتنسـيق مـع شـركتي الأمـن الأمريكيتيـن «سـيف ريتـش سوليوشـنز» (Safe Reach Solutions) و«يـو جـي سوليوشـنز» (UG Solutions).[153] وقـد سـبق لهـذه الشـركة الأخيـرة أن دخلـت فـي عقـد مـن أجـل تشـغيل «معبـر نتسـاريم» عقـب وقـف إطـلاق النـار فـي شـهر كانـون الثانـي 2025.[154] وقـد زعمـت مؤسسـة غـزة الإنسـانية، فـي ورقـة تفصـح فيهـا عـن معلومـات بشـأن العمليـات التـي تتعهدهـا، أنهـا سـوف تنشـئ أربعـة

148 *Middle East Eye*, "UN Food Programme Chief Denies Claims Hamas Stealing from Gaza Aid Trucks," June 16, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/un-food-programme-chief-denies-claims-hamas-stealing-gaza-aid-trucks.

149 Lorenzo Tondo, "Israel Accused of Arming Palestinian Gang Who Allegedly Looted Aid in Gaza," *The Guardian*, June 5, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/jun/05/israel-accused-of-arming-palestinian-gang-who-allegedly-looted-aid-in-gaza.

150 Kaleb Franckeiss, "IDF Planning Major Shift in Gaza Aid Delivery in Bid to Thwart Hamas Diversion," *The Times of Israel*, June 15, 2025, https://www.timesofisrael.com/idf-planning-major-shift-in-gaza-aid-delivery-in-bid-to-thwart-hamas-diversion/.

151 Israel to Revamp Aid Delivery in Gaza," *The New York Times*, May 24, 2025, https://www.nytimes.com/2025/05/24/world/middleeast/israel-gaza-aid-plan.html.

152 Gaza Humanitarian Foundation, profile page, *Fundraiso*, last updated May 28, 2025, https://www.fundraiso.com/en/organisations/gaza-humanitarian-foundation. At the time of writing, GHF's registration in Switzerland was being challenged. Its dissolution was ordered on 2 July and the GHF has 30 days to comply. See "Swiss authorities close the controversial GHF," *Middle East Monitor*, July 3, 2025, https://www.middleeastmonitor.com/20250703-swiss-authorities-close-the-controversial-ghf/.

153 JNS Staff, "US-Backed Gaza Aid Group to Launch by End of May," *The Times of Israel*, May 15, 2025, citing Reuters, https://www.jns.org/us-backed-gaza-aid-group-to-launch-by-end-of-may/.

154 Jonathan Landay and Aram Roston, "Inside U.S. Security Firm's Risky Gaza Mission," *Reuters*, January 30, 2025, https://www.reuters.com/world/inside-us-security-firms-risky-gaza-mission-2025-01-30/.

«مواقع مؤمنة للتوزيع»، تقع جميعها في جنوب غزة، من أجل توفير «الحصص الغذائية المعبأة مسبقاً، وصناديق النظافة الصحية، والإمدادات الطبية [...] من خلال ممرات تخضع للرقابة المشددة» لما مجموعه 1.2 مليون فلسطيني من سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة.[155]

وقد قوبلت مؤسسة غزة الإنسانية، إلى جانب الخطة التي وضعتها لتوزيع المساعدات، برفض وإدانة واسعين من جانب المنظمات الدولية. فقد رفض فريق الأمم المتحدة القُطري الإنساني، وبدعم كامل من الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مؤسسة غزة الإنسانية وخطتها، وأكّد أنها «تتنافى مع المبادئ الإنسانية الأساسية ويبدو أنها مصممة لغايات إحكام السيطرة على المواد الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، كما لو كانت تكتيكاً لممارسة الضغط – جزءاً من إستراتيجية عسكرية.»[156] كما أكدت وكالات الأمم المتحدة[157] والمنظمات غير الحكومية[158] أنها لن تشارك في آلية تنتهك المبادئ الإنسانية وتخلّ بها. والأنكى من ذلك أن من يقومون على إدارة هذه المؤسسة أقرّوا بانعدام صفتها القانونية، إذ استقال رئيسها جيك وود، وصرح بقوله إنه «لا يمكن تنفيذ هذه الخطة والالتزام في الوقت نفسه التزاماً صارماً بمبادئ العمل الإنساني التي تقوم على الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال.»[159] **وقد خالف هذا المخطط الأمريكي-الإسرائيلي القانون الدولي منذ بدايته، إذ استبدل النظام الإنساني القائم الذي تتولى الأمم المتحدة قيادته وتنسيقه، والذي صُمّم على نحو يراعي المبادئ الإنسانية كافة، وأحلّ محله آلية تتسم بطابع عسكري ومسيّسة تديرها نفس القوى التي تمارس التجويع والإبادة الجماعية في قطاع غزة.**

---

155 Gaza Humanitarian Foundation, *"GHF: Safe, Transparent Aid for Gaza" memo*, May 2025, pdf, page 1, https://static-cdn.toi-media.com/www/uploads/2025/05/Gaza-Humanitarian-Foundation-Memo.pdf.

156 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «بيان صادر عن الفريق القُطري للعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلّة بشأن تقديم المعونات على نحو يراعي المبادئ الإنسانية في غزة»، القدس الشرقية ومدينة غزة، 28 أيار 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza.

157 UN, "Gaza: UN Agencies Reject Israeli Plan to Use Aid as 'Bait'", May 9, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/05/1163071.

158 Jan Egeland (@NRC_Egeland), "Israeli officials demand that we shut down the universal aid distribution system run by the UN and NGOs like NRC. They want to manipulate and militarize all aid to Gaza," X, May 2025, https://x.com/NRC_Egeland/status/1919279839590187489.

159 Lorenzo Tondo, "Head of US-backed Gaza Aid Group Resigns, Saying He Will Not Abandon 'Principles'," *The Guardian*, May 26, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/may/26/gaza-humanitarian-foundation-aid-group-jake-wood-resigns.

للولايات المتحدة مسؤولية ضالعة على نحو خطير في الانتهاكات والجرائم التي يسّرتها مؤسسة غزة الإنسانية، باعتبارها منظمة أمريكية يقوم على إدارتها متعاقدون من الشركات الأمنية والعسكرية الأمريكية الخاصة، وتحظى بدعم كامل من الحكومة الأمريكية.[160] فقد أسهمت هذه المؤسسة، ومنذ أن استهلّت عملها، إسهاماً فاعلًا في حالة الفوضى التي افتعلتها عن عمد – وهي الحالة التي سبق أن حذّرت الأمم المتحدة والمنظمات الفلسطينية والمؤسسات الإنسانية الدولية منها. ولم تعمل «المعونة» الأمريكية-الإسرائيلية هذه على التخفيف من وطأة المجاعة الواسعة التي افتعلتها المنظومة الإسرائيلية في غزة، بل عملت كما لو كانت مصيدة للموت، فتسبّبت في قتل الفلسطينيين ممن كانوا يسعون يائسين إلى الحصول على المساعدات. فحتى يوم 5 تموز 2025، استشهد ما لا يقل عن 743 فلسطينياً وأُصيب أكثر من 4,891 آخرين في مواقع التوزيع التي تديرها مؤسسة غزة الإنسانية أو على مقربة منها.[161] كما تحرم المؤسسة الفلسطينيين من حقّهم في الحصول على المعونات والخدمات المنقذة للحياة في الأماكن التي يتواجدون فيها، وتجبرهم على قطع مسافات طويلة لكي يتيّسر لهم الحصول على قدر ضئيل من المعونات التي لا تكفيهم بالأساس.[162] **وهذا يشكل صورة من صور التهجير القسري من خلال ما يهيّئه من بيئة قسرية وفرض الجوع المتعمّد، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية منعاً باتاً. كما يعمل على تعطيل عمل المنظمات الإغاثية ويستبدلها بآلية حصرية تتّسم بطابع عسكري، تُوزّع المعونات في مواقع محددة في جنوب قطاع غزة، مما يجبر الفلسطينيين من شتى أرجاء القطاع على الانتقال إلى الجنوب بحثاً عن المساعدات المحدودة.** وبهذه الطريقة، تكرّر هذه المؤسسة الإستراتيجية التي اعتمدتها المنظومة الإسرائيلية مراراً[163] على مدار الإبادة الجماعية التي تقترفها، والتي تتمثل في دفع الفلسطينيين بمجموعهم إلى مناطق تُصنَّف بأنها «آمنة»، من أجل استهداف تلك المناطق وهؤلاء الفلسطينيين بالرصاص

160 *France 24*, "US says new foundation to spearhead Gaza aid plan, bypassing UN," May 8, 2025, https://www.france24.com/en/live-news/20250508-us-says-new-foundation-to-spearhead-gaza-aid.

161 Al Jazeera Staff, "'Going Hungry': More Than 700 Palestinians Killed Seeking Aid in Gaza," *Al Jazeera*, July 5, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/7/5/going-hungry-more-than-700-palestinians-killed-seeking-aid-in-gaza.

162 OCHA, "Urgent Call for Increased Humanitarian Assistance in Gaza," June 11, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/06/1164271.

163 مركز بديل، «التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة»، ورقة العمل رقم 31، (بيت لحم: مركز بديل، 2024)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15551.html، وهذه الورقة منشورة باللغة الإنجليزية على موقع المركز: https://badil.org/cached_uploads/view/2024/06/10/forced-displacement-as-an-act-of-genocide-in-the-gaza-strip-v6-1718021197.pdf.

والقصف.[164] ولم تزد هذه الآلية، والتي تعمل تحت ستار العمل الإنساني، عن أن تمعن في تيسير الإبادة الجماعية. إذ أجبرت الفلسطينيين في قطاع غزة على الاختيار بين الرضوخ والإذعان لها أو مواجهة الموت جوعاً. وحسبما جاء على لسان نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق، «ينبغي ألّا يجبر أيّ إنسان، في أيّ مكان، على أن يختار بين المخاطرة بحياته وإطعام أسرته.»[165] إنّ الولايات المتحدة تسهم إسهاماً مباشراً، من خلال هذه المؤسسة، في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية واستخدام المساعدات كسلاح، ناهيك عن تهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم ومناطق سكناهم وقتلهم عن عمد وقصد.

ومن الثابت والواضح كذلك أنّ مؤسسة غزة الإنسانية تشكل جزءاً من الخطة الأوسع، والتي ترمي إلى تطهير قطاع غزة عرقياً واستعماره. فثمّة مسعى يهدف إلى ترحيل الفلسطينيين في قطاع غزة إلى جنوبه، ومن ثمّ ترحيلهم بصورة تلقائية إلى مناطق أقرب من الحدود مع مصر. وقد صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على قرار إنشاء تلك المؤسسة بالتزامن مع مصادقته على شنّ عملية «عربات جدعون»، التي لا يخفى أنها تسعى إلى «احتلال» قطاع غزة ودفع سكانه إلى الانتقال نحو جنوبه.[166] ويأتي ذلك في سياق الدعوات المتكرّرة التي ما انفك المسؤولون الإسرائيليون يطلقونها، خلال الإبادة الجماعية المتواصلة، لتهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم في قطاع غزة إلى خارجه. فمنذ يوم 14 تشرين الثاني 2023 على الأقل، ما فتئ بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي وعضو المجلس الوزاري الأمني، يعرض خطته الرامية إلى تهجير الفلسطينيين قسراً وتطهير غزة عرقياً، ويقدّمها باعتبارها «حلاً إنسانياً» ويموّهها تحت ستار «الهجرة الطوعية.»[167] وفي شهر كانون الثاني 2024، حضر 11 وزيراً إسرائيلياً، من بينهم سموتريتش ووزير ما يسمى الأمن القومي إيتمار بن غفير، مؤتمراً دعا إلى

---

164 Jacob Magid and Emanuel Fabian, "IDF Soldiers Ordered to Shoot Deliberately at Unarmed Gazans Waiting for Humanitarian Aid," *Haaretz*, June 27, 2025, https://www.haaretz.com/israel-news/2025-06-27/ty-article-magazine/.premium/idf-soldiers-ordered-to-shoot-deliberately-at-unarmed-gazans-waiting-for-humanitarian-aid/00000197-ad8e-de01-a39f-ffbe33780000

165 OCHA, "UN Humanitarian Chief Calls for Immediate Action to Address Gaza Crisis," UN News, June 10, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/06/1164171.

166 Emanuel Fabian, "IDF Says It Has Launched First Stages of New Major Gaza Offensive Dubbed 'Gideon's Chariots'," The Times of Israel, May 16, 2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-says-it-has-launched-first-stages-of-new-major-gaza-offensive-dubbed-gideons-chariots/.

167 Al Jazeera, "Israeli Minister Supports 'Voluntary Migration' of Palestinians in Gaza," November 14, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/11/14/israeli-minister-supports-voluntary-migration-of-palestinians-in-gaza.

إجبار الفلسطينيين على «الهجرة الطوعية» من غزّة وإعادة إقامة المستعمرات الإسرائيلية التي كانت قائمة في القطاع قبل فك الارتباط عنها في عام 2005.[168] ويحظى دعم تهجير الفلسطينيين قسراً من غزة بتأييد من أعلى مستويات القيادة الإسرائيلية، إذ صرّح بنيامين نتنياهو في عام 2023 بأنّه «لا يرى مشكلة» في «الهجرة الطوعية» وقال: «لا تكمن مشكلتنا في السماح بالخروج، بل في قلّة الدول التي تبدي الاستعداد لاستقبال الفلسطينيين. ونحن نعمل على هذا الأمر. وهذا هو الاتجاه الذي نسير فيه.»[169]

وقد ردّدت الولايات المتحدة الأمريكية قولها ودعمها لهذه السياسة التي تنتفي الصفة المشروعة عنها، حتّى أنّ الرئيس ترامب طرح الخطة التي رأى فيها تهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم ومناطق سكناهم إلى مصر والأردن، و«بسط السيطرة على قطاع غزة» وتحويله إلى «ريفييرا الشرق الأوسط».[170] وأفادت المنظومة الإسرائيلية المرة تلو المرة بأنها تتبنى خطة ترامب، بل أنّ نتنياهو وضع تنفيذ خطة التهجير القسري باعتبارها من شروط إنهاء الإبادة الجماعية في غزة.[171] ولا يمكن اعتبار إصدار إنذار نهائي وتوجيهه إلى الفلسطينيين بالرحيل عن قطاع غزة أو مواجهة القصف المتواصل والتجويع والظروف التي تفضي بهم إلى الموت البطيء خياراً طوعياً، وإنّما يمثّل التعريف الحرفي لما يجري من افتعال بيئة قسرية يصار استغلالها فيما بعد من أجل الضغط على الفلسطينيين ودفعهم إلى الرحيل عن قطاع غزة، وهو ما يشكّل فعلاً جليّاً لا يخفى من أفعال التهجير القسري.[172] ومن الواضح أن المنظومة الإسرائيلية، وبمساعدة الولايات المتحدة، توظّف

---

168 Bethan McKernan, "Israeli Ministers Attend Conference Calling for 'Voluntary Migration' of Palestinians," *The Guardian*, January 29, 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/jan/29/israeli-ministers-attend-conference-calling-for-voluntary-migration-of-palestinians.

169 Mitchell Plitnick, "Israel Announces Its Gaza Endgame: Ethnic Cleansing as 'Humanitarianism,'" *Mondoweiss*, December 28, 2023, https://mondoweiss.net/2023/12/israel-announces-its-gaza-endgame-ethnic-cleansing-as-humanitarianism/.

170 *Middle East Eye*, "Full Text of Trump and Netanyahu's Explosive News Conference," February 4, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/full-text-trump-and-netanyahus-explosive-news-conference.

171 Benjamin Norton, "Netanyahu Says Israel Will Not Back Down Until Gaza Is Emptied of Palestinians," *Truthout*, May 9, 2025, https://truthout.org/articles/netanyahu-says-israel-will-not-back-down-until-gaza-is-emptied-of-palestinians./

172 وفقًا للسوابق القضائية التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فإن ركن «القسر» في جريمة التهجير القسري لا يقتصر على استخدام القوة المادية، بل يشمل أيضًا أشكالًا أخرى من الإكراه، «مثل ذلك الذي ينشأ عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو التعسف استعمال السلطة أو استغلال البيئة القسرية.» أنظر:

Prosecutor v. Radovan KaradžiĆ, Judgment, Case No. ICTY-95-5/18-T, Trial Chamber, International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, March 24, 2016, para. 489, https://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement.pdf.

مؤسسة غزة الإنسانية من أجل تحقيق هذه الأهداف وتجسيدها، وذلك عبر دفع الفلسطينيين وإجبارهم على الانتقال نحو جنوب قطاع غزة تمهيداً لطردهم إلى مصر والبلدان المجاورة الأخرى.

ويتخطى ضلوع الولايات المتحدة في هذه الخطط حدود الموافقة السلبية، إذ ترقى إلى تيسير ما تقترفه المنظومة الإسرائيلية من جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري والتجويع والقتل العمد واستخدام المساعدات كسلاح ووسيلة لبسط السيطرة على الفلسطينيين وإحكام قبضتها عليهم. وفضلًا عن ذلك، لا تكتفي الولايات المتحدة بتيسير العمل على تقويض البنية التحتية الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في غزة وتفكيكها، بل تسهم كذلك في تصميم هذا العمل وتمويله ووضعه موضع التنفيذ العملي من خلال شركاتها العسكرية والأمنية الخاصة، وهذا ما ينقل دور الولايات المتحدة من التواطؤ إلى المشاركة الفاعلة في الأفعال غير المشروعة دولياً.

4,2,4. الخلاصة

لقد عمدت الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة – إلى تثبيت تواطؤها في الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة، من خلال ما أقدمت عليه من وقف تمويل وكالة الأونروا ونزع الصفة الشرعية عنها، وعرقلة وصول المساعدات، ومساندة تنفيذ آليات تنتفي السمة الأخلاقية عنها وتتسم بطابعها القسري في تقديم المعونات، من قبيل مؤسسة غزة الإنسانية. واضطلعت هذه الدول بدور فاعل في تفكيك القنوات الإنسانية القانونية والمحايدة التي تتسم بكفاءتها وتحظى بالقبول، وفي إقامة إطار ييسّر الجرائم الجسيمة التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية والتي تنتهك التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية الملزمة. وأسهم الدعم الذي بلغ هذا المستوى – بما يشمله تقليص التمويل والدعم السياسي والتعاون اللوجستي – إسهاماً لا يمكن تجاهله في ارتكاب الجرائم الدولية التي ورد بيانها أعلاه.

3,4. شلّ آليات المساءلة وعرقلة منع الجرائم الإسرائيلية

غدا الدعم السياسي الذي تقدمه الدول شكلاً حاسماً من أشكال الدعم الذي تناله المنظومة الإسرائيلية وتحظى به، إذ يمكّنها من المضي في اقتراف جرائمها في

قطاع غزة. وقد تطرّقنا في مبحث سابق إلى المعالم القانونية التي تبيّن أبعاد التواطؤ السياسي، من خلال مفهوم الامتناع عن الاعتراف الذي يرد النص عليه في المادة (41) من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً (القانون الدولي العام)، ومفهوم التشجيع بموجب المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف (القانون الدولي الإنساني). وإذ يفتقر هذا المفهوم الأخير إلى تعريف مناسب يبينه ويجليه في صكوك القانون الدولي الإنساني، يضع هذا المبحث تعريفاً للتشجيع باعتباره شكلاً من أشكال التواطؤ، وذلك بالاستناد إلى تأثير الدعم السياسي الذي تقدّمه الدول في تشجيع القائمين على اتخاذ القرارات في الدولة التي ترتكب الجرائم على تنفيذها وتصاعد وتيرتها. واستناداً إلى هذا الأساس القانوني، يتناول هذا المبحث تواطؤ الدول في الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية من خلال ما تمده من دعم سياسي، ويصنفه في ثلاث فئات رئيسة على نحو: (1) الاعتراف الرسمي بالجرائم الإسرائيلية كما لو كانت مشروعة ونشر الادعاءات الزائفة بشأنها، (2) واستخدام حق النقض (الفيتو) ضدّ قرارات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (3) وتوجيه التهديدات إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والقرارات التي تصدر عنهما. ولا تقتصر الدراسة التي يجريها هذا المبحث على كلّ تدبير من هذه التدابير على حدة، بل يُركّز على تضافرها وتكاملها في إسهامها في ارتكاب الإبادة الجماعية والتجويع واستخدام المساعدات كسلاح والقتل العمد والتهجير القسري.

1,3,4. التشجيع والاعتراف باعتبارهما شكلاً من أشكال التواطؤ

بينما يُعدّ الدعم العسكري أكثر أشكال التواطؤ وضوحاً وجلاءً، يحتل تواطؤ الدول في تأمين الدعم السياسي والدبلوماسي مكانته من الأهمية، وهو يرتب مسؤولية قانونية وينشئها بموجب القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما له صلة بواجب الامتناع عن الاعتراف والالتزام بالإحجام عن التشجيع. يتناول هذا المبحث في شقّه الأول الالتزام بالامتناع عن التشجيع على ارتكاب الانتهاكات بموجب المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف ضمن إطار القانون الدولي الإنساني، ويسقطه على حالة غزة بالاستناد إلى عوامل عدة، بما فيها النفوذ العالمي الذي تملكه الدول المتواطئة وطبيعة الدعم السياسي الذي تقدمه، ومدى تأثير هذا الدعم في قرارات الدولة التي ترتكب تلك الانتهاكات. كما ينظر المبحث في تواطؤ الدول في غزة باعتباره يشكّل إخلالاً بواجب عدم الاعتراف الذي تنص عليه المادة (41) من مشاريع المواد المتعلقة

بمسؤولية الدول حسبما يرد تقنينها في القانون الدولي العام، ويرسي الأساس الذي تنبني عليه المباحث التي تليه التي سيتم التوسّع فيها في الفقرات اللاحقة.

ولغايات هذه الورقة، يُعرَّف التواطؤ السياسي على أنه شكل من أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة في سياق ارتكاب جريمة من الجرائم الدولية، **من خلال تشجيع الدولة التي ترتكبها على تنفيذ هذه الجريمة أو الاستمرار في ارتكابها، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو من خلال الإسهام في الإبقاء على الوضع غير القانوني الذي ينشأ عنها من خلال الاعتراف بجريمة / انتهاك ما كما لو كانا يكتسيان صفة مشروعة، أو كلا الأمرين معاً.**

قد يتحقّق التشجيع من خلال "شرعنة" الفعل الجرمي، أو منح الدولة التي تقدم على ارتكاب الجريمة حصانة سياسية أو قضائية، أو تعطيل قدرة الدول الأخرى وعوقها عن اتخاذ إجراءات معنية بحقّ تلك الدولة. فكما تبين في الفصل (2) الذي يقف على الإطار القانوني للتواطؤ، يقتضي التشجيع إثبات وجود عاملين أساسيين، **أولهما أن تكون الدولة المتواطئة قدمت التشجيع وهي على علم ودراية بأن ارتكاب الجريمة والانتهاك كان محتملاً أو متوقعاً، وثانيهما أن يكون لهذا التشجيع الذي قدمته تلك الدولة تأثير فعلي في دعم ارتكاب الجرائم والانتهاكات أو استمرارها أو تصاعد وتيرتها.** وفي حالة غزة، لا عناء في إثبات العامل الأول، إذ أنّ الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة الواقعة على القانون الدولي الإنساني متواصلة على قدم وساق منذ ما يربو على عشرين شهراً، وقد وثّقتها العديد من الجهات على وجه الدقة، بما فيها محكمة العدل الدولية التي رأت أن ثمة أسبابا معقولة تحمل على الاعتقاد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، فضلاً عن العشرات من المنظمات الدولية والفلسطينية التي نقلت التقارير التي تفيد باقتراف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة، التي تمس اتفاقيات جنيف ووثقتها فيها. أمّا بالنسبة للعامل الثاني، فينبغي إثبات وجود علاقة سببية بين التشجيع واستمرار الجريمة أو تصاعد وتيرتها. وهذا يشترط إجراء تقييم دقيق يقف على السلوك، وعلى كيفية تفاعل هذه الأفعال مع سلوك الدولة التي ترتكب تلك الجريمة، والتأثير الذي تفرزه على القائمين على اتخاذ القرارات فيها أو الأثر التي تتركه على استجابة النظام الدولي، أو كلّ هذه الجوانب مجتمعة. ويشمل ذلك إجراء تحليل يتفحص تسلسل الأحداث، وخاصة الإجراءات والسياسات والتصريحات التي أصدرتها الدولة التي اقترفت الجريمة قبل أن تتلقى الدعم أو التشجيع من الدولة

المتواطئة معها وبعده. ويظهر نمط ما فتئ يتكرّر ويتردّد في حالة الجريمة المستمرة (واستمرار تواطؤ الدول) في غزة، حسبما سنتناوله بالتحليل فيما بعد، يبيّن اتجاه الدولة التي تقترف الجرائم (وهي المنظومة الإسرائيلية في هذه الحالة) إلى اعتماد سياسات تتّسم بقدر أكبر من العدوانية والتصعيد، أو توسيع نطاق العمليات التي تشنّها بناءً على ما تستند إليه من بيانات الدعم وتعطيل تدابير المساءلة، أو أيّ من هذين الأمرين. ويمكن إثبات قيام العلاقة السببية ووجودها من خلال دراسة السلوك المادي للدولة التي أقدمت على ارتكاب الجريمة، وسلوكها الذي يأتي في هيئة غير ملموسة، كالتصريحات العامة التي يطلقها القائمون على صناعة القرار ويعلنون عن حالة التصعيد فيها. وتتصدّى المباحث التالية لإثبات وجود هذه العلاقة، إذ تدرس القوة السياسية التي تتمتّع الدولة المتواطئة بها وطبيعة سلوكها دراسة مفصّلة ووافية، ثم تنتقل إلى تحليل الأثر الفعلي الذي تخلّفه هذه الأفعال على أرض الواقع، عن طريق تتبّع تسلسل الأحداث والتصريحات الصادرة عن الدولة التي ترتكب الجريمة محل النظر والتغيّر الذي يطرأ على سلوكها الميداني أو ما يشهده من تصاعد في وتيرته.

وفي حالة الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية خلال حربها على قطاع غزة، تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المتواطئة الأساسية، وذلك بوصفها قوة عظمى عالمية كان لمشاركتها وضلوعها فيها دور هائل رتّب تبعات خطيرة. فالولايات المتحدة لا تمارس نفوذها على المستوى الدولي من خلال ما تعمد إليه من استخدام حق النقض (الفيتو) وفرض سيطرتها على فرادى الدول بفضل سلطتها الناعمة فحسب، بل يمتدّ تأثيرها إلى داخل المنظومة الإسرائيلية نفسها كذلك، بحكم ما تقدّمه لها من دعم سياسي واقتصادي وعسكري منذ عقود. ولا يتّسم دور الولايات المتحدة بالحياد بالنظر إلى اختلال توازن القوى بينها وبين الجهات الفاعلة الأخرى. فأفعالها قد تسهم في تيسير ارتكاب الجرائم الدولية واستمرارها، وخاصةً عندما تُوفِّر الحماية للدولة التي تقترف هذه الجرائم وتحول بينها وبين الخضوع للمساءلة القانونية. وللولايات المتحدة تأثير بالغ على إجراءات اتخاذ القرارات في المنظومة الإسرائيلية، باعتبارها من أبرز حلفائها وأكبر من يزوّدها بالعتاد العسكري. ولا يقتصر هذا التأثير على مدى ما ترتكبه تلك المنظومة من جرائم، وإنّما على وضع حدّ لها ووقفها. وبينما تعدّ الولايات المتحدة أكثر الدول تواطؤاً في هذه الجرائم، تتحمّل دول أخرى، كألمانيا والمملكة المتحدة، مستويات متفاوتة من المسؤولية في هذا التواطؤ أيضاً. وتقتضي الضرورة، في هذا المقام، أن نؤكّد على أنّ الدول التي نتناول تصريحاتها وبياناتها بالتحليل ليست بمنأى عن هذا التواطؤ، بل إنها ضالعة

في جميع مراحل الإبادة الجماعية – من تسويغها، إلى التشجيع عليها، إلى توفير الغطاء السياسي والمادي اللازم لاستمرارها وتصعيدها. وتتناول المباحث التالية تحليل ما دأبت عليه هذه الدول من التشجيع على الجرائم التي يقترفها النظام الإسرائيلي على أساس المعايير التي بيّناها أعلاه، وتبيّن الطرق التي انتهجتها الدول المتواطئة في تهيئة بيئة تيسر للمنظومة الإسرائيلية أن تفلت من العقاب الواجب عليها، من خلال تبرير أفعالها والحيلولة دون خضوعها للمساءلة والمحاسبة وتمكينها من الاستمرار في ارتكاب الجرائم والانتهاكات.

وفيما يتعلّق بالتواطؤ السياسي المستمد من صكوك القانون الدولي العام، تنصّ المادة (41) من مشروع المواد التي أعدّتها لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، على أنها لا تعترف بشرعية وضع ناجم عن إخلال خطير يقع على قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي. وبمقتضى التعليقات التي وضعتها هذه اللجنة (أنظر: الفصل 2)، فإنّ الالتزام بالامتناع عن الاعتراف «لا يقتصر على الاعتراف الرسمي بهذه الأوضاع فحسب، بل يحظر الأفعال التي من شأنها **أن تتضمن هذا الاعتراف أو توحي به كذلك** (التوكيد مضاف).»[173] وقد أعربت الدول عن تأييدها الرسمي من خلال تبرير الجرائم الإسرائيلية بوصفها من أعمال «الدفاع عن النفس» ومن خلال ما تؤكّده باستمرار بأن الأفعال التي تقدم المنظومة الإسرائيلية عليها تتماشى مع القانون الدولي. كما اتّخذت هذه الدول تدابير تنطوي على التأييد، من قبيل استخدام حق النقض (الفيتو) ضدّ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونشر الدعاية الإسرائيلية وقبولها والتسليم بها، ومهاجمة مشروعية المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. كما تشدّد لجنة القانون الدولي على أن الامتناع الجماعي عن الاعتراف/التأييد «يشكل الحدّ الأدنى المطلوب من استجابة الدول» إزاء الإخلال بالقواعد الآمرة.[174] ويُعدّ إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي يقرّ بانعدام مشروعية الأفعال الإسرائيلية ويدعو إلى وقف هذه الأفعال ووضع حدّ لها، أحد أوضح أشكال الامتناع الجماعي عن الاعتراف/التأييد. وفي المقابل، يعدّ عوق هذه التدابير وتعطيلها، من خلال استخدام حق النقض (الفيتو)، فعلاً صريحاً من أفعال الاعتراف/التأييد التي تخالف أحكام المادة (41) وتخلّ بها وتسهم في استمرار الإخلال الخطير الذي يمس القواعد الآمرة، وهو الحظر المفروض على الإبادة الجماعية في هذه الحالة. وفضلاً عن ذلك، لا تُعدّ

173 «التعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، ص. 114، الفقرة 5.
174 «التعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، ص. 115، الفقرة 8.

مهاجمة آليات العدالة الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، والنيل منها ونزع مشروعيتها، من جملة الأفعال التي تعترف بالجرائم الإسرائيلية باعتبارها أفعالاً مشروعة فحسب، بل تشكّل خطوة إضافية تعوق المجتمع الدولي وتصرفه عن أداء واجبه في الامتناع عن الاعتراف أيضاً. وتتناول المباحث التالية هذه الأفعال بوجه أكبر من التفصيل وتضع يدها على نمط التواطؤ السائد وتدرس السياق الأوسع الذي تُرتكب فيه الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة وما يتمخض عنها من آثار.

2,3,4. تهيئة قبول جرائم المنظومة الإسرائيلية والتسليم بها: نشر الدعاية الإسرائيلية وتبرير الجرائم في غزة

منذ بداية الإبادة الجماعية التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية في غزة، مضت الدول قدماً بالدعاية التي تُشيطن الشعب الفلسطيني ومقاومته وتسوغ الجرائم الدولية التي تقترفها هذه المنظومة تحت ذرائع زائفة وحجج واهية. ويتطرّق هذا المبحث إلى السبل التي أسهمت هذه الدعاية من خلالها في تشكيل الرأي العام والدولي، مما سمح للمنظومة الإسرائيلية بالإبقاء على الوضع غير القانوني الذي نشأ على الأرض، دون أن تخضع للمساءلة والمحاسبة عليها، بل وبإسناد من الدول الغربية.

(أ) الدعم غير المحدود وغير المشروط للمنظومة الإسرائيلية

لم تخفِ الدول الغربية أن دعمها للنظام الإسرائيلي لا يقتصر على الدعم الذي جرت العادة على تقديمه للحلفاء، بل يتخطّاه. فقد صرّح مسؤولون في الحكومة الألمانية مراراً وتكراراً بأنّ ضمان أمن المنظومة الإسرائيلية يعدّ جزءاً من سبب وجود دولتها، وأكد المستشار أولاف شولتس ذلك للمرة الأولى في يوم 12 تشرين الأول 2023، إذ قال أنّ «إسرائيل ينبغي أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها. ليس هناك سوى مكان واحد لألمانيا في هذا الوقت، وهو أن تكون بجانب إسرائيل. وهذا هو ما نعنيه عندما نقول: إن أمن إسرائيل هو جزء المصلحة العليا للدولة الألمانية.»[175] وكانت المنظومة الإسرائيلية، في ذلك الوقت، تفرض أول حصار شامل على إدخال جميع المعونات والبضائع إلى قطاع

175 Olaf Scholz, "Policy Statement by Olaf Scholz, Chancellor of the Federal Republic of Germany and Member of the German Bundestag, on the Situation in Israel," October 12, 2023, https://www.bundesregierung.de/breg-en/service/archive/policy-statement-by-olaf-scholz-2230254.

غزة، وكانت قد قتلت 1,100 فلسطيني وهجّرت 340,000 آخرين ودمّرت عدداً من البنايات السكنية والمنشآت التابعة لوكالة الأونروا.[176] وقد تردّدت التصريحات التي أبداها شولتس مرة أخرى بعد عام من ذلك، ففي يوم 10 تشرين الأول 2024، ادّعت وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك بأن «القانون الدولي الإنساني وحقّ إسرائيل في الوجود مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ولا ينفك الواحد منهما عن الآخر. وهذا امر جوهري في المصلحة العليا للدولة الألمانية.»[177]

وحسبما بيّناه في المباحث السابقة، جعلت الولايات المتحدة من أمن المنظومة الإسرائيلية وحمايتها جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وعملت على تقنين هذا الأمر في أحكام القوانين الأمريكية. وفي يوم 19 تشرين الأول 2023، جدّد الرئيس الأمريكي جو بايدن دعم بلاده ومساندتها للنظام الإسرائيلي إذ قال: «لو لم تكن إسرائيل موجودة، لكان علينا أن نخترعها.»[178]

(ب) شرعنة الجرائم تحت ستار الحقّ في الدفاع عن النفس

يتجلّى مظهر بالغ الأهمية من مظاهر هذا الدعم غير المشروط الذي تنعم المنظومة الإسرائيلية به، والحماية التي تمنح لها في تسويغ ما تقترفه من جرائم تحت ستار الدفاع عن النفس. فمنذ بدء الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة، أكدت الدول، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا، «من جديد دعمها لإسرائيل ولحقّها في الدفاع عن نفسها في مواجهة الإرهاب.»[179] ولا بدّ لنا أن

176 United Nations (UN), "Israel/Occupied Palestinian Territory: UN Experts Deplore Attacks on Civilians, Call for Truce and Urge International Community to Address Root Causes of Violence," October 12, 2023, https://www.un.org/unispal/document/un-experts-statement-gaza-israel-12oct2023/.

177 Annalena Baerbock, "Speech by Foreign Minister Annalena Baerbock during the Agreed Debate in the German Bundestag on the First Anniversary of the Terrorist Attack on Israel on 7 October," *Federal Foreign Office*, October 10, 2024, https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/2679832-2679832.

178 Joe Biden, "Remarks by President Biden on the October 7th Terrorist Attacks and the Resilience of the State of Israel and its People," *The White House*, October 18, 2023, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/10/18/remarks-by-president-biden-on-the-october-7th-terrorist-attacks-and-the-resilience-of-the-state-of-israel-and-its-people-tel-aviv-israel/.

179 UK Prime Minister's Office, 10 Downing Street and The Rt Hon Rishi Sunak MP, "Joint Statement Following PM Call with Leaders of US, Canada, France, Germany and Italy: 22 October 2023," GOV.UK, October 23, 2023, https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-following-pm-call-with-leaders-of-us-canada-france-germany-and-italy-22-october-2023

نوضح، في هذا المقام، أن حقّ الدفاع عن النفس الذي تنصّ عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، لا يسري إلّا على الهجمات المسلحة التي تشنّها دولة على دولة أخرى، وذلك حسبما تكرّر تأكيده على لسان محكمة العدل الدولية في فتوى الجدار التي أصدرتها في عام 2004،[180] فضلًا عمّا أعاد خبراء، منهم مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز،[181] تأكيده وتقريره بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وتأسيساً على ذلك، لا تملك المنظومة الإسرائيلية – بوصفها قوّة استعمارية – الحقّ في الدفاع عن نفسها في مواجهة شعب يُفرَض عليه نظام قوامه الإقصاء والهيمنة العنصرية. فهذه الادّعاءات القائمة على «الدفاع عن النفس» لا تفتقر إلى الأساس القانوني الذي تستند إليه في القانون الدولي فحسب، بل تُمنح أيضاً بشكل غير مشروط، بصرف النظر عن مدى خطورة الأفعال التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية. وقد واصلت الدول، فرادى وجماعات، الترويج لخطاب «الدفاع عن النفس» وتسويقه حتّى بعدما أعلن النظام الإسرائيلي عن فرض «حصار مطبق» على غزة في يوم 9 تشرين الأول 2023.[182] وقد تعهّدت هذه الدول بتزويد «إسرائيل بما تحتاج إليه لكي تدافع عن نفسها وإنجاز مهمتها» في شهر كانون الأول 2023، وذلك عقب مضي شهرين على شنّ الإبادة الجماعية، وبعدما تجاوزت حصيلة الشهداء في قطاع غزة 18,000 فلسطينياً.[183] واستمرّت هذه الدول في تأكيد «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها،» حتّى بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية التدابير المؤقّتة وقررت وجود أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّ الأفعال التي أقدم عليها النظام الإسرائيلي في قطاع غزة قد ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية،[184] ولا تزال هذه التصريحات مستمرة حتى يومنا هذا.

---

180 محكمة العدل الدولية، «الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة»، الفتوى، 9 تموز 2004، الفقرة 139، على الموقع الإلكتروني: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/advisory-opinions/advisory-opinions-2004-ar.pdf.

181 Francesca Albanese, "UN Special Rapporteur: Israel Can't Claim Right of Self-Defense," Al Jazeera, November 15, 2023, https://www.aljazeera.com/program/newsfeed/2023/11/15/un-special-rapporteur-israel-cant-claim-right-of-self-defence.

182 President Macron of France, Chancellor Scholz of Germany, Prime Minister Meloni of Italy, Prime Minister Sunak of the United Kingdom, and President Biden of the United States, "Joint Statement on Israel," *The White House*, October 9, 2023, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2023/10/09/joint-statement-on-israel/.

183 Jacob Magid, "Full Text of Biden Remarks on Bibi, Ben Gvir and 'Bringing Israel Together'," *The Times of Israel*, December 13, 2023, https://www.timesofisrael.com/full-text-of-biden-remarks-on-bibi-ben-gvir-and-bringing-israel-together/.

184 *Al Jazeera*, "World Reacts to ICJ Interim Ruling in Gaza Genocide Case Against Israel," *Al Jazeera*, January 26, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/1/26/world-reacts-to-icj-ruling-on-south-africas-genocide-case-against-israel.

وحتّى لو كان للمادة (51) أن تنطبق وتسري على هذه الحالة، فهي لا تجيز اقتراف الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، إذ أنّ إجازتها تُعد تأييدا مباشراً لأعمال غير مشروعة، وتشجيعا للمنظومة الإسرائيلية للاستمرار في ارتكاب جرائمها من خلال تبريرها وتسويغها، كما لو كانت حقّاً قانونياً وضرورة لا مناص منها. وتملك الدول التي تدعم هذه الجرائم وتبرّرها قدراً هائلاً من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، سواء كانت تملكها بمفردها أم بمجموعها، وفي وسعها أن تشكّل الخطاب الدولي والإرادة السياسية على نطاق واسع. وتأييد هذه الدول للجرائم الإسرائيلية ليس أمراً هامشياً غير ذي شأن، إذ يُسهم في إرساء دعائم ثقافة الإفلات من العقاب ويُتيح للمنظومة الإسرائيلية أن تمضي في ارتكاب جرائمها وتصعيد وتيرتها.

(ج) التحريض على الجرائم الإسرائيلية ونشر الادّعاءات الكاذبة

فضلاً عمّا تقدم، أسهمت الدول في تبرير الهجمات الواسعة والممنهجة التي تشنّها المنظومة الإسرائيلية على الفلسطينيّين والبنية التحتية، عن طريق نشر مزاعم ودعايات لا أساس لها أطلقها مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى. وكان من أول هذه الشواهد وأشدّها تحريضاً ما سيق من زعم يقول أنّ مقاتلي حركة حماس قطعوا رؤوس 40 رضيعاً أثناء عمليات المقاومة في يوم 7 تشرين الأول. وقد روّج العديد من المصادر الإسرائيلية هذا الادعاء الباطل على مدى الأيام الأولى من الإبادة الجماعية، بما فيها القوات الإسرائيلية ووزير الاقتصاد الإسرائيلي[185] والمكتب الإعلامي التابع لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.[186] وزاد رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن، من تضخيم هذا الادّعاء في يوم 11 تشرين الأول 2023، حينما قال أنّه شاهد «صوراً مؤكّدة يظهر فيها إرهابيين وهم يقطعون رؤوس أطفال.»[187] ومع أنّ البيت الأبيض نفى هذه التصريحات في وقت لاحق وقال إن

185 *Sky News*, "What We Actually Know About the Viral Report of Beheaded Babies in Israel," October 12, 2023, https://news.sky.com/story/its-important-to-separate-the-facts-from-speculation-what-we-actually-know-about-the-viral-report-of-beheaded-babies-in-israel-12982329.

186 Felice Friedson and Debbie Mohnblatt, "Israeli PM's Office on Hamas: 'It's ISIS on Steroids, It Has a State Behind It: Iran'," *The Media Line*, October 11, 2023, https://themedialine.org/by-region/israeli-pms-office-on-hamas-its-isis-on-steroids-it-has-a-state-behind-it-iran/. The Media Line+1WCTS Radio - The Bible Station+1

187 President Joe Biden and Second Gentleman Douglas Emhoff, "Remarks by President Biden and Second Gentleman Douglas Emhoff at Roundtable with Jewish Community Leaders," *The White House*, October 11, 2023, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/10/11/remarks-by-president-biden-and-second-gentleman-douglas-emhoff-at-roundtable-with-jewish-community-leaders/.

«المسؤولين الأمريكيين والرئيس لم يشاهدوا تلك الصور ولم يؤكّدوا صحّة هذه التقارير من مصادر مستقلة،»[188] فقد كرّر بايدن هذا الادّعاء مرّة أخرى في يوم 12 كانون الأول 2023.[189]

وعلى الرغم من أنّ أحد مسؤولي المنظومة الإسرائيلية اعترف فيما بعد بأنّه لم يكن ثمّة ما يؤكّد أنّ حركة حماس عمدت إلى قطع رؤوس أطفال رُضّع،[190] كان الأثر المقصود الذي أفرزته هذه الدعاية قد تحقّق وأُنجز بالفعل. فقد سارعت وسائل الإعلام الغربية إلى نشر هذا الادّعاء على نطاق واسع، ممّا أضفى عليه مزيداً من الشرعية. وزيادةً على ذلك، واصل نتنياهو استخدام خطاب الإعدام بقطع الرأس في تصريحاته وبياناته، في الوقت الذي كان يحذف فيه أيّ إشارة مباشرة تأتي على ذكر الأطفال، مع أنّ ما كان يلمّح إليه ويوحي به بات واضحاً.[191]

وفي الواقع، لا يمكن التراجع عن التصريحات التي وردت على هذه الشاكلة وسحبها ببساطة. فهي تعمل، بمجرد إطلاقها في سياقات مشحونة بالعاطفة على وجه الخصوص، على تشكيل التوجّهات العامة والرأي العام بطرق يصعب، إن لم يكن من المستحيل، التراجع عنها. فما أقدم الرئيس بايدن عليه من نشر لمثل هذه الروايات الكاذبة، ينطوي على أهمية لا يمكن إغفالها ولا الاستهانة بها. وليس ذلك لأنه يمدّ أفعال المنظومة الإسرائيلية في غزة بالدعم المالي فحسب، بل لأنّه يتولّى قيادة الدولة الأقوى في العالم ويقف على رأسها كذلك. فالكلمات التي تفوّه بها لها أثرها ولا يمكن التقليل من أهميتها، إذ تؤثّر في الرأي العام الدولي وقد تُضفي صفة شرعية على الأفعال التي تدور رحاها على الأرض وتشجّع عليها. وقد جرى تداول هذه المزاعم، التي أُطلقت في بداية الإبادة الجماعية، لغاية مقصودة عُنيت بتجريد الفلسطينيّين من صفتهم الإنسانية، وشيطنة المقاومة

188 Dan Rosenzweig-Ziff, "'Every Hamas member is a dead man,' Netanyahu says in fiery speech, as Israel masses troops near Gaza Strip," *The Washington Post*, October 11, 2023, https://www.washingtonpost.com/world/2023/10/11/israel-hamas-war-updates-gaza-attack/#link-SIA4LEH6CVAGFEXIJ4556IMXRI.

189 President Joe Biden, "Remarks by President Biden at a Campaign Reception," *The White House*, December 12, 2023, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/12/12/remarks-by-president-biden-at-a-campaign-reception-5/./

190 Matthew Chance, Richard Allen Greene, and Joshua Berlinger, "Israeli Official Says Government Cannot Confirm Babies Were Beheaded in Hamas Attack," *CNN*, October 12, 2023, https://edition.cnn.com/2023/10/12/middleeast/israel-hamas-beheading-claims-intl

191 أنظر، مثلاً،

Prime Minister's Office, "Statement by PM Netanyahu," Media Statements, gov.il, November 21, 2024, https://www.gov.il/en/pages/spoke-statement220924.

الفلسطينية، وتهيئة بيئة تفضي إلى قبول الجرائم التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية، بمنطق العقاب الجماعي الذي قد يعقب هذه الجرائم؛ وقد أعقبها بالفعل.

وتشكّل هذه التصريحات جزءاً من رواية أوسع تقودها المنظومة الإسرائيلية، ترمي إلى تصوير حركة حماس كما لو كانت منظّمة إرهابية تشبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) وتضاهيه، من أجل تبرير الجرائم الجسيمة التي تقترفها في قطاع غزة. وقد ردّد بايدن هذه المقارنة مرّات عدة، كانت إحداها في خطاب ألقاه في يوم 10 تشرين الأول 2023 وقال فيه إن «وحشية حماس، وتعطّشها للدماء، تعيد إلى الذاكرة أسوأ ما اقترفه تنظيم داعش من أعمال الترويع.»[192] وتعهّد بايدن، عقب ذلك مباشرة، بتقديم دعم قوي من الولايات المتحدة للنظام الإسرائيلي، وقال: "إنّنا نقف إلى جانب إسرائيل، وسوف نحرص على أنّها تملك كل ما تحتاج إليه لكي ترعى مواطنيها وتدافع عن نفسها وتردّ على هذا الهجوم.» وبالمثل، دعا الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي انضمّ إلى نتنياهو في تل أبيب، إلى أن «يحارب الائتلاف الدولي ضدّ داعش، والذي نشارك فيه في العراق وسوريا، حماس كذلك.»[193] كما ساق ماكرون الادّعاء الذي قال فيه إنّ القتال الذي يخوضه النظام الإسرائيلي ضدّ «الإرهاب» يعدّ «مسألة وجودية لنا جميعاً.»[194]

لقد أرست الدول، من خلال ما دأبت عليه من ترويج لهذه المزاعم، ركائز خطاب لا يقبل سوى الانتصار المطلق الذي يحقّقه طرف واحد، مقابل الخسارة المطلقة التي تلحق بالطرف الآخر، وهو خطاب يجعل من الإبادة الجماعية في غزة ضرورة عالمية لا مناص منها لهزيمة كلّ شر. ولم تكتفِ هذه الدول بتبنّي هذا الادّعاء الإسرائيلي، بل عملت على ترويجه على نطاق واسع من خلال تسويغ الجرائم التي تلت ذلك، وتبريرها باعتبارها أفعالاً مشروعة تقتضيها الضرورة. هذه الأفعال التي تضمّنت الإبادة الجماعية، والقتل العمد والممنهج الذي طال الفلسطينيّين، والتدمير العشوائي للبيوت والمنشآت والبنى

192 President Joe Biden, "Remarks by President Biden at a Campaign Reception," *The White House*, December 12, 2023, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/12/12/remarks-by-president-biden-at-a-campaign-reception-5/.

193 Noémie Olive and Michel Rose, "France's Macron Wants International Coalition Against Hamas," *Reuters*, October 24, 2023, https://www.reuters.com/world/frances-macron-says-he-stands-solidarity-with-israels-fight-against-terrorism-2023-10-24/.

194 Ministry of Foreign Affairs, "PM Netanyahu meets with French President Emmanuel Macron," Media Statements, gov.il, October 24, 2023, https://www.gov.il/en/pages/pm-netanyahu-meets-with-french-president-emmanuel-macron-24-oct-2023.

التحتية الحيوية، والتهجير القسري، واستخدام المساعدات كسلاح وتجويع الناس. ويُعدّ هذا تواطؤاً من خلال التحريض والاعتراف بالجرائم وتأييدها وشرعنتها.

(د) تبرير التدمير العشوائي للبنية التحتية المدنية والقتل العمد للفلسطينيين وتأمين الدعم لهما

لقد أدّى نهج حلفاء المنظومة الإسرائيلية، من استخدام المعلومات المضلّلة والادعاءات الكاذبة وتوظيفها كما لو كانت سلاحاً من أسلحة الحرب، دوراً حاسم الأهمية في "شرعنة" التدمير العشوائي الذي يطال البنية التحتية المدنية الحيوية والقتل العمد الذي يستهدف الفلسطينيّين في قطاع غزة، باعتبار هذه الأفعال تندرج تحت باب «الضرورة العسكرية.» وقد اضطلعت الدول، بوجهٍ خاص، بدور بارز في التشجيع على استهداف المستشفيات من خلال تأييد المزاعم الإسرائيلية الكاذبة، التي ادّعت أنّ جماعات المقاومة الفلسطينية في غزّة تختبئ داخل هذه المستشفيات وتستخدم المرضى كـ «دروع بشرية» وترويج هذه المزاعم وتعميمها على الملأ.

ومن الشواهد البارزة على ذلك كانت الهجمات التي طالت مستشفى الشفاء، أكبر مستشفى في غزة، في شهر تشرين الثاني 2023. ففي أواخر شهر تشرين الأول، شرعت المنظومة الإسرائيلية في التمهيد لشنّ هذه الهجمات من خلال الادعاء أن حركة حماس كانت قد أنشأت «متاهة من الأنفاق والمجمعات تحت الأرض» تحت المستشفى، وأنها كانت تستخدم مولداته في «إطلاق الصواريخ.»[195] ونشرت «قوات الدفاع الإسرائيلية» تسجيلاً مصوّراً بالفيديو ثلاثي الأبعاد من إنتاج الذكاء الاصطناعي، ادّعت فيه أنّه يُظهر «مقر قيادة حماس»[196] داخل المستشفى. وفي يوم 14 تشرين الثاني 2023، وقبل يوم واحد من الاقتحام الذي نفّذته القوات الإسرائيلية في هذا المستشفى، صرّح الناطق الرسمي باسم القوات الإسرائيلية آنذاك، دانيال هاغاري، بقوله: «لقد أكدنا مراراً وتكراراً

---

195 تستند هذه الاقتباسات إلى بيان نُشر على موقع «قوات الدفاع الإسرائيلية»، بيد أنه حُذف في وقت لاحق. وهذا يعكس ممارسة شائعة دأب النظام الإسرائيلي عليها، إذ يعمد إلى فبركة المزاعم و«الأدلة»، ثم ينشرها على نطاق واسع بين عامة الجمهور وعلى وسائل الإعلام. ويعمل بعد ذلك على تعديل تلك المعلومات أو حذفها بعد أن تكون قد أدت الغاية الدعائية المنشودة منها. ويمكن الاطلاع على أرشيف هذه الصفحة على موقع «وايباك ماشين» (Wayback Machine) هنا:
Israel Defense Forces, "Hamas Positions Headquarters under Gaza's Shifa Hospital," published December 4, 2023, archived December 4, 2023, Wayback Machine, https://web.archive.org/web/20231204200128/https://www.idf.il/en/mini-sites/hamas-israel-war-23/all-articles/hamas-positions-headquarters-under-gaza-s-shifa-hospital/.

196 Israeli Defense Forces, *Home to Hamas' Headquarters, This Is an IDF 3D Diagram of the Shifa Hospital*:, 2023, https://www.youtube.com/watch?v=6pTYHBZVgVQ.

على مدى الأسابيع الأخيرة أن استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية من جانب حماس سوف يفضي بهذه المستشفيات إلى أن تفقد الحماية الخاصة [التي تحظى بها] أمام المحكمة الدولية.»[197] وفي ذلك اليوم نفسه، أيّدت الولايات المتحدة المزاعم الإسرائيلية، فصرّحت بأن لديها من «المعلومات ما يفيد بأن حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين يستخدمان بعض المستشفيات في قطاع غزة، بما فيها مستشفى الشفاء والأنفاق الموجودة تحته، من أجل إخفاء العمليات العسكرية التي تنفذها وتأمين الدعم لها واحتجاز الرهائن فيها.»[198] وقبل ذلك بأيام، كان الاتحاد الأوروبي قد «أدان استخدام المستشفيات والمدنيين كما لو كانوا دروعاً بشرية من جانب حماس.»[199]

ولا يخفى على المرء أنّ هذه التصريحات، وما شابهها من تصريحات، لم تكن بلا قيمة أو غير ذات أهمية، فقد صدرت في وقت سبق الهجمات الكبرى على المستشفيات أو بعدها، وأسفرت عن تدمير عشوائي لم يكن له ما يسوغه طال منشآتها وقتل عدد من الفلسطينيين عمداً، بمن فيهم المهجّرون والمرضى. وبحلول يوم 14 تشرين الثاني 2023، خرج مستشفى الشفاء عن الخدمة بالكامل، وباتت القوات الإسرائيلية تحاصره، وأفاد أفراد طاقم المستشفى بأنهم اضطروا إلى دفن 170 شخصاً في قبر جماعي.[200] وقد زار فريق تابع للأمم المتحدة بقيادة منظمة الصحة العالمية، لتقييم الحالة الإنسانية في مستشفى الشفاء في أعقاب الهجمات الإسرائيلية التي طالته، وأفاد بأنّه شاهد القبر الجماعي عند مدخل المستشفى ووصف المنشأة بأنها «منطقة موت.»[201]

---

197 Emanuel Fabian, "IDF: Gaza Hospitals Risk Losing Int'l Legal Protection Because Hamas Uses Them for Terror," *The Times of Israel*, November 14, 2023, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-gaza-hospitals-risk-losing-intl-legal-protection-because-hamas-uses-them-for-terror/.

198 *AFP*, "Hamas Has Command Center at Gaza Hospital: White House," *France 24*, November 14, 2023, https://www.france24.com/en/live-news/20231114-hamas-has-command-center-at-gaza-hospital-white-house.

199 Council of the EU, "Statement by the High Representative on Behalf of the European Union on Humanitarian Pauses in Gaza," press release, European Council Council of the European Union, November 12, 2023, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/11/12/statement-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-european-union-on-humanitarian-pauses-in-gaza/.

200 Mustafa Abu Sneineh, "'Operation Al-Aqsa Flood' Day 39: Health Official Says Israel 'Sentencing Al-Shifa Hospital to Death' as Doctors Dig Mass Grave," *Mondoweiss*, November 14, 2023, https://mondoweiss.net/2023/11/operation-al-aqsa-flood-day-39-health-official-says-israel-sentencing-al-shifa-hospital-to-death-as-doctors-dig-mass-grave/.

201 منظمة الصحة العالمية، «منظمة الصحة العالمية تقود بعثة إنسانية مشتركة شديدة الخطورة إلى مستشفى الشفاء في غزة»، 18 تشرين الثاني 2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.who.int/ar/news/item/04-05-1445-who-leads-very-high-risk-joint-humanitarian-mission-to-al-shifa-hospital-in-gaza.

وكشفت تحقيقات عدة، بما فيها تلك التي أجرتها صحيفة «واشنطن بوست»[202] ومنظمة «العمارة الجنائية» (Forensic Architecture)،[203] النقاب عن أنّ «الأدلّة» التي قدمتها المنظومة الإسرائيلية لم تكن كافية، وبأنها قاصرة عن إثبات الادعاءات التي قيل فيها أن حركة حماس كانت تدير مركزاً للقيادة تحت مستشفى الشفاء. ودرست منظمة «العمارة الجنائية»، في التحقيق الذي أعدّته، الأدلة التي قدمها الفريق القانوني الإسرائيلي خلال الجلسة التي عُقدت أمام محكمة العدل الدولية بشأن قضية الإبادة الجماعية التي أقامتها جنوب أفريقيا، ووقفت على «ثمانية مواضع عمد فيها الفريق القانوني الإسرائيلي إلى إساءة تفسير الأدلة البصرية التي استشهد بها، من خلال تقديم مجموعة من التعليقات والتسميات التي تفتقر الدقة والتوصيفات الشفهية المضللة.»[204]

ولقد بقيت الادعاءات التي ساقتها المنظومة الإسرائيلية دون أدلّة تدعمها ودون ما يثبت صحتها، الّا أنها استمرت في تصعيد هجماتها على المستشفيات، وظلّ الدفاع الذي اعتمده حلفاؤها مستمراً. ففي شهر كانون الثاني 2024، ردّدت الولايات المتحدة تكرار المزاعم الإسرائيلية، وقالت أنّ وكالات التجسّس الأمريكية تمتلك المعلومات التي تثبت أنّ «مسلّحين أتلفوا وثائق وأجهزة إلكترونية في المجمع قبل أن تقتحم قوات الدفاع الإسرائيلية» المستشفى.[205] ومع ذلك، لم يقدّم أيّ دليل يثبت صحّة هذه المعلومات. ومرّة أخرى، لا يمكن اعتبار هذه التصريحات والادعاءات أمراً هامشياً لا أهمية له. ففي شهر نيسان 2024، اقتحمت القوات الإسرائيلية مستشفى الشفاء من جديد، ومجمع ناصر الطبي كذلك، مما أسفر عن استشهاد أكثر من 400 فلسطيني ودفنهم في قبور جماعية.[206]

---

202 Louisa Loveluck et al., "The Case of Al-Shifa: Investigating the Assault on Gaza's Largest Hospital," *The Washington Post*, December 21, 2023, https://www.washingtonpost.com/world/2023/12/21/al-shifa-hospital-gaza-hamas-israel/.

203 Forensic Architecture, *An Assessment of Visual Material Presented by the Israeli Legal Team at the ICJ* (26 February 2024), https://forensic-architecture.org/investigation/assessment-israeli-material-icj-jan-2024

204 المصدر السابق.

205 Ellen Nakashima and Louisa Loveluck, "U.S. 'Confident' That Hamas Used al-Shifa Hospital as Command Center," *The Washington Post*, January 3, 2024, https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/01/03/hamas-gaza-israel-alshifa-tunnels/.

206 Jason Kao and Raeedah Wahid, "Map: Over 400 Bodies Found in Gaza Mass Graves Add to Israel-Hamas Death Toll," *Bloomberg*, April 26, 2024, https://www.bloomberg.com/graphics/2024-gaza-hospital-mass-graves/?srnd=politics-vp.

ولـم تكتـفِ ألمانيـا بالاسـتمرار فـي توظيـف هـذه الادّعـاءات الكاذبـة لتبريـر القتـل الجماعـي الـذي تمارسـه المنظومـة الإسـرائيلية بحـقّ الفلسـطينيين وتسـويغه،[207] بـل مضـت إلـى أبعـد مـن ذلـك. ففـي شـهر تشـرين الأول 2024، صرّحـت وزيـرة الخارجيـة الألمانيـة، أنالينـا بيربـوك بقولهـا: «لقـد أوضحـت وعلـى نحـو لا لبـس فيـه أنـه عندمـا يختبـئ إرهابيـو حمـاس خلـف الناس، خلـف المـدارس، فإنّنـا نغـدو فـي وضـع شـديد التعقيـد [...] لقـد وضّحـت فـي الأمـم المتحـدة أنّ المواقـع المدنيـة قـد تفقـد وضعهـا المحمـي إذا أسـاء الإرهابيـون اسـتخدام هـذا الوضـع. هـذا مـا تؤمـن بـه ألمانيـا وتدافـع عنـه – وهـذا مـا نعنيـه عندمـا نتحـدّث عـن أمـن إسـرائيل.»[208] وتسـعى تصريحـات بيربـوك، التـي تقـوض المبـادئ القانونيـة التـي تكفـل حمايـة المدنييـن بموجـب اتفاقيـات جنيـف، بمـا فيهـا مبـدأ التناسـب والتمييـز، إلـى إضفـاء صفـة شـرعية علـى أفعـال الإبـادة الجماعيـة التـي تقترفهـا المنظومـة الإسـرائيلية، ومنحهـا رخصـة لقصـف البنـى التحتيـة المدنيـة فـي الواقـع العملـي، وضمـان إفلاتهـا مـن العقـاب.

وقـد نشـرت دول عديـدة الدعايـة الإسـرائيلية علـى نطـاق واسـع، ممّـا أسـهم فـي افتعـال واقـع غـدت فيـه الهجمـات التـي تطـال المستشـفيات أمـراً طبيعيـاً ولـه مـا يبـرّره ويسـوغه. وقـد شـجّع هـذا الوضـع علـى اسـتهداف جميـع مستشـفيات غـزة البالـغ عددهـا 36 مستشـفى. فحتّـى شـهر كانـون الثانـي 2025، أصابـت الأضـرار مـا نسـبته 95% من منشـآت مستشـفى الشـفاء.[209] وفضـلاً عـن الأضـرار المباشـرة التـي لحقـت بهـذه المنشـآت وأعمـال القتـل والإصابـات المباشـرة، بلـغ ذلـك الاسـتهداف حرمـان الفلسـطينيين حرمانـاً ممنهجـاً مـن الرعايـة الصحيـة فـي خضـمّ ارتـكاب الجرائـم الدوليـة بحقّهـم، بمـا فيهـا جريمـة الإبـادة الجماعيـة، ممّـا أدى إلـى حرمـان المرضـى والمصابيـن مـن العـلاج والرعايـة.

---

207 في شهر كانون الأول 2024، وعقب هجوم شنه النظام الإسرائيلي على أحد مستشفيات غزة وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 100 فلسطيني، أكدت ألمانيا أن لإسرائيل «الحق في الدفاع عن نفسها،» واتهمت حركة حماس «باستخدام المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال كما لو كانت مراكز للقيادة.» أنظر:
Oliver Towfigh Nia, "Germany Justifies Israel's Killing of 100 Palestinians at School Shelter in Gaza," *Anadolu Agency*, December 8, 2024, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/germany-justifies-israels-killing-of-100-palestinians-at-school-shelter-in-gaza/3301853.

208 Auswärtiges Amt (German Federal Foreign Office), "Speech by Foreign Minister Annalena Baerbock during the agreed debate in the German Bundestag on the first anniversary of the terrorist attack on Israel on 7 October," October 10, 2024, Newsroom, https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/-/2679832.

209 Nour Mahd Ali Abuaisha and Rania R.a. Abushamala, "Destruction at Gaza's Shifa Hospital Exceeds 95%: Health Official," *Anadolu Agency*, January 29, 2025, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/destruction-at-gaza-s-shifa-hospital-exceeds-95-health-official/3464991.

(هـ) تبرير جريمة التجويع

وفي سياق مشابه، برّرت هذه الدول للمنظومة الإسرائيلية استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح، وتجويعها للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة. فقد أيّدت الولايات المتحدة وردّدت الادعاءات الإسرائيلية بأنّ حركة حماس تسرق المعونات الإنسانية وتنهبها.[210] بيد أنّ هذه المزاعم تم دحضها وتفنيدها من المنظمات الدولية، ومن بينها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الذي صرّح بأنّه ما من أدلة تثبت أن حماس تسرق المعونات، بل إنّ هذه المعونات تتعرض للنهب لأنّ الناس «يائسون» و«يموتون جوعًا.»[211] ومع ذلك، استُخدمت هذه المعلومات المضلّلة لتسويغ عرقلة إدخال المعونات الإنسانية إلى غزة واستخدامها كسلاح للحرب، مما فاقم من ظروف المجاعة وأسهم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية من خلال التجويع. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور فاعل في هذا المضمار، إذ عمدت إلى تبرير تجويع الفلسطينيين أولاً، ثم استخدمت المعونات كسلاح من خلال مؤسسة غزة الإنسانية الأمريكية-الإسرائيلية. وهذا، شأنه شأن الادّعاءات والمزاعم التي أوردناها أعلاه، يندرج ضمن إطار تأييد الأفعال غير المشروعة وتشجيع المخططات والجرائم التي تقترفها المنظومة الإسرائيلية.

(و) تبرير جريمة التهجير القسري

كان للدور الذي اضطلعت الولايات المتحدة به تأثيراً واسعاً في تشجيع المخططات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم في قطاع غزة، وإيجاد المبرّرات والمسوغات لها. فمنذ الأشهر الأولى من بداية الإبادة الجماعية، استمرّت المنظومة الإسرائيلية الدفع باتجاه إعمال التطهير العرقي في القطاع تحت ستار «الهجرة الطوعية.»[212] ولم تمنح دعوة الرئيس ترامب، والتي تدعو إلى تهجير الفلسطينيين إلى

210 Mike Glenn, "U.S. Says Hamas Stole Aid for Gaza Sent through Newly Opened Border Crossing," The Washington Times, May 3, 2024, sec. Security, https://www.washingtontimes.com/news/2024/may/3/us-says-hamas-stole-aid-gaza-sent-through-newly-op/.

211 MEE Staff, "UN Food Programme Chief Denies Claims Hamas Stealing from Gaza Aid Trucks," *Middle East Eye*, May 26, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/un-food-programme-chief-denies-claims-hamas-stealing-gaza-aid-trucks.

212 أنظر، مثلاً،

"Netanyahu Pushes for 'Voluntary Migration' for Palestinians in Gaza: Israeli Media," *Middle East Monitor*, December 26, 2023, https://www.middleeastmonitor.com/20231226-netanyahu-pushes-for-voluntary-migration-for-palestinians-in-gaza-israeli-media/; and "Israeli Minister Supports 'Voluntary Migration' of Palestinians in Gaza," *Al Jazeera*, November 14, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/11/14/israeli-minister-supports-voluntary-migration-of-palestinians-in-gaza.

مصـر والأردن واسـتعمار قطـاع غـزة،[213] الضـوء الأخضـر للمنظومـة الإسـرائيلية فحسـب، بـل شـكّلت مخطّطاً مشـتركاً توخـى فـي غايتـه اقتـراف جريمـة التهجيـر القسـري بحقّهـم. ومنـذ ذلـك الحيـن، مـا فتـئ المسـؤولون الإسـرائيليون يتبنّـون «خطـة ترامـب» ويـدعمونهـا، بمـن فيهم رئيـس الـوزراء نتنياهـو الـذي أوردهـا باعتبارهـا شـرطاً أساسـياً لا بـدّ مـن الوفـاء بـه لإنهـاء الحرب علـى غـزة. ومثلمـا فعلـت الولايـات المتحـدة فـي نيكاراغـوا فـي سـابق عهدهـا، فهـي الآن تضـع بيـن يـدي المنظومـة الإسـرائيلية خطّـة جاهـزة لارتـكاب الانتهـاكات التـي تمـس القانـون الدولـي الإنسـاني، تضـع عليهـا مسـؤولية التواطـؤ مـن خـلال التشـجيع.

وقـد تتمخـض عواقـب خطيـرة علـى المواقـف الرسـمية للـدول عنـد ارتـكاب جرائـم دوليـة، خاصـة عندمـا تُرتكـب علـى النطـاق الـذي نشـهده فـي قطـاع غـزة. فالمسـاءلة والتدابيـر العمليـة علـى السـاحة الدوليـة تحدّدهمـا الإرادة السياسـية التـي تملكهـا الـدول القويـة إلـى حـد ليـس بالبسـيط. فـالإرادة السياسـية الدوليـة تقـع تحـت تأثيـر سـلبي عندمـا تُوجَّـه نحـو حمايـة نظـام يقتـرف الجرائـم، ولا يتوانـى عـن الإخـلال بأحـكام القانـون الدولـي وقواعـده. وفـي هـذه الحالـة، تتخطّـى التصريحـات الرسـمية حـدود الخطابـات البلاغيـة، إذ تعمـل آنئـذ بوصفهـا أدوات تضفـي طابعـاً شـرعياً علـى تلـك الجرائـم والانتهـاكات والتشـجيع عليهـا. وهـذا أمـر بالـغ الضـرر، تحديـداً عندمـا تكـون الجريمـة التـي يجـري اقترافهـا هـي جريمـة الإبـادة الجماعيـة، التـي تسـتدعي التدخـل مـن جانـب الـدول وتلزمهـا بـه. **وفـي الحـالات التـي يصـار فيهـا إلـى تبريـر الجرائـم التـي ترتكبهـا المنظومـة الإسـرائيلية وتسـويغها علـى اعتبـار أنهـا «دفـاع عـن النفـس،» ووضـع البنيـة التحتيـة المدنيـة فـي إطـار الأهـداف المشـروعة ودعـم خطـط التهجيـر وإسـنادها، فـلا تعـود المواقـف السياسـية التـي تتبنّاهـا الـدول سـلبية فحسـب، بـل تتحـوّل إلـى أدوات أساسـية وفعّالـة تثبـت نجاعتهـا فـي دعـم منظومـة الإفـلات مـن العقـاب وفـي المضـي فـي الجرائـم والانتهـاكات التـي تفعـل فعلهـا فـي قطـاع غـزة.**

3,3,4. حقّ النقض (الفيتو) الأمريكي: منح الضوء الأخضر للإبادة والجرائم الإسرائيليّة

منـذ أن شـرعت المنظومـة الإسـرائيلية فـي ارتـكاب الإبـادة الجماعيـة بحـقّ سـكان قطـاع غـزة في شـهر تشـرين الأول 2023، اسـتخدمت الولايـات المتحـدة حـق النقـض (الفيتـو) فـي مجلـس

213 MEE Staff, "Full Text of Trump and Netanyahu's Explosive News Conference," *Middle East Eye*, February 5, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/full-text-trump-and-netanyahus-explosive-news-conference.

الأمن التابع للأمم المتحدة مراراً وتكراراً، من أجل عرقلة الجهود الدولية الرامية إلى إنفاذ وقف إطلاق النار وتيسير إيصال المعونات الإنسانية إلى القطاع. ولا يعكس ما دأبت عليه الولايات المتحدة من استخدام حقّ النقض مجرّد موقف سياسي خارجي، بل كان لها عواقب ملموسة على السكان الفلسطينيّين في غزة. فعند كل منعطف حاسم سعى فيه المجتمع الدولي إلى وضع حدّ للجرائم الإسرائيلية (أو حتّى التخفيف من آثارها)، وقفت الولايات المتحدة بالمرصاد لها وتدخّلت لمنع أي إجراء جماعي، ممّا شكّل إخلالاً بالواجب الذي يملي عليها أن تمتنع عن الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن تلك الجرائم. وقد ساهم هذا النمط الذي ينطوي على عرقلة قرارات مجلس الأمن وتعطيلها في تشجيع المنظومة الإسرائيلية، وأسهم إسهاماً مادياً في استمرار جرائمها وتصاعد وتيرتها، وأمّن الحماية لها من المساءلة والمحاسبة على أفعالها. ونعرض فيما يلي تسلسلاً زمنياً للمرات التي استخدمت الولايات المتحدة فيها حقّ النقض (الفيتو) على مدى الإبادة الجماعية، وتحليلاً موجزاً يضع كل مرّة استخدمت فيه هذا الحقّ في سياقه، فضلاً عن الوقوف على التبعات القانونية التي أفرزها.[214]

كانت المرّة الأولى التي استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) فيها في يوم 18 تشرين الأول 2023، ضدّ مشروع قرار قدّمته البرازيل إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يدعو إلى «هدن إنسانية» من أجل السماح بإدخال المعونات إلى قطاع غزة. وكانت المنظومة الإسرائيلية تفرض، في ذلك الوقت، أول حصار شامل على إدخال المعونات وإمدادات الغذاء والمياه والكهرباء وجميع الخدمات والمواد الأخرى. كما كانت البنية التحتية المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس، تتعرّض لقصف عنيف بالفعل. وعاقت الولايات المتحدة، من الناحية العملية، إيصال المعونات المنقذة للحياة من خلال حقّ النقض الذي استخدمته حتى في وجه دعوة محدودة لتقديم الإغاثة الإنسانية. كما شجّعت الولايات المتحدة المنظومة الإسرائيلية على مواصلة جرائمها وتصعيدها، بما شمله هذا التشجيع من تهيئة ظروف تتماشى مع أحكام المادة 2(ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية: «إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشيّة يراد بها تدميرها المادي كليّاً أو جزئياً.»[215]

---

214 UNSC, "Security Council Fails to Adopt Resolution Calling for Humanitarian Pauses in Israel-Gaza Crisis on Account of Veto by United States," meetings coverage, 9442ND MTG (AM) SC/15450, October 18, 2023, https://press.un.org/en/2024/sc15604.doc.html. https://press.un.org/en/2023/sc15450.doc.htm

215 اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادة 2(ج).

أمّا المرة الثانية التي استخدمت الولايات حقّ النقض فيها كانت في يوم 8 كانون الأول 2023، إذ حالت دون تمرير مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار.[216] وقد جاء مشروع القرار هذا عقب رسالة وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، استند فيها إلى المادة (99) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تُعد أقوى أداة إجرائية بيده، وطالب مجلس الأمن بإعلان «وقف إنساني لإطلاق النار.» وكانت هذه هي المرة الأولى التي يفعّل فيها غوتيريش هذا الإجراء منذ أن تولّى منصبه عام 2017.[217] ولا يسع المرء أن ينكر النية التي كانت الولايات المتحدة تبيتها من وراء حقّ النقض الذي استخدمته، وهي عوق الإجراء الدولي وتيسير استمرار الجرائم الإسرائيلية. وعلاوةً على ذلك، يندرج حقّ النقض الذي تمارسه الولايات المتحدة ضمن شبكة أوسع من التواطؤ، تسهم كل حلقة فيها في ارتكاب تلك الجرائم. فبعد يوم واحد فقط من هذا التصويت، وافقت الولايات المتحدة على شحنة من ذخيرة الدبابات بلغت قيمتها 106 ملايين دولار، وتضمّنت نحو 14,000 قذيفة أُرسلت للمنظومة الإسرائيلية.[218] وقد سبق هذه الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة تصعيد في حملة القصف والهجوم البرّي الواسع على جنوب غزة في يوم 4 كانون الأول.[219] ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شهدت غزة «عمليات القصف الأكثر كثافة حتى الآن» خلال هذه الفترة.[220] ووجّه نتنياهو شكره للولايات المتحدة، بعدما صوّتت بحقّ النقض هذا، على «موقفها الصحيح»، وأكّد بأنه سوف يواصل الحرب.[221] كما صرّح، بعد ذلك ببضعة أيام، بأنّ «العدالة إلى جانبنا [...] وما من قوّة تستطيع منعنا من فعل الصواب»، وأضاف أنّ «الحرب مستمرّة بكثافة في شمال

---

216 UNSC, "Security Council Fails to Adopt Resolution Demanding Immediate Humanitarian Ceasefire in Gaza on Account of Veto by United States," meetings coverage, 9499TH MTG (PM) SC/15519, December 8, 2023, https://press.un.org/en/2023/sc15519.doc.htm.

217 UN, "Gaza: Guterres Invokes 'most Powerful Tool' Article 99, in Bid for Humanitarian Ceasefire," Peace and Security, UN News, December 6, 2023, https://news.un.org/en/story/2023/12/1144447.

218 Matthew Lee, "US State Dept. Approves Sale of Thousands of Tank Rounds to Israel," *The Times of Israel*, December 9, 2023, https://www.timesofisrael.com/us-state-dept-approves-sale-of-thousands-of-tank-rounds-to-israel/.

219 Arafat Barbakh and Mohammed Salem, "Israel Presses Ground Offensive in Southern Gaza, Air Strikes Intensify," *Reuters*, December 4, 2023, sec. Middle East, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-says-ground-forces-operating-across-gaza-strip-offensive-builds-2023-12-04/.

220 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدّات رقم 59»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتل، 4 كانون الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-59.

221 Israeli Prime Minister's Office, "Statement by PM Netanyahu," Media Statements, gov.il, December 9, 2023, https://www.gov.il/en/pages/spoke-usa091223

غـزة وجنوبهـا.»[222] وتشـير هـذه التصريحـات إلـى الطريقـة التـي يُسـهم فيهـا اسـتخدام حـقّ النقـض (الفيتـو) الـذي تسـتخدمه الولايـات المتحـدة فـي تمكيـن المنظومـة الإسـرائيلية مـن تصعيـد عملياتهـا، وهـي مطمئنـة أنـه «مـا مـن قـوة» فـي وسـعها أن توقـف اسـتمرار الإبـادة الجماعيـة.

ولـم يقتصـر حـقّ النقـض الـذي لجـأت الولايـات المتحـدة إلـى اسـتخدامه علـى رفـض الاسـتجابة للدعـوة غيـر المسـبوقة التـي أطلقهـا الأميـن العـام للأمـم المتحـدة وتجاهلهـا فحسـب، بـل عطّـل أقـوى تدبيـر علـى مسـتوى الأمـم المتحـدة يمكّـن الـدول مـن اتّخـاذ إجـراء جماعـي، ولا سـيما خـلال أشـدّ مراحـل الإبـادة الجماعيـة فـي غـزة فـي تلـك المرحلـة. فقـد أفضـى هـذا الفعـل إلـى شـلّ العمـل الجماعـي علـى السـاحة الدوليـة، وحـال بيـن الأطـراف السـامية المتعاقـدة فـي اتفاقيـات جنيـف وبيـن ضمـان التـزام النظـام الإسـرائيلي بالقانـون الدولـي الإنسـاني، وشـكّل دعمـاً فعليـاً للاسـتمرار فـي ارتـكاب الجرائـم والانتهـاكات.

وفـي 20 شـباط 2024، اسـتخدمت الولايـات المتحـدة حـقّ النقـض للمـرة الثالثـة فـي مجلـس الأمـن منـذ يـوم 7 تشـرين الأول 2023، إذ صوّتـت ضـدّ إنفـاذ وقـف فـوري لإطـلاق النـار فـي قطـاع غـزة. ففـي مطلـع شـهر شـباط، كانـت المنظومـة الإسـرائيلية قـد أمـرت قواتهـا فـي غـزة بتوسـيع العمليـات البريّـة نحـو رفـح، والتـي كانـت تضـم فـي ذلـك الوقـت أكثـر مـن نصـف سـكان القطـاع بسـبب أوامـر «الإخـلاء» الإسـرائيلية.[223] وقبـل التصويـت علـى القـرار، قـدّرت منظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة (اليونيسـف) أنّ نحـو 17,000 طفـل فـي قطـاع غـزة كانـوا غيـر مصحوبيـن بذويهـم أو منفصليـن عـن والديهـم.[224] وزيـادة علـى ذلـك، حـذّرت وكالات الأمـم المتحـدة[225] والمنظمـات الإنسـانية[226] مـن أنّ قطـاع غـزة كان علـى شـفا المجاعـة. وكانـت

222 Jewish News Syndicate (JNS), "Netanyahu: Can't Support End of Hamas While Pressing Israel to End War," *JNS*, December 10, 2023, sec. Update Desk, https://www.jns.org/netanyahu-cant-support-end-of-hamas-while-pressing-israel-to-end-war/.

223 Emine Sinmaz, "Netanyahu Reiterates Intent to Press on with Ground Offensive on Rafah," *The Guardian*, February 11, 2024, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2024/feb/11/gaza-netanyahu-determined-to-press-on-with-ground-offensive-on-rafah.

224 اليونيسف، «قصص الفقدان والحزن: ما لا يقل عن 17 ألف طفل غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن والديهم في قطاع غزة»، 2 شباط 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/UDIQW.

225 أنظر، مثلاً،

Food and Agriculture Organization (FAO), "Gaza: Every Day, More and More People Are on the Brink of Famine-like Conditions," December 2, 2024, https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-every-day-more-and-more-people-are-on-the-brink-of-famine-like-conditions/en.

226 أنظر، مثلاً، أنيرا، «على العالم أن يتّحِد لوقف الجوع في غزة»، 11 شباط 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/4kgU2.

محكمة العدل الدولية قد أعلنت في يوم 24 كانون الثاني 2024 أنّه كان ثمة احتمال معقول ينطوي على ارتكاب جريمة إبادة جماعية في غزة،[227] وهو ما يثير مسؤولية الدول الثالثة ويحرّكها لاتّخاذ إجراء بغية منع الإبادة الجماعية ووقفها. وعلى الرغم من ذلك، عمدت الولايات المتحدة إلى منع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من اتخاذ أي إجراء. وفي يوم 9 شباط 2024، صرّح الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بأنّ «سلوك "إسرائيل" في غزة [...] تجاوز الحدود.»[228] ومع ذلك، مضت الولايات المتحدة في توطيد عرى تواطئها من خلال دعمها العسكري الذي لم يفتر، وزادت عليه أن وفّرت غطاءً سياسياً له وشلّت قدرة مجلس الأمن ومنعته من إصدار قرار ينصّ على وقف إطلاق النار. ومثلما حصل في المرة السابقة التي استُخدم الفيتو فيها، فقد شجّع هذا الموقف المنظومة الإسرائيلية على الإمعان في ارتكاب جرائمها دون أن يردعها رادع. فقد أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى أنّه «على الرغم من الضغوط الكبيرة الداخلية والخارجية التي تمارَس على إسرائيل لوقف الحرب،» فإن المنظومة الإسرائيلية مصمّمة على المضي فيها حتى تحقيق جميع أهدافها.[229] وأكّد نتنياهو مرّة أخرى أنّه «ما من ضغط، على الإطلاق، يمكنه أن يغيّر هذا.»[230] وتدلّ هذه التصريحات الصادرة عن أعلى مسؤول في المنظومة الإسرائيلية وصاحب القرار فيها، في مضمونها ودلالاتها، على أنّ أي ضغط دولي لن يكون له تأثير على مواصلة الجرائم في قطاع غزة، طالما استمرّ الدعم السياسي من الولايات المتحدة. فاستخدام حقّ النقض في مواجهة هذه القرارات يتعدّى كونه بادرة رمزية تعبّر عن الدعم والإسناد، وإنما هو أداة تُفهم ضمناً على أنّها اعتراف بشرعية الجرائم الإسرائيلية وتشجيع فعلي على المضي فيها.

واستخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض للمرة الرابعة في يوم 20 تشرين الثاني 2024، إذ عرقلت مشروع قرار آخر دعا إلى «وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار.»[231]

---

227 *South Africa v. Israel*, Order of 26 January 2024, I.C.J. Reports 2024

228 Times of Israel Staff and Agencies, "Addressing State of Israel-Hamas War, Biden Calls Gaza Response 'over the Top,'" *The Times of Israel*, February 9, 2024, https://www.timesofisrael.com/biden-calls-gaza-response-over-the-top-unclear-if-remarks-aimed-at-israel-or-hamas/.

229 Prime Minister of Israel (@IsraeliPM), "Prime Minister Netanyahu to the soldiers," X, February 20, 2024, accessed June 3, 2025, https://x.com/IsraeliPM/status/1760012536458403979

230 Prime Minister of Israel (@IsraeliPM), "PM Netanyahu: "We are committed to continuing the war until we achieve all of its goals: Eliminating Hamas, releasing all of the hostages and ensuring that Gaza," X, February 20, 2024, accessed June 3, 2025, https://x.com/IsraeliPM/status/1760012561783611851

231 UNSC, "Security Council Fails to Adopt Resolution Demanding Immediate Ceasefire in Gaza, as United States Casts Negative Vote," meetings coverage, 9790TH MTG (AM) SC/15907, November 20, 2024, https://press.un.org/en/2024/sc15907.doc.htm.

وحسبما ورد على لسان المندوب الجزائري في مجلس الأمن، فقد وجّه هذا الفيتو للمنظومة الإسرائيلية رسالة مفادها: «في وسعكم مواصلة الإبادة الجماعية،» لأنّكم «تتمتّعون بالحصانة في هذه القاعة.»[232] وفي وقت سابق من ذلك الشهر، وجّه قادة الأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإنسانية نداءً عاجلاً دعوا فيه إلى وقف إطلاق النار على الفور وحماية المدنيين في غزة، وأدانوا أفعال المنظومة الإسرائيلية – التي دمّرت الخدمات الصحية وهجّرت الفلسطينيين وعاقت وصول المعونات – بوصفها انتهاكات صارخة تمس القانون الدولي، وحذّروا من أنّ سكان شمال غزة يواجهون خطر الموت الوشيك بسبب المجاعة والأمراض والعنف.[233] وقبل كلّ مرة كانت الولايات المتحدة تستخدم حقّ النقض فيها، لم تكن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تكتفي بإطلاق التحذيرات، بل كانت تدعو الدول إلى اتّخاذ إجراءات فورية لإنفاذ وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من ذلك، عملت الولايات المتحدة على عرقلة كل المساعي الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ووضع حدّ للجرائم والانتهاكات الإسرائيلية.

وفي يوم 4 حزيران 2025، استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض ضدّ مشروع قرار خامس، دعا إلى وقف إطلاق نار دائم و«رفع جميع القيود» المفروضة على المعونات الإنسانية في قطاع غزة «على الفور ودون شروط».[234] وقد جاء هذا القرار في أعقاب شهور من الحصار المطبق الذي فرضته المنظومة الإسرائيلية على إمدادات الغذاء والمياه والوقود واللوازم الطبية، وبعد ما يزيد عن أسبوع من مباشرة عمليات مؤسسة غزة الإنسانية، التي تحوّلت لاحقاً إلى فخ للموت وزادت من استفحال الإبادة الجماعية واستشرائها، إضافةً إلى التجويع واستخدام المعونات كسلاح. وصرّح بنيامين نتنياهو، في معرض ردّه على الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة، بقوله: "شكراً لك يا أمريكا و[دونالد ترامب]، على ما أظهرتماه مجدّداً لأعدائنا من أنّه ليس ثمة أي خلاف بيننا.»[235] وتُبرز هذه التصريحات التي أدلى بها نتنياهو الواقع الذي يقول إن المنظومة الإسرائيلية والولايات المتحدة

---

232 المصدر السابق.

233 رياض منصور (المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة)، «رسائل متطابقة مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة»، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/ES-10/1015-S/2024/805)، 5 تشرين الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/A/ES-10/1015.

234 Vibhu Mishra, "US Vetoes Security Council Resolution Demanding Permanent Ceasefire in Gaza," UN News, June 4, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/06/1164056.

235 Prime Minister of Israel (@IsraeliPM), "Prime Minister Benjamin Netanyahu: Thank you, America and @POTUS @realDonaldTrump, for once again showing our enemies that there is no daylight between us.," X, June 5, 2024, accessed June 16, 2025, https://x.com/IsraeliPM/status/1930394393623830557.

يعملان كما لو كانا جبهة موحدة، إذ يبقى الدعم الأمريكي ثابتاً وراسخاً وغير مشروط. وعليه، لم يعد التهديد بإصدار قرار من مجلس الأمن يشكّل رادعاً للمنظومة الإسرائيلية. وفي اليوم الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة حقّ النقض المذكور، قتلت القوات الإسرائيلية 95 فلسطينياً في غزة، وهي تدرك تماماً أنّ هذه الجرائم لن تُعاقب عليها وأنها ستُفلت من المساءلة الدولية عنها.[236]

وازدادت جرأة المنظومة الإسرائيلية بعد الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة في يوم 4 حزيران. ففي هذا الشهر نفسه، قتلت القوات الإسرائيلية ما يربو على 2,000 فلسطيني، بمن فيهم المئات ممّن كانوا يسعون إلى الحصول على المعونات من المواقع التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية.[237] وفضلًا عن ذلك، أصدرت المنظومة، خلال الفترة الواقعة بين يومي 18 و24 حزيران، ثلاث أوامر رئيسيّة تقضي بتهجير السكان في شتّى أرجاء قطاع غزة، وطالت هذه الأوامر عدّة أحياء وما لا يقلّ عن 27 منشأة تابعة لوكالة الأونروا.[238] كما صدرت ثلاثة أوامر أخرى بتهجير السكان بين يومي 25 حزيران و2 تموز، وأفادت التقارير الواردة بأن 28,660 فلسطينياً هُجّروا من ديارهم ومناطق سكناهم قسراً بين يومي 29 و30 حزيران.[239]

وقد اضّطلعت الولايات المتحدة مرّة أخرى، ومن خلال استخدام حقّ النقض (الفيتو) ضدّ قرارات مجلس الأمن الدولي التي ترمي إلى الدفع في اتّجاه اتّخاذ إجراء جماعي من أجل وضع حد للإبادة الجماعية، بدور حاسم في حماية المنظومة الإسرائيلية من المساءلة، والإبقاء على الإبادة الجماعية التي تقترفها في قطاع غزة وتشجيعها على المضي في ارتكاب جرائم غيرها.

في كل الأوقات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حقّ النقض ضدّ القرارات بشأن وقف إطلاق النار في غزة، كانت تفضي إلى تأخير العمل على وضع حدّ للإجراءات

---

236 "US Vetoes UNSC Gaza Ceasefire Resolution as Israeli Strkes Kill 95," Al Jazeera, June 4, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/6/4/us-vetoes-unsc-ceasefire-resolution-as-death-starvation-consume-gaza.

237 International Crisis Group, "June Trends and July Alerts 2025," CrisisWatch, Crisis Group, June 2025, https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/june-trends-and-july-alerts-2025

238 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 177 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية».

239 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 302 | قطاع غزة»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2 تموز 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-302-gaza-strip.

الإسرائيلية وتبرّر استمرار الجرائم الأشد خطورة، بما فيها الإبادة الجماعية والتجويع والتهجير القسري والقتل العمد والتدمير العشوائي، على نحو لا مسوغ له. ويعدّ استخدام هذا الفيتو تأييدا رسمياً بهذه الجرائم بوصفها أعمالاً مشروعة، كما تمثّل ضوءاً أخضراً تمنحها إيّاه الولايات المتحدة لمواصلة ارتكاب أفعالها دون خوف من الخضوع للمساءلة والمحاسبة عليها. وقد كان استخدام حقّ النقض، عند كل منعطف حاسم، يرسل رسالة واضحة إلى صناع القرار في المنظومة الإسرائيلية، مفادها أنّه لن تترتب تبعات دولية على أفعالها. وحسبما يستدلّ عليه ممّا سبق، فقد شجّع هذا الضمان القادة الإسرائيليين على تصعيد الجرائم التي يقترفونها، في ظل إفلات تام من العقاب الواجب عليها. والأهم من ذلك، أنّ حقّ النقض الذي تمارسه الولايات المتحدة يعمل على شلّ نظام المساءلة الدولي الذي يطبقه مجلس الأمن، ممّا يوفّر حماية فعلية للمنظومة الإسرائيلية من الضغوط القانونية والدبلوماسية – سواء كانت ناشئة عن التحقيقات التي تُجرى بتفويض من الأمم المتحدة أو غيرها من أدوات الضغط. ويُسهم هذا الأمر إسهاماً فعالاً ومباشراً في استمرار الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة.

4,3,4. التهديدات والتنكر لمشروعية المحاكم الدولية: الهجمات التي تطال آليات المساءلة الدولية

كان في صميم التواطؤ السياسي للدول في الإبادة الجماعية التي تنفّذها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة، ما عمدت إليه من تعمُّد عرقلة عمل المحاكم الدولية والتدابير التي تتّخذها فرادى الدول، ونزع الصفة الشرعية عنها. فعدا عن البيانات السياسية وحقّ النقض (الفيتو) الذي تستخدمه الولايات المتحدة، أقدمت الدول على خطوات كانت الغاية منها شلّ قدرة المحاكم والمجتمع الدولي على اتّخاذ تدابير من شأنها فضح الجرائم الإسرائيلية ووضع حدّ لها. وبذلك، لم تكتفِ هذه الدول بحماية المنظومة الإسرائيلية من الرقابة والمساءلة على المستوى القانوني، بل أسهمت أيضاً في ترسيخ حالة الإفلات من العقاب التي تتمتّع بها المنظومة الإسرائيلية والقائمون على اتخاذ القرارات فيها، وفي تقويض أسس القانون الدولي والنظام القانوني الدولي وركائزهما. وتيسّر الأفعال التي يسلّط هذا المبحث الضوء عليها دراسة الطرق التي لم تتوانَ الدول عن انتهاجها في التشجيع على استمرار الجرائم، من خلال تأييد الجرائم الإسرائيلية و "شرعنتها" وعرقلة الدول الأخرى عن أداء واجبها بعدم الاعتراف بها/تأييدها.

(أ) الادعاء بعدم مشروعية دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية

في شهر كانون الأول 2023، باشرت جنوب أفريقيا، في إطار امتثالها للالتزامات التي تقع على عاتقها بصفتها دولة طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية، رفع دعوى قضائية على النظام الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية، على خلفيّة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وبعدما قدّمت جنوب أفريقيا طلبها للمحكمة في هذا الخصوص، وصف المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، جون كيربي، الدعوى بأنّها «لا تستند إلى أيّ وقائع وتأتي بنتائج عكسية وتفتقر تماماً إلى أي سند في الواقع.»[240] وأعادت الولايات المتحدة تأكيد موقفها بعد صدور أمر المحكمة، وأشارت إلى أنّ «المزاعم بشأن الإبادة الجماعية لا أساس لها.»[241]

كما ثارت اعتراضات قوية في شتّى أرجاء أوروبا. فقد أعلنت المملكة المتحدة أنّ «رؤيتها تتمثّل في أنّ أفعال إسرائيل في غزة لا يمكن وصفها على أنّها إبادة جماعية،» وأنّ «قرار جنوب أفريقيا بشأن رفع الدعوى كان قراراً خاطئاً ويبعث على الاستفزاز.»[242] وصرّحت النمسا والمجر بأن «مزاعم [الإبادة الجماعية] لا ينبغي إطلاقها على نحو ينم عن الاستخفاف. **ونحن نعارض أي محاولات ترمي إلى تسييس محكمة العدل الدولية** (التوكيد مضاف).»[243] وصرّحت ألمانيا بأنها ترى أنّ الاتهامات بارتكاب الإبادة الجماعية «كاذبة،» وأنّها لا تندرج ضمن نطاق اتفاقية الإبادة الجماعية، وأعلنت أنّها سوف تقدّم

---

240 Jacob Magid and Jeremy Sharon, "US Lambasts 'Meritless' South African Request for ICJ to Charge Israel with Genocide," *The Times of Israel*, January 4, 2024, https://www.timesofisrael.com/us-lambasts-meritless-south-african-request-for-icj-to-charge-israel-with-genocide/.

241 Michael Hernandez, "US Maintains Genocide Charges against Israel 'unfounded' after International Court Ruling," *Anadolu Agency*, January 26, 2024, https://www.aa.com.tr/en/americas/us-maintains-genocide-charges-against-israel-unfounded-after-international-court-ruling/3120197.

242 Foreign, Commonwealth & Development Office, "International Court of Justice interim ruling on South Africa vs Israel: FCDO statement," press release, GOV.UK, January 27, 2024, https://www.gov.uk/government/news/statement-on-the-interim-icj-ruling-in-south-africa-vs-israel#:~:text=Our%20view%20is%20that%20Israel%E2%80%99s,get%20more%20aid%20into%20Gaza.

243 Petr Fiala (@P_Fiala), "Chancellor @karlnehammer and I agree: The #ICJ is an important building block of the international rules-based order and we respect its independence," X, January 11, 2024, accessed June 16, 2025, https://x.com/P_Fiala/status/1745347424015524258.

إعلاناً بالتدخل في هذه الدعوى.[244] ومن جانبه، صرّح الاتحاد الأوروبي، باعتباره ليس طرفاً في الدعوى بأنه «ليس من صلاحيتنا أن ندلي بأي تعليق على الإطلاق.»[245] ولم تتخلّف هذه الدول عن التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية في منع التواطؤ في الإبادة الجماعية وتجنُّبها فحسب، بل واصلت تشويه المحاولة التي بذلتها جنوب أفريقيا في سبيل إخضاع المنظومة الإسرائيلية للمساءلة والمحاسبة على أفعالها. وتُسهم هذه الإجراءات إسهاماً فعلياً في نزع الصفة الشرعية عن آليات المساءلة الدولية وفي توفير غطاء سياسي للإبادة الجماعية.

ويعدّ الدفاع عن المنظومة الإسرائيلية وجرائمها، بطرق منها تقويض جهود المساءلة الدولية، سياسة تعتمدها بعض الدول. فعلى سبيل المثال، تعهّدت المملكة المتحدة، في خارطة الطريق التي أبرمتها في سنة 2030 بشأن العلاقات الثنائية التي تجمعها بالمنظومة الإسرائيلية وبحجة «تعزيز التعاون والتنسيق في المحافل متعددة الأطراف لمواجهة معاداة السامية ونزع الصفة الشرعية والتحامل على إسرائيل،» بأن تتعامل مع «التركيز غير المتناسب على إسرائيل في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.»[246]

وفي شهر شباط 2025، شدّدت الولايات المتحدة من موقفها إزاء الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، إذ وقّع ترامب أمراً تنفيذياً بقطع المساعدات المالية عن جنوب أفريقيا بسبب هذه الدعوى، من جملة أسباب أخرى، وادّعى أنّ هذه الدولة «تبنّت مواقف عدائية تجاه الولايات المتحدة وحلفائها.»[247] ورداً على ذلك، أكّدت جنوب أفريقيا أنه «ليس ثمة فرصة» لأن تنسحب من الدعوى، وأشارت إلى أن «التمسك

244 Stefan Talmon, "Germany Rushes to Declare Intention to Intervene in the Genocide Case Brought by South Africa Against Israel Before the International Court of Justice," *GPIL - German Practice in International Law,* January 15, 2024, https://gpil.jura.uni-bonn.de/2024/01/germany-rushes-to-declare-intention-to-intervene-in-the-genocide-case-brought-by-south-africa-against-israel-before-the-international-court-of-justice/.

245 Mared Gwyn Jones, "Why Is the EU Silent on South Africa's Genocide Case against Israel?," *Euronews*, December 1, 2024, sec. my-europe_europe-decoded, https://www.euronews.com/my-europe/2024/01/12/where-do-eu-countries-stand-on-south-africas-genocide-case-against-israel.

246 Foreign, Commonwealth & Development Office, *2030 Roadmap for UK–Israel Bilateral Relations* (policy paper, March 21, 2023), GOV.UK, https://www.gov.uk/government/publications/2030-roadmap-for-uk-israel-bilateral-relations/2030-roadmap-for-uk-israel-bilateral-relations.

247 Executive Order 14204, "Addressing Egregious Actions of The Republic of South Africa," Presidential Actions, *The White House*, President Donald J. Trump, February 7, 2025 https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/addressing-egregious-actions-of-the-republic-of-south-africa/.

بمبادئنا له عواقب أحيانًا.»[248] وهذا ما يؤيده الواقع. فاتخاذ أيّ موقف مناهض للولايات المتحدة أو المنظومة الإسرائيلية يُكلّف ثمناً باهظاً، ولا سيما بالنسبة للدول التي باتت تعتمد على المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة. ولا يخفى أن استخدام المعونات كسلاح غدت جانباً من جوانب التواطؤ السياسي في الإبادة الجماعية وفيما عداها، إذ أوقف ترامب جميع أشكال المساعدات الخارجية الأمريكية، باستثناء المعونات العسكرية التي تقدمها بلاده لـ "إسرائيل" ومصر.[249] ومن المرجح للغاية أن تواصل الولايات المتحدة استخدام مساعداتها بوصفها أداة من أدوات الضغط السياسي الذي تضعه على كاهل الشعب الفلسطيني والدول التي تدعمه وتسانده.

ب) عدم مشروعية اجراءات المحكمة الجنائية الدولية

وفضلاً عمّا تقدم، تصدّت الدول بشدة للمحاولات التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية في سبيل إخضاع المسؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، للمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفوها. فقد قوبل الطلب الذي قدّمه المدعي العام للمحكمة، كريم خان، في شهر أيار 2024 بشأن إصدار مذكرات اعتقال بحقّهما بمعارضة شديدة من الولايات المتحدة والنمسا وجمهورية التشيك. وفي هذا المقام، بيّنت مقالة نشرت في «المجلة الأوروبية للقانون الدولي» (European Journal on International Law) أنّ الاعتراضات التي ثارت على طلبات التوقيف الأولية التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية انقسمت إلى خمس فئات رئيسية: (1) الادّعاءات التي تقول إن «مساواة» قيادة حماس بالقيادة الإسرائيلية أمر تنتفي الصفة الشرعية عنه، (2) والآراء التي ترى أنّ المحكمة تفتقر إلى الولاية القضائية على غزة لأن النظام الإسرائيلي ليس دولة طرفاً في نظام روما الأساسي ولأن فلسطين ليست دولة معترفاً بها، (3) والمخاوف من أنّ مبدأ التكامل ينبغي أن يحول بين المحكمة وبين المضي قدماً في هذه المسألة ما دامت المنظومة الإسرائيلية تجري التحقيقات بنفسها، (4) والمزاعم التي ترى أن الإجراءات التي اتُّبعت في تقديم الطلبات يشوبها القصور والخلل، (5) والحجج التي تفترض أنّ إصدار مذكّرات الاعتقال في هذا التوقيت يقوّض المساعي الرامية

248 David Pilling, Rob Rose, and Monica Mark, "South Africa Vows to Pursue Israel Genocide Case despite Trump Pressure," *Financial Times*, February 12, 2025, sec. South Africa, https://www.ft.com/content/c906711f-c6f8-4126-864f-897b1ade1a48.

249 Ellen Knickmeyer and Farnoush Amiri, "State Department Freezes New Funding for Nearly All US Aid Programs Worldwide," *AP News*, January 25, 2025, sec. Politics, https://apnews.com/article/state-department-trump-foreign-aid-bf047e17ef64cb42a1a1b7fdf05caffa.

إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتبادل الأسرى وتقديم المعونات الإنسانية. وشدّدت المقالة المذكورة على أنّ الاعتراضات التي ساقتها تلك الدول تتناقض مع مواقفها السابقة بشأن اختصاص المحكمة وإجراءات المساءلة، بما شملته من ترحيبها بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام 2023.[250]

وبعدما قدّم المدّعي العام خان الطلب بشأن إصدار مذكّرات الاعتقال، وجّه أعضاء في الكونغرس الأمريكي دعوة إلى نتنياهو لإلقاء خطاب أمام الكونغرس.[251] وفي يوم 25 تموز 2024، وقف نتنياهو أمام الكونغرس وراح يروّج مزاعم كاذبة بشأن حرق الأطفال في يوم 7 تشرين الأول، وقتل «الآباء أمام أعين أطفالهم، والأطفال أمام آبائهم»، ووصف الدعوى التي رُفعت أمام المحكمة الجنائية الدولية بأنّها «هراء تام ومطلق»، وقوبلت كلماته بعدّة وقفات من التصفيق العاصف من أعضاء الكونغرس.[252] ولم يتوقّف الأمر للولايات المتحدة عند تجاهل مذكّرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة ورفض تنفيذ الاعتقال، بل زادت على ذلك أن منحت نتنياهو منصّة للدفاع عن الإبادة الجماعية التي ينفّذها. فقد عملت الولايات المتحدة على تطبيع الجرائم التي يقترفها نتنياهو، عندما استضافته في الكونغرس، ولم تتوانَ عن شرعنة جرائمه على الساحة الدولية، وهو ما رسّخ تواطؤها السياسي في الجرائم الإسرائيلية.

وفي شهر تشرين الثاني 2024، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات رسمية باعتقال كل من نتنياهو وغالانت على خلفية «جريمة الحرب المتمثلة في استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية المتمثلة في القتل، والاضطهاد، وأفعال لإنسانية أخرى، بصفته مرتكباً مباشراً للجرائم، بالاشتراك مع آخرين،» فضلاً عن «جريمة الحرب المتمثّلة في تعمُّد توجيه هجمات ضدّ المدنيين باعتباره رئيساً.»[253] ومن

---

250 Thomas Obel Hansen, "State Objections to the ICC Prosecutor's Request for Arrest Warrants in the Palestine Investigation," EJIL: Talk!, May 27, 2024, https://www.ejiltalk.org/state-objections-to-the-icc-prosecutors-request-for-arrest-warrants-in-the-palestine-investigation/.

251 Lisa Mascaro and Mary Clare Jalonick, "Congressional Leaders Invite Israel's Netanyahu to Deliver an Address at the Capitol," *AP News*, May 31, 2024, sec. Politics, https://apnews.com/article/israel-netanyahu-war-gaza-congress-596b0adf6ed8f71ccaaecccec8b9d341.

252 Prime Minister's Office, "PM Netanyahu's Address to a Joint Meeting of the US Congress," Events and Speeches, gov.il, July 25, 2024, https://www.gov.il/en/pages/event-congress240724

253 المحكمة الجنائية الدولية، «بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان بشأن إصدار أوامر قبض في الحالة في دولة فلسطين»، البيان، 21 تشرين الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-issuance-arrest-warrants-situation-state-palestine?lang=Arabic.

الأهمية أن نؤكّد هنا أنّ هذه التهم التي وجّهتها المحكمة الجنائية الدولية لم تأتِ متأخرة للغاية فحسب، بل جاءت ركيكة وتحرّكها دوافع سياسية. ففي المقام الأول، أغفلت هذه المذكّرات توجيه الاتّهامات بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والقتل واسع النطاق والتهجير القسري والتعذيب التي ارتكبها المسؤولون الإسرائيليون في قطاع غزة. كما استبعدت المذكّرات إدراج العديد من المسؤولين الإسرائيليين البارزين الذين يتحمّلون المسؤولية عن الجرائم الدولية، بمن فيهم عضو مجلس الحرب السابق، بيني غانتس. والأسوأ من ذلك أنّها ساوت بين المقاومة الفلسطينية والاستعمار الإسرائيلي وجرائمه الدولية، وغضّت الطرف عن مشروعية النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيره. كما تجاهلت الجرائم المتواصلة التي اقترفتها المنظومة الإسرائيلية على مدار 77 عاما ومع ذلك، تظلّ هذه المذكّرات خطوة مهمّة على طريق إعمال المساءلة، إذ تفرض التزاماً قانونياً على الدول الموقّعة على نظام روما الأساسي، وعددها 124دولة، بالتعاون في اعتقال الأفراد المذكورين وتسليمهم إذا ما دخلوا أراضيها.[254]

وبعدما صدرت مذكرات الاعتقال الرسمية عن المحكمة الجنائية الدولية، سعت عدّة دول ممّن هم أطراف في نظام روما الأساسي إلى تقويض سلطة المحكمة وما تتمتع به من صفة شرعية. فقد وصف رئيس الوزراء التشيكي، بيتر فيالا، القرار بأنه «يبعث على الأسف» وأنه «يقوّض سلطتها.»[255] وشكّل رد المجر تحدياً صريحاً للالتزامات التي تقع على عاتقها بصفتها دولة موقعة على نظام روما الأساسي، إذ ندّد رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، بالمذكرات واعتبرها «وقحة إلى حد فاضح.» وقدم أوربان، بعد صدور هذه المذكرات، ضماناً لنتنياهو بأن «القرار لن يكون له أي أثر في المجر إذا حضر إليها، وأننا لن نلتزم بما جاء فيه من شروط.»[256] وبالفعل، فقد استقبل أوربان نتنياهو في زيارة رسمية في شهر نيسان 2025، وأعلن نيّة المجر الانسحاب من المحكمة الجنائية

---

254 «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، 17 تموز 1998، وثيقة الأمم المتحدة رقم (U.N.T.S. 3 2187)، المادة (59)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court.

255 Petr Fiala (@P_Fiala), "The unfortunate decision of the ICC undermines its authority in other cases when it equates the elected representatives of a democratic state with the leaders of an Islamist terrorist organization.," X, November 21, 2024, accessed June 21, 2025, https://x.com/P_Fiala/status/1859669494635053524

256 Jon Henley, "Hungary Invites Netanyahu to Visit as World Leaders Split over ICC Arrest Warrant," *The Guardian*, November 22, 2024, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2024/nov/22/hungary-invites-netanyahu-to-visit-as-world-leaders-split-over-icc-arrest-warrant.

الدولية بالكامل،[257] ممّا دفع المحكمة إلى فتح تحقيق في تخلُّف هذه الدولة عن الامتثال لتنفيذ مذكرات الاعتقال. واعتمدت بولندا، في شهر كانون الثاني 2025، قراراً ينصّ على أنها سوف تسمح بدخول جميع المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم نتنياهو، إلى أراضيها للمشاركة في مراسم إحياء ذكرى تحرير معسكر أوشفيتز.[258] وتشكل هذه التصرفات (1) إخلالاً بالالتزامات القانونية التي تفرض التقيّد بتنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة (2) وتواطؤاً في الجرائم الإسرائيلية، ممّا يعزّز استمرار الوضع غير القانوني الناشئ في غزة (3) وتشجيعاً على تصعيد الجرائم ومواصلتها. وعلاوةً على ذلك، لا تعمل هذه الدول على تقويض قدرة المحكمة الجنائية الدولية على إخضاع المسؤولين الإسرائيليين للمساءلة والمحاسبة على الجرائم الدولية التي يقترفونها فحسب، بل تمضي إلى حدّ الاعتراف بالجرائم الإسرائيلية على أنها أفعال مشروعة من خلال رفض أي إجراء يواجهها ويتصدى لها. وتتيح هذه الأفعال لمرتكبي الجرائم أن يفلتوا من العقاب الواجب عليهم وتُسهِم إسهاماً مباشرة في تمكين المنظومة الإسرائيلية من مواصلة ارتكاب جرائمها في غزة.

وذهبت الولايات المتحدة إلى ما هو أبعد من ذلك، فعاقبت المحكمة الجنائية الدولية بسبب الإجراءات التي اتخذتها ضدّ المنظومة الإسرائيلية. ففي شهر شباط 2025، وقّع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً يفرض بموجبه عقوبات على المحكمة، وبما يشمل المدعي العام خان وعائلته المباشرة، لأن المحكمة «شاركت في إجراءات غير شرعية ولا أساس لها استهدفت أمريكا وحليفتنا المقربة إسرائيل.»[259] وتمثّل هذه العقوبات، التي تفرض القيود على المعاملات التجارية التي يجريها المسؤولون المعنيون ودخولهم إلى الأراضي الأمريكية، اعتداءً مباشراً على المحكمة الجنائية الدولية وولايتها والنظام القانوني الدولي بأسره. وهي توضّح بشكل صريح أن أي مؤسسة أو دولة تتحدى الولايات المتحدة، أو النظام الإسرائيلي، أو هيمنتهما سوف تُجرد من مصداقيتها وتخضع للعقوبة.

---

257 Justin Spike, "Hungary Welcomes Netanyahu and Says It Will Leave the International Criminal Court," *AP News*, April 3, 2025, sec. World News, https://apnews.com/article/netanyahu-visits-hungary-despite-international-arrest-warrant-d3ce4f986adbff6c324b8ef86261731e.

258 Vanessa Gera, "Polish Government Adopts Resolution Protecting Netanyahu from Arrest If He Attends Auschwitz Event," AP News, January 9, 2025, sec. *World News*, https://apnews.com/article/poland-israel-netanyahu-warrant-duda-auschwitz-anniversary-3b672818016198f4247917e3587e2913.

259 The White House, President Donald J. Trump, "Imposing Sanctions on the International Criminal Court," February 6, 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/imposing-sanctions-on-the-international-criminal-court/.

وبمقتضى الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب بحق المحكمة الجنائية الدولية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، في يوم 9 تموز 2025.[260] وزعم وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، أن ألبانيز استهدفت المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين بتوصيات «لا صفة شرعية لها» وتفضي إلى إصدار مذكرات اعتقال من جانب المحكمة الجنائية الدولية، كما اتّهمها «بصراحتها في معاداة السامية» و«دعم الإرهاب.» كما ادّعى روبيو أن ألبانيز وجّهت «رسائل انطوت على التهديد» إلى شركات أمريكية وحثّت فيها المحكمة على ملاحقتها قضائياً، ووصف ذلك بأنه يعد «حملة حرب سياسية واقتصادية» ضدّ مصالح الولايات المتحدة.[261] وقد جاءت هذه العقوبات بُعيد صدور التقرير الذي أعدّته ألبانيز في شهر حزيران 2025 وتطرّقت فيه إلى تواطؤ الشركات، بما فيها الشركات الأمريكية، في الإبادة الجماعية التي تدور رحاها في غزة.[262] وتُعد هذه التدابير التي اتّخذتها الولايات المتحدة بحق ألبانيز جزءاً من حملة أوسع تهدف إلى تقويض مصداقية منظومة الأمم المتحدة ونزع الصفة الشرعية عنها وتجريدها منها، وعوق أي مساعٍ ترمي إلى إماطة اللثام عن الجرائم والتواطؤ فيها. ولا يُنظر إلى هذا التصرف على أنه ردّ عقابي على دعوة ألبانيز إلى إنفاذ المساءلة وإعمالها فحسب، بل يعد فعلاً مدروساً من أفعال الترهيب بغية ردع الآخرين عن تحدي المنظومة الإسرائيلية وحلفائها المتواطئين معها. ويندرج هذا الإجراء ضمن نمط أوسع من أنماط السلوك التي تشجع على ارتكاب الجرائم في الواقع العملي وتشرعنها رسميا. كما يعزز الإجراء المذكور قيام منظومة تيسر للمنظومة الاستعمارية، ولجميع الجهات المتواطئة معها من الدول والشركات، أن يفلتوا من العقاب الواجب عليهم.

ويُعدّ الشلل الذي يصيب منظومة المساءلة الدولية محوراً أساسياً لا تستغني المنظومة الإسرائيلية عنه لكي تستمر في ارتكاب جرائمها في قطاع غزة. **فالدول لا تتوقف عن ارتكاب الجرائم بفعل يقظة أخلاقية أو قانونية تلمّ بها على حين غرة، بل**

---

260 Marco Rubio, Secretary of State, "Sanctioning Lawfare that Targets U.S. and Israeli Persons," press statement, U.S. Department of State, July 9, 2025, https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2025/07/sanctioning-lawfare-that-targets-u-s-and-israeli-persons.

261 Marco Rubio, "Sanctioning Lawfare that Targets U.S. and Israeli Persons."

262 Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Francesca Albanese, *From economy of occupation to economy of genocide* (UN Doc. A/HRC/59/23, presented June 30, 2025), https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session59/advance-version/a-hrc-59-23-aev.pdf.

ينبغي أن يمارس الضغط عليها وأن تخضع للمساءلة والمحاسبة على أفعالها. وكل فعل يعوق المجتمع الدولي، بما فيه المحاكم، أو يقوّض قدرته على اتخاذ خطوات جادة تعنى بوقف الجرائم الإسرائيلية ووضع حدّ لها، أو حتى مجرد الاعتراف بانعدام صفتها القانونية، يُعد شكلاً من أشكال التواطؤ في تلك الجرائم. وفضلاً عن ذلك، تمثّل المحاولات التي ترمي إلى تهديد مؤسسات من قبيل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، أو معاقبة دول كجنوب أفريقيا لا لسبب إلا سعيها إلى اتخاذ إجراءات قانونية تشجيعاً مباشراً للمنظومة الإسرائيلية على الاستمرار في نهجها والمضيّ فيه. وحسبما بيّنّاه آنفاً، يعدّ النفوذ والقوة اللذان تتمتّع بهما هذه الدول عاملاً أساسياً في تواطؤها، إذ يسمحان لها بأن توقف المعونات أو الدعم الدبلوماسي الذي تقدمه للدول الأخرى على شرط احجام تلك الدول عن اتخاذ أي إجراءات كانت. وتُسهم هذه الأفعال في ترسيخ إفلات المنظومة الإسرائيلية من العقاب الواجب عليها وتمنحها الاعتراف والشرعية وتشجعها على المغالاة في أفعالها مع علمها ومعرفتها بأن جرائمها ستظلّ دون مساءلة أو محاسبة.

5. الخلاصة

يعدّ تواطؤ الدول اليوم، والذي يشكل إخلالاً بالالتزامات السلبية التي تقع على عاتقها والمسؤوليات التي يرتبها القانون الدولي عليها، امتداداً لما يربو على قرن من الامتناع عن اتخاذ أي فعل والفعل المتواطئ في دعم الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي. فالجرائم التي تُقترف في غزة اليوم، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، لم تكن لتقع لولا وجود نظام إمبريالي عالمي يؤمّن الحماية لواقع يشهد ما تقوم به المنظومة الإسرائيلية من استعمار وتهجير قسري وفصل عنصري في فلسطين منذ ما يزيد عن 77 عاما ويضفي صفة طبيعية عليه.

وتسهم الدول الغربية الاستعمارية – ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا – إسهاماً كبيراً في استمرار الجرائم التي ما انفكت تُقترف في قطاع غزة على مدار الشهور الواحد والعشرين المنصرمة. ولم تكتفِ هذه الدول بتزويد النظام الإسرائيلي ورفده بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية، بل زادت على ذلك بأن منحته الشرعية السياسية والحماية الدبلوماسية. ودأبت الدول المذكورة على عوق المساعي الرامية إلى وقف إطلاق النار وتأمين الحماية من المساءلة في المحافل الدولية، ولم تتوانَ عن تقويض الآليات الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة وتديرها، وخاصة من خلال وقف تمويل وكالة الأونروا وشلّ قدرتها.

ويمتد تواطؤ تلك الدول إلى كل أبعاد الجرائم التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية: تواطؤها في الإبادة الجماعية التي تفعل فعلها بالفلسطينيين في غزة، بما تشمله من فرض ظروف تفضي إلى موتهم موتًا بطيئًا، وتواطؤها في التهجير القسري والممنهج الذي ما فتئ يطال الملايين من الناس المرة تلو المرة، وتواطؤها في عوق وصول المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح وتجويع السكان عن قصد، وتواطؤها في تعمُّد استهداف البنية التحتية المدنية وتدميرها، بما فيها المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء، وتواطؤها في عمليات القتل العمد الذي يزهق أرواح الفلسطينيين بمجموعهم.

وحسبما أثبتناه في سطور هذه الورقة، يشترط للتواطؤ أن تكون المساعدة التي تقدم فيه على قدر من الأهمية، وإن لم تكن حاسمة، وفقًا للقانون الدولي. ولا يخفى على المرء أنه لولا دعم هذه الدول، لما كان في وسع المنظومة الإسرائيلية أن تنفّذ جرائمها في

قطاع غزة على هذا النطاق وعلى مدى هذه المدة وبهذا القدر من الحصانة. فقد يسّر العون والحماية اللذان تقدمهما هذه الدول الأفعال الإسرائيلية وشكّلا الظروف المواتية لارتكاب هذه الجرائم فيها وأضفيا صفة شرعية عليها. ومن الممكن، إن لم يكن من البديهي، القول إن تصرفات بعض الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة – تتجاوز حدود التواطؤ وتصل إلى مستوى الاشتراك في ارتكاب الجريمة.

وليس في وسع آليات المساءلة الدولية وتلك التي تعتمدها الأمم المتحدة أن تعمل بمعزل عن الدول الأعضاء فيها. فهذه الآليات تخضع لإرادة الدول (التي تفوق غيرها في قوتها). وقد جرى، في هذه الحالة، توظيف تلك الإرادة توظيفًا يكاد يكون كاملًا لغايات تأمين الحماية للنظام الإسرائيلي وضمان استمرار إفلاتها من العقاب الواجب عليها. كما اضطلعت هذه الدول القوية بدور محوري في عوق إنفاذ المساءلة وأسهمت في مدّ العون لكي تُرتكب الجرائم في غزة.

ولهذا الواقع تداعيات واسعة تتجاوز الجرائم التي تدور رحاها في غزة. إذ يمهد الطريق نحو الإمعان في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة ما تأصل وترسخ من إفلات المنظومة الإسرائيلية من العقاب الذي يجب توقيعه عليها، ويسهم في تسارع وتيرة العمل على تقويض ما تبقى من مصداقية النظام القانوني الدولي ونجاعته وشرعيته.

إن المساءلة الحقيقية في مواجهة هذه الجرائم لا تستدعي إنفاذ وقف إطلاق النار وتفكيك المنظومة الاستعمارية فحسب، بل تشمل كذلك فرض العقوبات على الدول المتواطئة التي يسرت تنفيذ هذه الأفعال وأسهمت في استمرارها وملاحقتها أمام القضاء. وفي ظل غياب الإرادة السياسية لدى الدول، لا بد أن ينبع تحدي هيمنة المنظومة الإسرائيلية وحلفائها الذين يتواطؤون معها والتصدي لها من القاعدة. فالمقاومة الفلسطينية، التي تقترن أعمالها مع الجهود الإستراتيجية المستمرة التي تبذلها حركة التضامن العالمية، هي السبيل الوحيد لإنهاء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة ومعاقبة المنظومة الإسرائيلية التي تقوم في أسسها على الاستعمار والفصل العنصري، وتفكيكها ومحاسبة الدول الغربية الاستعمارية على تواطئها معها.

كما هو مثبت في هذه الورقة، يشترط للتواطؤ أن تكون المساعدة التي تقدم فيه على قدر من الأهمية، وإن لم تكن حاسمة، وفقًا للقانون الدولي. ولا يخفى على المرء أنه لولا دعم هذه الدول، لما كان في وسع المنظومة الإسرائيلية أن تنفّذ جرائمها في قطاع غزة على هذا النطاق وعلى مدى هذه المدة وبهذا القدر من الحصانة. فقد يسّر العون والحماية اللذان تقدمهما هذه الدول الأفعال الإسرائيلية وشكّلا الظروف المواتية لارتكاب هذه الجرائم فيها وأضفيا صفة شرعية عليها. ومن الممكن، إن لم يكن من البديهي، القول إن تصرفات بعض الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة – تتجاوز حدود التواطؤ وتصل إلى مستوى الاشتراك في ارتكاب الجريمة.

ISBN 978-9950-339-67-5
9 789950 339675